

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع عمل و تنظيم

تحت عنوان:

تصورات عمال التربية في سياق التحولات الاقتصادية بالجزائر

- دراسة ميدانية بمتوسطة محمد بومدين ببلدية سيدي خطاب -

تحت إشراف:

عائشة السبع المكنية

من إعداد الطالبة:

د. بلهاري الحاج

بوعزة حياة

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر ب	د. مداح بن عودة
مقررا ومناقشا	أستاذ التعليم العالي	د. بلعربي عبد القادر
مشرفا ومؤظرا	أستاذ التعليم العالي	د. بلهاري الحاج

السنة الدراسية: 2025/2024



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع العمل والتنظيم

تحت عنوان:

تصورات عمال التربية في سياق التحولات الاقتصادية بالجزائر

دراسة ميدانية بمتوسطة محمد بومدين ببلدية سيدي خطاب -

تحت إشراف:

بلهوارى الحاج

من إعداد الطالبة:

بوعزة حياة

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر	د. مداح بن عودة
مقررا ومناقشا	أستاذ محاضر	د. يلعربي عبد القادر
مشرفا ومؤظرا	أستاذ محاضر	د. بلهوارى الحاج

السنة الدراسية: 2025/2024

الإهداء

بداية أتوجه إلى الله تعالى الذي وفقني في هذا الإنجاز المتواضع، وإلى خير نبي المصطفى صلى الله عليه وسلم المرسل لخير أمة.

إلى أولئك الذين صنعوا المعنى الحقيقي للدعم والمحبة.

إلى من كانوا النور الذي أضاء لي عتمات طريقي، والسند الذي أتكى عليه كلما أثقلتني الظروف، والنبض الذي يرافقني في كل خطوة أخطوها نحو تحقيق أحلامي

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى أستاذي المشرف الفاضل بلهوارى الحاج ،الذي كان لي نعم الموجه والدعم ،والذي لم يبخل عليّ بخبرته وتوجيهاته السديدة. شكراً لك على صبرك، وتفانيك، وثقتك بي التي كانت دافعاً عظيماً للاستمرار والمثابرة.

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في كل شيء

إلى أمي الغالية ،نبع الحنان والطمأنينة ،التي رافقتني بدعواتها الصادقة واحتضنتني في كل لحظة ضعف وأأس ،فكنت دائماً موطني وسندي ،أطال الله في عمرها

وإلى أبي العزيز ،رجل المواقف الصعبة ،الذي علمني أن الطريق إلى القمة لا يكون إلا بالصبر والعزيمة،

إلى إخوتي الأعزاء ،إلى من كانوا لي عوناً في الدرب الطويل ،

إلى جازية ،صوت الحنان ورقة القلب،

إلى غنية ،حكمتها سر أمان وطمأنينة،

إلى جميلة ،التي كانت دوماً إلى جانبي بحبها وصبرها ،

وإلى كريمة ،بضحكتها التي تزرع الأمل حتى في أقسى اللحظات

إلى فاطمة ،القلب الكبير الذي لا يعرف سوى العطاء

وإلى فضيلة ،أختي الغالية التي باعدت بيننا المسافات لكنها لم تغب عن قلبي يوماً... يا من تحملين الغربة على كتفك، لك مني كل الحب والدعاء وأسأل الله أن يجمعنا على خير في القريب.

وإلى أخي عده ،الهادئ ،الذي يحمل الكثير من القوة في صمته، كنت دائماً سنداً دون أن أطلب.

وإلى أطفال العائلة ،زينة حياتنا وفرحتها:

أمين، أيوب، آدم، حسناء، ملاك، محمد، هدى، إسحاق، رحمة، هناء، آنس حضوركم في حياتي بهجة لا توصف.

أما سارة، فهي الحكاية الجميلة في هذا المشوار... لم تكن مجرد قريبة، بل كانت رفيقة دربي يدها كانت إلى جانبي في لحظات التعب ساعدتني، شجعتني، فشكراً لك يا سارة من القلب، سيبقى امتنانك محفوراً في وجداني

وإلى عائلة بوعزة، التي أفتخر بحمل اسمها، وإلى عائلة كسار، عائلة والدتي الغالية التي منحتني دفة والانتماء

وإلى أزواج إخوتي كل بغداد، محمد، أمين، الحاج، العجال.

إلى من عشت معها أجمل اللحظات وأروع الذكريات شيماء

إلى كل من رافقتني بكلمة طيبة، أو دعاء صادق، أو حتى لحظة اهتمام، أنتم جزء لا يتجزأ من هذا الإنجاز.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، ومكنا من إنجازة على

هذا الوجه فالحمد لله كثيرا.

وإيماننا بمبدأ لا يشكر الله من لا يشكر الناس أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الفاضل " بلهوارى الحاج " الذي أشرف علينا في هذه الدراسة، ولم يخل علينا بنصائحه وتوجيهاته طيلة فترة الإنجاز أدامه الله عطاء للعلم وبارك فيه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة موضوع مذكرة التخرج، وأيضا لكل من ساندنا خلال مسيرة الجامعة من أستاذ لعمارة يحيى، أستاذة مناد سميرة وأيضا أتقدم بالشكر إلى متوسطة محمد بومدين بلدية سيدي خطاب لسماح لنا بإجراء هذه الدراسة والعاملين فيها الذين كانوا جزء من هذا الإنجاز. دون أن ننسى شكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

2	الإهداء
3	شكر وتقدير
4	فهرس المحتويات
9	فهرس الجداول والأشكال:
15	ملخص الدراسة:

الإطار المنهجي للدراسة

18	مقدمة عامة:
19	الإشكالية:
21	الأسئلة الفرعية:
21	فرضيات الدراسة:
21	أسباب اختيار الموضوع:
22	أهمية الدراسة:
22	أهداف الدراسة:
22	المقاربة النظرية:
23	صعوبات الدراسة:
24	الدراسة الاستطلاعية:
24	تحديد المفاهيم:

الدراسات السابقة:..... 26

التعقيب على الدراسات السابقة:..... 29

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: نظام الإجارة كأساس للتراتب الاجتماعي

تمهيد:..... 34

1. مدخل مفاهيمي للأجور:..... 34

1.1. تعريف الأجر:..... 34

2. أنواع الأجور:..... 35

1.2 الأجر بالوقت:..... 35

2.2 الأجر بالقطعة:..... 36

3.2 الأجر بالعلوات الفردية:..... 36

4.2 الأجر بالعلوات الجماعية:..... 36

3. الأجور في التراث السوسيولوجيا:..... 36

1.3 مدرسة العلاقات الإنسانية:..... 37

4. العوامل المتحكمة في تحديد الأجور:..... 38

1.4 العوامل الاقتصادية:..... 38

2.4 الإمكانيات المالية للدولة:..... 38

3.4 مستوى الدخل القومي:..... 38

4.4 العوامل الاجتماعية:..... 38

5.4 دور النقابات العمالية:..... 39

5. الأوجه الإستراتيجية للأجور:..... 39

39	1.5 الدلالات السوسولوجية للأجور:
41	2.5 أهمية الأجور بالنسبة للفرد والمؤسسة:
41	1.2.5 على مستوى الفرد:
41	2.2.5 على مستوى المؤسسة:
42	3.5 أهداف الأجور:
42	6 . تحديد هيكل الأجور:
42	1.6 تقييم الوظائف والأعمال:
43	2.6 وضع الوظائف والأعمال في فئات:
44	خلاصة:
الفصل الثاني: القدرة الشرائية: بين محددات الاجتماعية والإكراهات الاقتصادية	
46	تمهيد:
46	1. مفهوم القدرة الشرائية:
47	2. القدرة الشرائية في الجزائر عبر التاريخ:
47	3. أقسام القدرة الشرائية:
47	1.3 القدرة الشرائية الداخلية: (The internal purchasing capacity):
48	2.3 القدرة الشرائية الخارجية: (External purchasing power):
48	4. عناصر القدرة الشرائية:
48	1.4 الدخل المتاح:
48	2.4 الائتمان (القروض):
48	3.4 الرغبة في الإنفاق:
48	4.4 الثروة:

49	5. عوامل المؤثرة على القدرة الشرائية:
49	1.5 عوامل المتعلقة بالوضع الاقتصادي:
49	2.5 العوامل المتعلقة بالوضع الاجتماعي:
50	6. الثقافة الاستهلاكية:
51	7. المدخل النظري السوسولوجي لدراسة الاستهلاك:
52	8. السوق كفضاء لقياس القدرة الشرائية:
52	9. الطبقة الوسطى والقدرة الشرائية بالجزائر:
53	خلاصة:

الإطار الميداني للدراسة:

55	تمهيد:
55	1. مجالات الدراسة:
56	2. منهج الدراسة:
56	3. عينة الدراسة:
57	4. أداة الدراسة:
57	المحور الأول: البيانات الشخصية.
68	المحور الثاني: الأجر كمحدد للقدرة الشرائية.
82	المحور الثالث: الأجر كمحدد للثقافة الاستهلاكية.
96	المحور الرابع: الأجور والحركة النقابية.
115	مناقشة الفرضيات:
115	نتائج الدراسة:

119 قائمة المصادر والمراجع

124 قائمة الملاحق

فهرس الجداول والأشكال:

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
40	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	01
41	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب السن.	02
43	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	03
44	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.	04
46	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية.	05
47	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأسرة.	06
49	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن.	07
51	يمثل آراء الأساتذة حول تقييم قدراتهم الشرائية.	08
52	يمثل آراء الأساتذة حول مدى وجودهم لصعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية.	09
54	يمثل آراء الأساتذة حول مدى ادخارهم.	10
55	يمثل معرفة إذا سبق للأستاذ أن اضطر إلى تقليص نفقاته حسب متغير (الحالة الاجتماعية).	11

57	يمثل معرفة مدى القدرة على السفر حسب متغير (حالة السكن).	12
59	يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير الأسعار على قدراتهم الشرائية.	13
61	يمثل آراء الأساتذة حول مدى سماح راتبهم الشهري لهم بالسفر.	14
63	يمثل معرفة ما إذا سبق ل عينة الدراسة أن لجأت إلى القروض حسب متغير (عدد الأسرة).	15
65	يمثل آراء الأساتذة حول مدى توفير الراتب الحالي لنفقاتهم.	16
66	يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأجر الحالي يوفر لهم استهلاك المواد الأساسية.	17
68	يمثل آراء الأساتذة مدى وضعهم خطة مسبقا للتسيير أجر الشهري.	18
70	يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأستاذ يقوم بإعداد قائمة مسبقة.	19
72	يمثل معرفة مدى قيام عينة الدراسة بعملية شراء غير ضرورية حسب متغير (عدد الأسرة).	20
73	يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على العروض والتخفيضات.	21
75	يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير المناسبات عليهم.	22
76	يمثل آراء الأساتذة حول شرائهم لبعض المنتجات بالتقسيط.	23
78	يمثل آراء الأساتذة حول رأيهم في الأجر الحالي.	24

79	يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على مصادر دخل إضافية.	25
81	يمثل آراء الأساتذة حول نوع مصدر الدخل الإضافي.	26
83	يمثل آراء الأساتذة حول اعتقادهم ما إذا كان نظام الأجور الحالي في قطاع التعليم مناسب.	27
85	يمثل معرفة إذا ما كان الأجر الحالي يدفع الأستاذ إلى تغيير عمله أو الاستمرار فيه حسب متغير (السن).	28
87	يمثل آراء الأساتذة حول أسباب اختيارهم لمهنة التعليم.	29
89	يمثل آراء الأساتذة حول مدى تفكيرهم في تغيير الوظيفة.	30
90	يمثل آراء الأساتذة حول معرفة السبب في حالة ما تم تغيير المهنة.	31
92	يمثل آراء الأساتذة حول مدى انخراطهم في النقابات.	32
92	يمثل آراء الأساتذة حول مدى مشاركتهم في الإضراب.	33
94	يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتقادهم بأن الإضراب يحقق المطالب.	34

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	40

42	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب السن.	02
43	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	03
45	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	04
46	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية.	05
48	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأسرة.	06
50	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن	07
51	يمثل آراء الأساتذة حول تقييم قدراتهم المادية.	08
53	يمثل آراء الأساتذة حول مدى وجودهم لصعوبة مادية.	09
54	يمثل آراء الأساتذة حول مدى ادخارهم.	10
56	يمثل معرفة إذا سبق للأستاذ أن أضطر إلى تقليص نفقاته حسب متغير (الحالة الاجتماعية).	11
58	يمثل معرفة مدى القدرة على السفر.	12
60	يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير الأسعار على قدراتهم الشرائية.	13
61	يمثل آراء الأساتذة حول مدى سماح راتبهم الشهري لهم بالسفر.	14
63	يمثل معرفة ما إذا سبق ال عينة الدراسة أن لجأت إلى القروض حسب متغير (عدد الأسرة).	15

65	يمثل آراء الأساتذة حول مدى توفير الراتب الحالي لنفقاتهم.	16
67	يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأجر الحالي يوفر لهم استهلاك المواد الأساسية	17
68	يمثل آراء الأساتذة مدى وضعهم خطة مسبقا للتسيير أجز الشهرى.	18
70	يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأستاذ يقوم بإعداد قائمة مسبقة.	19
72	يمثل معرفة مدى قيام عينة الدراسة بعمليات شراء غير ضرورية حسب متغير (عدد الأسرة).	20
74	يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على العروض والتخفيضات.	21
75	يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير المناسبات عليهم	22
77	يمثل آراء الأساتذة حول شرائهم لبعض المنتجات بالتقسيط	23
78	يمثل آراء الأساتذة حول رأيهم في الأجر الحالي.	24
80	يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على مصادر دخل إضافية.	25
81	يمثل آراء الأساتذة حول نوع مصدر الدخل الإضافى.	26
83	يمثل آراء الأساتذة حول اعتقادهم ما إذا كان نظام الأجر الحالي في قطاع التعليم مناسب.	27
86	يمثل معرفة إذا ما كان الأجر الحالي يدفع الأستاذ إلى تغيير عمله حسب متغير (السن).	28

88	يمثل آراء الأساتذة حول أسباب اختيارهم لمهنة التعليم.	29
89	يمثل آراء الأساتذة حول مدى تفكيرهم في تغيير الوظيفة.	30
91	يمثل آراء الأساتذة حول معرفة السبب في حالة ما تم تغيير المهنة	31
92	يمثل آراء الأساتذة حول مدى انخراطهم في النقابات.	32
94	يمثل آراء الأساتذة حول مدى مشاركتهم في الإضراب.	33
96	يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتقادهم بأن الإضراب يحقق المطالب.	34

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم المعاني التي يمنحها أساتذة التعليم المتوسط للأجر في السياق الاقتصادي والاجتماعي الراهن، وتحليل أثره على قدرتهم الشرائية واستقرارهم المهني، فانطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده: ما هو المعنى الذي يمنحه العمال للأجر في السياق الحالي؟

استخدمنا تقنية الاستمارة والتي تدخل ضمن المنهج الكمي وتدعيمها بتقنية الملاحظة، على عينة بحث متكونة في 60 أستاذ اختيروا بطريقة قصدية ، أظهرت النتائج الدراسة أن فئة واسعة من الباحثين يعانون من ضعف القدرة الشرائية نتيجة لعدم توازن الأجر مع متطلبات الحياة اليومية ، بحيث أن الأجر لا ينظر إليه فقط كوسيلة لتلبية الحاجيات الأساسية ، بل أصبح يحمل دلالة اجتماعية ، وتشير التحليلات إلى أن الأجر يؤثر على عدد الأسرة ، وأن الكثير من الأسر التربوية أصبحت تعيد تنظيم أولوياتها المعيشية على أساس الدخل ، مما أدى إلى تحولها من وحدة اجتماعية ذات طابع تضامني إلى وحدة اقتصادية خاضعة لمنطق السوق والثقافة الاستهلاكية .

خلصت الدراسة إلى أن الأجر لا يمثل فقط مطلباً اقتصادياً ، بل ضرورة اجتماعية لضمان الاستقرار .

الكلمات المفتاحية: الأجر، القدرة الشرائية، الثقافة الاستهلاكية، الاستقرار الاجتماعي، المكانة الاجتماعية.

Abstract of the study:

This study aims to understand the meanings that middle school teachers assign to wages within the economic and social context, focusing on how wages shape their professional and personal lives. The central research questions: what is the meaning that workers attribute to wages in the present time?

The study adopted a quantitative approach using the questionnaire technique, which was applied to a sample of 60 teachers selected intentionally. The findings revealed that a large portion of respondents suffer from low purchasing power due to the imbalance between wages and the demands of daily life.

Wages are no longer viewed merely as a means to meet basic needs, but rather as a key indicator of social status and stability. The analysis showed that wages

also influence the number of family members, as many individuals organize their family life based on income level. This shift has transformed the family from a social unit into an economic one, governed by market logic and dominant consumer culture.

The study concludes that wages are not only an economic demand, but a social necessity to ensure long-term stability.

Keywords: Wage_ purchasing power_ consumer ultrasocial stability social status.

الإطار المنهجي للدراسة

1_ إشكالية الدراسة.

2_ فرضيات الدراسة

3_ أسباب اختيار الموضوع

4_ أهمية الدراسة

5_ أهداف الدراسة

6_ المقاربة النظرية

7_ صعوبات الدراسة

8_ الدراسة الاستطلاعية

9_ دراسات السابقة

مقدمة عامة:

إذا أخذنا نموذج المجتمع الجزائري فإن الدلائل تشير إلى عملية تركيب أو تصنيف واسع لمختلف طبقات المجتمع وفئاته هي في طور التشكل ولا أحد يعرف بالضبط متى وكيف ستنتهي هذه العملية، حيث شهد مجتمعنا تحولات عميقة على مختلف الأصعدة لاسيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي. فمنذ الاستقلال سعت الجزائر إلى بناء اقتصاد قوي ومجتمع متماسك إلا أن هذه المسيرة لم تخلُ من تحديات جمة. وقد تضافرت عوامل عديدة في رسم ملامح الوضع الراهن، من بينها التحولات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على سوق العمل والقدرة الشرائية للمواطنين. فتخلص معظم الدراسات الحالية حول العمل إلى أن هذا الأخير لم يعد يعتبر قيمة محددة لهويتنا الاجتماعية كما كان عليه سابقا ومن خلال هذا **Meda** يستنتج أن العمل لا يستطيع أبداً أن يكون قيمة أو قيمة اقتصادية بامتياز (Dominique, p. 126)، فالعمل لم يعد منتجاً للرابطة الاجتماعية كونه لا يعطي إلا نظرة سطحية عن هذه الرابطة وهذه النظرة هي تلك التبادل السلعي، فبما أن العمل يمثل مظهراً هاماً في حياة ال حيث يقضون معظم أوقاتهم في أماكن العمل فإن الأجر الذي يتقاضونه مقابل جهدهم مبذول في مجال العمل يعتبر وسيلة لإشباع حاجاتهم، وعليه مثلت الإجارة Salarisation الإسمنت الذي تبنى عليه المجتمعات الحديثة والتي تعتبر هذا النظام أساس الاندماج الاجتماعي في هذه الفترة نجد حتى السلطات العمومية اعتمدت العمل المأجور مرجع وأساس لكل السياسات الاجتماعية. لقد كان الاستقرار الاجتماعي ولا يزال من بين أهم الأولويات في الجزائر، حيث تسعى الدولة جاهدة إلى توفير الظروف الملائمة لضمان حياة مستقرة لهذا تعتبر الطبقة الوسطى عنصراً أساسياً في تحقيق هذا الاستقرار، حيث تشكل شريحة واسعة من المجتمع وتساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ذكر جون لوك في قوله: عندما يتحدث العامل عن العمل فهو يتحدث عن الأجر وهذا دليل على أن العامل يعمل للحصول على مقابل مادي يضمن له الاستقرار وهذا لا يعني أن العمل يجب فقط أن يكون من أجل المال بل كذلك من أجل إثبات مكانته وهويته

الاجتماعية، فالأجر هو جزء أساسي من أي علاقة عمل عادلة، إذن لا يمكن أن يكون هناك مجتمع مزدهر ومتطور إذا كان معظم أعضائه أجراً أو دخلاً يحقق لهم حماية مزدوجة بين حماية مادية وأخرى اجتماعية ذلك أن الاندماج الاجتماعي يقوم على أساس امتلاك هذا الدخل وفق ظروف وإمكانيات دوركايم. (Serge, 1999, p. 711)

إن الأجور كانت و مازالت من أهم المحاور التي تتمحور حولها النقاشات بين العامل وصاحب العمل سواء في مؤسسات خاصة كانت أو عمومية لاسيما و نحن أمام اقتصاد السوق ، إذ أن جُل النزاعات الحاصلة في أوساط الطبقة العاملة سببها السعي إلى رفع مستوى الأجور، وهذا ما جعل البعض يسمي الاقتصاد المعاصر باقتصاد الأجور لما بلغته من أهمية كعنصر تنمية يساهم في تكوين طبقة عاملة فعالة و منتجة و محددة للمستوى الاقتصادي و الاجتماعي للعامل، فلو عدنا إلى مرحلة السبعينيات فقد وصلت نسبة العمل المأجور إلى أعلى المستويات مما أنتج سلم واستقرار اجتماعي نسبي في المجتمع الجزائري.

لكن مع تآزم الأوضاع الاقتصادية انخفضت معدلات الاجارة وهذا ما أشار إليه **Alain Touraine** آليين تورين في قوله نهاية الاجتماعي يرى أننا نعيش الان في فترة "ما بعد اجتماعية " حيث لم تعد المجتمعات كما كانت في السابق ،وعليه أن الوضع الاقتصادي في الجزائر شهد تغيرات ملحوظة في السنوات الأخيرة من خلال شح فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة ،مما أثر سلبا على الأجور و القدرة الشرائية للعمال وقد تفاقمت هذه المشكلة مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع قيمة الدينار الجزائري ،مما جعل من الصعب على العديد من الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية.

الإشكالية:

يعتبر نظام الإجارة أحد أهم العقود التي تنظم العلاقة بين ال والمؤسسات، حيث يحصل كل طرف على حقه كاملاً، فالعامل أو الموظف يقدم جهده ووقته ومهاراته مقابل أجر محدد، إلا أن هذا الأخير لا يقتصر على مجرد كونه مقابل ماديًا للعمل بل يتعداه إلى اعتبارات أخرى كالقدرة الشرائية، فالأجر الذي يحصل عليه العامل يجب أن يكون كافيًا لتلبية

احتياجاته الأساسية واحتياجات أسرته وهذا ما يعرف بالقدرة الشرائية وهي قدرة الفرد على شراء سلع وخدمات التي يحتاجها.

فمن منظور علم اجتماع، يُعتبر الأجر والقدرة الشرائية من المؤشرات الهامة التي تحدد مكانة الفرد في المجتمع وتؤثر على علاقاته الاجتماعية، فالأجر المرتفع يمكن أن يعزز شعور الفرد بالانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة، وفي المقابل قد يؤدي تدني الأجر إلى تهميش الفرد و استبعاده من بعض الأنشطة الاجتماعية، وهذا ما أدى إلى ولادة طبقة جديدة من خلال تغير الثقافة الاستهلاكية للعديد من الشرائح وتقلص القدرة الشرائية، ظهر ما يسمى بالفقراء الجدد وهم الذين ينتمون إلى طبقة الوسطى، فلهذا أصبحت ظاهرة الفقر اليوم لا تمس البطالين وعديمي الدخل فقط بل أيضا الأجراء، فصحيح أن الدخل يلعب دوراً رئيسياً في تحديد مستوى معيشة وقدرتهم على تلبية حاجياتهم إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الحاسم في تحديد ما إذا كان الشخص فقيراً أم لا، فقد تجد أشخاصاً لديهم وظائف و أجور منتظمة لكنهم يواجهون بعض الأزمات . فأمام هذا الوضع المعقد التفكير في الترفيه أو حتى السكن مع رصيد مالي هش وضعيف مقابل شبه أجر يتطلب أكثر من اللازم لأن أجر الذي يتحصل عليه العامل لا يستطيع أن يشتري به سكن ولا حتى تسديد إيجار.

يكفي فقط نظرة سطحية في الآونة الأخيرة من إضرابات التي مهما كان عددها، قطاعها، مجالاتها، فالملاحظ أن الأجر يأتي دائماً كمطلب أولي في كل هذه الحركات في مختلف القطاعات ولاسيما قطاع التعليم الذي يعد أساساً لبناء المجتمعات وتنميتها حيث شهدت الجزائر فيه نقاشات مستمرة حول أوضاع العاملين به، ويعتبر أساتذة تعليم متوسط جزءاً هام من خلال مساهمتهم في تكوين أجيال شابة، إلا أن أوضاعهم المادية و المهنية تكون محل نقاش و جدل، فنتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الاحتجاجات يسعى ال إلى تحقيق مستوى معيشي يضمن لهم ولأسرهم حياة مستقرة، وفي هذا السياق يطالب أساتذة بتحسين أوضاعهم المادية بما يتناسب مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وأهمية الدور الذي يقومون به في المجتمع .

وعليه ليس الغاية من هذه الدراسة العودة مرة أخرى إلى موضوع الأجور أو طرحه بطريقة أخرى فالمرحلة الراهنة وما تحمله من تفسخ اجتماعي تجعل النظرة التي نريدها سوسولوجية التمعن في قضية الأجر كمكون مركزي للمسألة الاجتماعية ومنتج للتضامن الاجتماعي، وبناءً على ما تقدم يكون التساؤل الأساسي لهذه الدراسة هو: ما هو المعنى الاجتماعي الذي يمنحه العمال للأجر في السياق الحالي؟

الأسئلة الفرعية:

_ هل لازال الأجر أساساً للحماية المادية والاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر؟

_ ماهي الاستراتيجيات التي ينتجها العامل الفاعل لتسيير القدرة الشرائية خلال أيام الشهر؟
فرضيات الدراسة: على ضوء هذه الإشكالية وبغرض معالجتها نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

_ الأجر في السياق الراهن يمكنه أن يكون منتجاً لحماية مادية واجتماعية (المكانة الاجتماعية، القدرة الشرائية، الاستقرار الاجتماعي).

الفرضية الثانية:

_ تعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنتج خطاباً مغايراً للأجور، وكذا استراتيجيات تعامل أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

_ الإضرابات، الاحتجاجات وكل أشكال الحركات الاجتماعية بالجزائر، كان الأجر والقدرة الشرائية هو المطالب الأول لهذه الحركة.

_ كون موضوع الأجور حديث نسبياً بالنسبة لعلم اجتماع التنظيم والعمل.

_ إثبات الشق الاجتماعي لموضوع الأجور والقدرة الشرائية.

_ الأهمية التي يحتلها الأجر كمصدر دخل شبه وحيد للعديد من الأجراء.

_ محاولة بناء مساهمة سوسيولوجية لقضية الأجور ودلالاتها، باعتبارنا ننتمي إلى حقل علم اجتماع

أهمية الدراسة:

_ تسليط الضوء على أوضاع شريحة مهنية مهمة في تكوين الطبقة الوسطى (أساتذة التعليم المتوسط).

_ المساهمة في صياغة سياسات فعالة لتحسين أوضاع العاملين في قطاع التعليم.

_ إثراء البحث العلمي في مجال علم اجتماع وخاصة في مجال علم اجتماع تنظيم وعمل.

أهداف الدراسة:

_ توضيح أثر الأجور على الاستقرار الاجتماعي والحياة الاجتماعية في السياق الحالي.

_ محاولة التعرف عن تصورات وآراء الأساتذة عن الأجور وكيفية تسيير القدرة الشرائية.

_ دراسة العلاقة بين الأجور والقدرة الشرائية وتأثيرها على جودة حياة الأساتذة.

المقاربة النظرية:

يسعى كل باحث في تناوله لموضوع بحث سوسيولوجي معين إلى إدراج بحثه ضمن مقاربة نظرية تتيح له فرصة معالجة بحثه بدقة وموضوعية.

إذن وانطلاقاً من مقدمات هذا الفصل ورغبة منا في الإلمام بمقاربات التي تفسر هذه الدراسة، فإنه من المفيد أن نلفت النظر هنا إلى مجال علم الاجتماع والذي تنتمي إليه دراستنا الحالية ونستطيع أن نحدد موضوعها بين مجالين أساسيين: أولهما علم اجتماع العمل والتنظيمات وثانيهما علم الاقتصاد.

إذ قبل الشروع في تفسير الظاهرة الاجتماعية وفهمها في حركتها يشترط توفر على معطيات تصفها وتثبت وجودها، أي إن الوصف هو بشكل من أشكال أول معرفة نتحصل عليها، وإذا كان الوصف مرتبطاً بكل طريقة تتناول علمية فإن الشرح أو التفسير يمثل بدوره عنصر أساسي، وبناءً عليه سنعتمد في هذه الدراسة على سوسيولوجية الفهم لماكس فيبر ذلك أن الظواهر الاجتماعية متصلة دائماً بتجربة ما، أو قيم ما أو نوايا ما أو رغبات ما أو دلالات ما.

كما يذهب إلى ذلك ميرلو بونتي Merleau Ponty "لأننا موجودون في هذه العالم، نحن مضطرون إلى إيجاد معنى لهذا الوجود".

وعليه لفهم أي فعل اجتماعي مهما كان الشكل الذي يتخذه، ينطلق الباحث من الحياة كما يعيشها ال المعنيون بالدراسة محاولاً تفسير خطاباتهم، مواقفهم من خلا ما يقولون، وفي هذا السياق تبدو كل من سوسيولوجية الفهم والفينومينولوجيا الظاهرتين تبدو أكثر فائدة لمقاربة مثل هذه المواضيع التي يتقاطع فيها الأبعاد السوسيو اقتصادية، وبحكم أن الشرائح الاجتماعية التي خضعت للدراسة السوسيولوجية النظرية والميدانية تنتمي أساساً إلى طبقة الأجراء والموظفين وتمارس نشاطاتها الاقتصادية في نطاق المؤسسات العمومية. (جان، 2004، صفحة 33).

صعوبات الدراسة:

_ ضيق الوقت (الامتحانات في سداسي الأول رغم التفرغ في السداسي الثاني الذي يعتبر غير كافي).

_ نقص المراجع المتخصصة في مكتبة كلية العلوم الاجتماعية بمستغانم.

_ صعوبة الحصول على الدراسات السابقة في تخصص علم الاجتماع تنظيم والعمل.

الدراسة الاستطلاعية:

إجراءات تطبيق الدراسة الاستطلاعية:

قمنا بدراسة استطلاعية بمؤسسة محمد بومدين بولاية -غليزان- ببلدية سيدي خطاب في شهر فيفري من خلال مقابلة مع الأساتذة وعددهم كالتالي 70 أستاذ.

نتائج دراسة الاستطلاعية:

استفدنا كثير من تجربة الدراسة الاستطلاعية حيث ساعدتنا في ضبط الإشكالية وتحديد بعض المفاهيم، كما كان لطبيعة عمل أخواتي في تلك المتوسطة دوراً في سهولة الاتصال مع العينة، كما تعرفنا من خلال الدراسة الاستطلاعية على بعض الأساتذة. وأيضاً على الأوقات التي يتفرغون لها معنا بحكم ضغوطات العمل وضيق الوقت بحيث لا نستطيع مقابلتهم في أي وقت كان إلا بساعات الفراغ لأن تقريباً معظم الأساتذة لا يقطنون ببلدية سيدي خطاب، ولا نقول كل وإنما كانت مقابلات مملوءة بفكرة أن أجر المقدم حالياً لا يكفي بغض النظر عن الحالة العائلية التي هو عليها الآن وارتفاع القدرة الشرائية بالنسبة لهم هاجس.

تحديد المفاهيم:

للحذر الاستمولوجي أردنا أن نحدد المفاهيم التي لها صلة بالموضوع وهي على النحو التالي:

ـ الأجر: وهو ما يستحقه العامل لدى صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلف به، وفقاً للاتفاق الذي يتم بينهما، وفي إطار ما تفرضه التشريعات المنظمة للعلاقة بين العامل وصاحب العمل. (نزار، 2015، صفحة 137_138)

ـ الدخل: يشير إلى مجموع ما يكسبه شخص أو أسرة نقداً خلال فترة معينة من الزمن (في العادة سنة) ويطلق على مجموع من المداخل اسم الدخل القومي. (مزرود، الزيادة في

الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، 2022، صفحة 61

_ **الراتب:** هو مصطلح مرادف للأجر، ويتصف بالرتابة في الزمن، وهو أجر يمنح كل مدة زمنية محددة كالشهر أو الأسبوع، (فهو ما يتقاضاه الموظف شهريا). (التكريتي، 2010، صفحة 92)

_ **نظام الإجارة:** هي عقد يتم بموجبه تملك منفعة مقابل أجر متفق عليه، ويكون لفترة زمنية متفق عليها بين الطرفين (المؤجر والمستأجر). (مؤيد، 2018، صفحة 176)

_ **الطبقة:** إن طبقة اجتماعية هي مجموعة كلية فعلية وليست مجرد تقسيم إحصائي، وتناول ماركس هذا السؤال من حيث تحول طبقة اقتصادية في نفسها إلى طبقة اجتماعية لنفسها. ووصف أنتوني غيدنز هذه العملية بـ "الانبنائية"، أي عملية انغلاق اجتماعية يرتبط فيها ال الذي يشغلون مواقع ومكانات اجتماعية معينة. (سكوت ، 2006 ، صفحة 206)

_ **الطبقة الوسطى:** أطلق عليه بورديو بالبرجوازية الصغيرة، أي تضم هذه الأخيرة فئة الذي يقومون بأعمال غير يدوية في القطاع الحديث (لهم مستوى تعليمي) وتضم الموظفين الإداريين والوظائف العمومي. (سماح، 2010، صفحة 145)

_ **القدرة الشرائية:** تشير إلى مقدار السلع والخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد. (ياسين و سفيان، 2021، صفحة 639)

_ **الحوافز:** هي بالتحديد العوامل التي تهدف إلى إثارة القوى الكامنة في الفرد والتي تحدد نمط السلوك أو التصرف المطلوب عن طريق إشباع كافة احتياجاته الإنسانية. (منير، 2015، صفحة 82)

القيمة: يعرفها تالكوت بارسونز **T. parsons** بأنها عنصر في نسق رمزي مشترك تعتبر معياراً، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف. (أسماء و لطيفة طبال، صفحة 3)

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة ذات أهمية قصوى في البحوث لكونها المنطلق الأول الذي يفتح للباحث أفاق بحثه، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع البحث والتي تسهل عملية جمع معلومات، ونستعرض فيما يلي أهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في دراستنا:

الدراسات السابقة حول الأجور:

• الدراسة الأولى:

دراسة للدكتور سعيداني محمد والأستاذ بلقايد محمد جواد، 2018، حول تحديد الأجور في المؤسسات العمومية الإدارية، إشكالية هذه الدراسة حول واقع تسيير الأجور على مستوى مديرية التربية لولاية تلمسان.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمختلف أنواع أنظمة دفع الأجور وإبراز أثر الأجور على العنصر البشري والمؤسسة ككل، ارتكزت الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في أن تحديد الأجر في الإدارة العمومية يجب الأخذ بعين الاعتبار معيار الأقدمية.

قام الباحث باستخدام المقابلة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية، بما أن موضوع محل الدراسة يتمحور حول الأجور كان لابد من إجراء المقابلات في مصلحة تسيير نفقات المستخدمين مع رئيسة المصلحة أو رؤساء المكاتب، كما كان للملاحظة فائدة كبيرة لاستكشاف عملية تسيير الأجور على مستوى مديرية التربية لولاية تلمسان. وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي، باعتباره يليق بالدراسات الاستقصائية.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أبرزها:

أن مديريات التربية تصب أجور موظفيها شهرياً أي أنها تعتمد على نظام الأجر الزمني كما أن هناك مجموعة من المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار في حساب أجور موظفي قطاع التربية من بينها المؤهل العلمي الأقدمية والخبرة. (جواد و سعيداني، 2018، الصفحات 16-30)

• الدراسة الثانية:

دراسة عبد الغني بن حامد، 2016، حول دور التغيير التنظيمي ولانعكاساته في تحسين السياسات والأنظمة الأجرية، إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة التغيير التنظيمي في تحسين فعالية النظام والسياسة الأجرية، وفي تحقيق التسيير الأمثل للموارد البشرية المتاحة في مؤسسة سوناطراك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2004 و2015 في مديرية الجهوية لحاسي الرمل وحاسي مسعود.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الأجور المفضية إلى تثمين وتحسين كفاءات العاملين عن طريق إدارة التغيير الفعالة، ارتكزت الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في أن إطارات المدريتين الجهويتين حاسي الرمل وحاسي مسعود، التابعتين لقسم الإنتاج بمؤسسة سوناطراك اتجاهاً سلبياً حول جهود الاستعداد التنظيمي والإنساني التي تبذل من طرف مؤسساتهم لمواكبة والرهنات المستقبلية في محيطها الخارجي.

قام الباحث باستخدام الاستمارة كأداة رئيسية في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وطبقت على عينة عشوائية طبقية متناسبة مكونة من 200 إطار، ويتوزعون إلى 100 إطار سامي يتقلدون مناصب عليا في المؤسسة، و100 إطار متوسط متخصصون في إدارة و تسيير الموارد البشرية، ينتمي كل المجتمع الإحصائي إلى قسم الإنتاج بمؤسسة سوناطراك لطبيعة نشاطه الذي يتمثل في الإنتاج من جهة، والنسبة المعتبرة التي يمثلها القسم من إجمالي عدد العاملين بالمؤسسة من جهة أخرى (أكثر من 60 من مجموع العاملين بمؤسسة سوناطراك). وقام باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي راءاه مناسباً للقسمين النظري و التطبيقي، الذي يعتمد أساساً على الاستنتاج و التحليل و الاستنباط.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أبرزها:

عدم فعالية البرنامج التكويني الذي انصب موضوعه حول النظام الأجرى الجديد، والفلسفة التي يقوم عليها، وبالرغم من مشاركة كمل الإطارات السامية بالمؤسسة باختلاف مستوياتهم ووظائفهم، والإطارات المتخصصة في تسيير الموارد البشرية، كذلك كل ممثلي العمال لكل وحدات. (حامد، 2015-2016)

الدراسات السابقة حول القدرة الشرائية في الجزائر:

الدراسة الأولى:

دراسة سواكر ريان **SOUAKER Rayene**، بعنوان دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 03، السنة 2023)،

إشكالية هذه الدراسة حول تداعيات تطبيق التمويل غير التقليدي على القدرة الشرائية في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل غير التقليدي وانخفاض القدرة الشرائية، ارتكزت الدراسة على فرضية أساسية وتتمثل في مساهمة تطبيق التمويل غير التقليدي في انخفاض القدرة الشرائية نظراً لارتباطه بالزيادة في الكتلة النقدية والذي يساهم بشكل مباشر في الزيادة في أسعار السلع خاصة الاستهلاكية، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب الموضوع.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أبرزها:

اعتماد الجزائر على سياسة التمويل غير التقليدي كان حل لعدم الاستقرار الذي مرت به لكن الإسراف في تطبيقها دون وضع خطة تسمح بنجاحها ومراعاة شروطها تفعل هذه السياسة النقدية غير التقليدية في الاتجاه السلبي خاصة إذا ما تم استخدام الكتلة النقدية دون

مقابل إنتاجي وهذا ما أكده فشل تجريبه فنزويلا في توجيه تلك السياسة لخلق قيمة مضافة.
(ريان، 2023)

الدراسة الثانية:

دراسة بلال تومي، رشيد ساطور، بعنوان قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (1990_2021)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، السنة 2023، إشكالية هذه الدراسة تمحورت حول انعكاسات تقلبات سعر الصرف الإسمي على القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (1990_2021).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس التأثير الواقع على القدرة الشرائية في الجزائر، وهل حقيقة أن تدهور سعر الصرف العملة المحلية سيؤدي بالضرورة إلى تدني القدرة الشرائية في الجزائر، ارتكزت الدراسة على فرضية أساسية وتتمثل في تدهور سعر الصرف العملة له انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية في الجزائر، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي من خلال التعرف على مفاهيم سعر الصرف والقدرة الشرائية وعلى المنهج التحليلي من خلال تحليل تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أبرزها:

أن أغلب السنوات التي شهدت تراجعاً في قيمة الدينار الجزائري أما الدولار الأمريكي تزامن مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وفي حين رافق استقرار قيمة الدينار الجزائري، استقراراً نسبياً في مستويات الأسعار. (ساطور و تومي، 2023)

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة والتي لم يكن اختيارها عشوائياً بل اعتمدنا عليها، باعتبارها تناولت متغيرين الأجور والقدرة الشرائية، حيث أن كل هذه الدراسات ولو اختلفت من جانب معين فكلها تصدّبُ على المتغيرات التي نحن بصدد دراستها، رغم أنه يوجد التشابه في

جوانب الموضوع مع هذه الدراسات كما هناك اختلاف أيضا من ناحية بناء الموضوع وكيفية صياغة الفرضية، بحيث دراستنا تهدف إلى توضيح أثر الأجور على الاستقرار الاجتماعي والحياة الاجتماعية في السياق الحالي.

وقد ساعدتنا هذه الدراسات في الجانب النظري من خلال تزويدنا بالمعارف المتعلقة بموضوع بحثنا، الاستفادة من المراجع المعتمدة، كما استفدنا من الناحية المنهجية في كيفية صياغة أسئلة الاستمارة، أما من الجانب التطبيقي فساعدتنا بعض النتائج في صياغة فرضيتين، ومنحت لنا فرصة التعرف على أفضل المناهج المستخدمة في هذه الدراسة.

خلاصة:

يعتمد كل بحث علمي على خطوات منهجية لدراسة أي موضوع، فمن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى عرض أهم الخطوات المنهجية التي اعتمدها في دراسة هاته التي حاولنا من خلالها معرفة المعنى الذي يحمله العمال للأجر داخل المؤسسات التربوية.

الإطار النظري للدراسة

• الفصل الأول: نظام الإجارة كأساس للتراتب الاجتماعي

الفصل الثاني: القدرة الشرائية بين محددات اجتماعية واکراهات

• اقتصادية

الفصل الأول:

نظام الإجارة كأساس للتراتب الاجتماعي

1_مدخل مفاهيمي للأجور

2_أنواع الأجور

3_الأجور في التراث السوسيولوجي

4_العوامل المتحكمة في تحديد الأجور

5_الأوجه الاستراتيجية للأجور

6_الدلالات السوسيولوجية للأجور

7_أهمية وأهداف الأجور

8_تحديد هيكل الأجور

الفصل الأول: نظام الإجارة كأساس للتراتب الاجتماعي

تمهيد:

تعد الأجور من المواضيع الهامة التي لاقت و ماتزال تلاقي اهتمام الكثير من الباحثين، حيث تحتل مكانة كبيرة في واقعنا المعيشي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو مختلف الجوانب الأخرى لذلك تعتبر إحدى الوسائل التي تستطيع المؤسسات من خلالها تحفيز ال لاسيما أنها الوسيلة الأساسية لإشباع رغباتهم المتعددة وخاصة المادية منها وسنقوم في هذا الفصل بالتحديد السوسيولوجي للمفاهيم المتداخلة وذلك تجنباً لأي لبس إبستمولوجي ومنهجي، حيث سنتطرق إلى مفهوم الأجر وكذا مفهوم القدرة الشرائية الذي سنعود له بأكثر دقة في الفصل الثاني.

1. مدخل مفاهيمي للأجور:

1.1. تعريف الأجر:

لغة: أجر جمعه أجور هو مبلغ من المال يدفعه بصورة منتظمة رب العمل (شخص أو شركة أو دولة) إلى من يستخدمه مقابل عمل يقول له به بموجب عقد عمل "أجر يومي" مبلغ من المال يعطى عن خدمة أو عمل: «قَبَلْ أَجْرًا» مايتربت على العمل من مكافأة أو عقوبة "نال أجره". (المنجد في اللغة العربية المعاصرة، 2000، صفحة 8)

اصطلاحاً: هو المقابل الذي يتم حسابه وفقاً لساعات العمل التي يؤديها العامل، ويستحق كل يوم أوكل أسبوع ويتباين بتباين عدد الساعات المؤداة. (الدين، 2015، صفحة 148)

_ وعُرف الأجر على أنه مقابل قيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد. (ماهر، 2004، صفحة 186)

_ لا شك أن كل المختصين وغير المختصين وبشكل بسيط يتفقون على أن الأجر هو مقابل مالي يحصل عليه العامل نظير تقديمه لجهده في العمل، وحسب الأستاذ محمد بوحديدة في معجم المالية وإدارة الأعمال، عرفه على أنه " ذلك التعويض الذي يحصل عليه العامل من طرف صاحب العمل، نظير ما قدمه من جهد، ويتحدد عن طريق عقد

العمل أو عن طريق الاتفاقيات الجماعية للعمل. ويتم الدفع إما بوقت العمل أو بكمية العمل المقدمة (بالقطعة)."

_ الأجر يطلق على التعويض النقدي الذي يدفع لشاغلي الأعمال التنفيذية والإنتاجية المباشرة والمعروفين باسم "أصحاب الياقات الزرقاء". (مسا هل ع.، 2022، صفحة 58،59)

2. أنواع الأجر:

بصفة عامة يمكن تقسيم الأجر إلى نوعين أساسيين هما: الأجر الثابت والأجر المتغير، فالأجر الثابت هو التعويض الذي يتحدد عن طريق الاتفاقيات الجماعية بين النقابة والإدارة، والذي تبقى قيمته ثابتة غير مرتبطة بمستوى الإنتاج أو الإنتاجية. أما الأجر المتغير فهو التعويض الذي يتغير بتغير مستوى الإنتاج، ومرتبطة بالزمن المستغرق في العمل أ، بمستوى الإنتاجية المحققة.

وهناك تصنيف آخر لأنواع الأجر، ويتعلق الأمر بالأجر الفردية والأجر الجماعية. وعلى العموم فإن هذه التصنيفات تصب كلها في قالب واحد. لذا سوف نعرض هنا أهم أشكال الأجر:

1.2 الأجر بالوقت:

يرتكز هذا النوع على وقت الحضور بالنسبة للعامل، وهو مستقل عن مردودية المستخدم. وحساب هذا النوع سهل إلا أن طريقته لا تحث العامل على تحسين مستوى إنتاجيته، ويغلب استعماله في المجالات التالية:

- موظفو المكاتب والوظائف الإدارية
- الأشغال التي تهتم نوعيتها وجودتها أكثر من كميتها. مثل أعمال الخرائط الدقيقة، الأعمال الهندسية والتصميمات.
- الأعمال غير المنتظمة والمتنافرة مثل الأعمال اليدوية المتعددة.

2.2 الأجر بالقطعة:

وفي هذا النوع يدفع للعامل حسب إنتاجه من دون الأخذ بعين الاعتبار مدة العمل. وهذا النوع يساهم في زيادة الإنتاج، إلا أنه يؤخذ عليه مساهمته في زيادة الإرهاق. ولكن هذا النوع لا يكون مطلق الحدودية بل يتحدد بالأجر الأدنى المضمون كما ذهب إليه فريديك تايلور في نظريات تنظيم وعمل

3.2 الأجر بالعلوات الفردية:

إن الدفع عن طريق العلوات الفردية يحاول علاج مساوئ النظامين السابقين، وهو غالباً عنصر ثابت يؤمن في الكثير من الأحيان أجراً مضموناً أدنى، وعنصراً آخر متغير يرتبط بمردود العامل وإنتاجيته. فهو يجمع بين نظام الأجر بالقطعة وفي نفس الوقت نظام الأجر بالوقت.

4.2 الأجر بالعلوات الجماعية:

بغية إشراك العمال والمستخدمين في النتائج المحققة على مستوى المؤسسة يغطي مجموع العمال أو جزءاً منهم علاوة تكون متناسبة مع المردود العام للمجموعة. (مساهل ع،، 2022، الصفحات 62-63-64)

3. الأجر في التراث السوسيولوجيا:

يعتقد رواد النظرية الكلاسيكية بأن العمل هو سلعة كباقي السلع، وأن ثمن العمل هو الأجر ويتحدد طبقاً لنظريتهم في القيمة على أساس عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج تلك السلعة، وساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل هي الساعات اللازمة لإنتاج سلعة العمل هي الساعات اللازمة لإنتاج كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل وهو ما يعرف بمستوى الكفاف.

أ. فريديك تايلور : من المسلمات التي انطلق منها يرى بأن الإنسان كسول بطبعه فالكسل أمر طبيعي عند الإنسان ،ومن جهة أخرى يرى أن الإنسان كائن اقتصادي أي حاسوب تحركه الحوافز فقط ، ومن أهم مبادئ الإدارة العلمية حسبه تمثلت في مبدأ أساسي وهو ربط نظام الأجر بالمردود حيث يقوم هذه النظام على منح أهمية خاصة للإنتاجية في

أماكن العمل، كما يهدف إلى تطوير الدافعية لدى الإنسان في العمل، فيعتقد تايلور أن ربط الأجر بعدد القطع المنتجة يؤدي إلى دفع العمال إلى بذل الجهد أثناء العمل على اعتبارهم أنهم عقلانيون أو راشدون يتصرفون بعقلانية.

ب. هنري فورد: انطلق فورد من معادلة أساسية مؤداها: الزيادة في الأجر تعني الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج وقد أظهرت الطريقة الفردية في تنظيم العمل فعالية فائقة على أرض الواقع. وفي هذا الإطار يقول "فورد" إن ادخار عشر (10) خطوات يومياً لـ 1200 عامل سوف يوفر القوة والزمن اللازم الضروريين لقطع (50) ميلاً .

وقد برهن "فورد" على قدرة متميزة على التوقع واستطاع أن يجدد بالفعل في تنظيم الإنتاج الجماهيري والرفع بالموازاة من القدرة الشرائية للعمال داخل المؤسسات الصناعية.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تبنيه لمبدأ خمسة دولارات في اليوم، وهو مبلغ كان يعتبر مرتفعاً في ذلك الوقت. لم يكن هذه القرار مجرد تحسين للأجور، بل كان خطوة استراتيجية تهدف إلى ضمان استقرار اليد العاملة، وتحقيق ولاء أكبر من العمال وبالتالي رفع كفاءتهم وإنتاجيتهم. كما ساهم هذا الإجراء في تمكين العمال من شراء المنتجات التي يصنعونها بأنفسهم، مثل سيارات "فورد"، مما عزز من دورة الاستهلاك الجماهيري، وأكد مرة أخرى على بُعد نظر فورد وقدرته على التنبؤ بمتطلبات السوق وتنظيم الإنتاج بما يتماشى مع حاجات كل من المؤسسة والعمال والمجتمع.

ت. هنري فايول: يرى حسب مبادئه حول الإدارة، بأنه على كل لتنظيم مهما كان انجاز برنامجها الإستراتيجي، تحديد أهدافه، ومن مبادئه نذكر الاستقرار الشخصي حيث ينطلق فايول من مبدأ أن العاملين أو الأجراء المؤسسات الناجحة يجب أن يتمتع بالاستقرار، لأن عدم استقرار العاملين سيؤدي على نتائج سلبية تنعكس على حياة المؤسسة.

1.3 مدرسة العلاقات الإنسانية:

أ. إلتون مايو:

من خلال تجربته التي تمت على مجموعة منعاملات ومن العوامل التي كانت تبدو مهمة بالنسبة لهم والتي تتمثل في نظام الأجور (فردى، الجماعة حسب المردودية، التوقيت إلخ)، وأوقات الراحة أثناء العمل (واحدة أو عدد من المرات لمدد مختلفة)، التوقيت (تخفيض وقت العمل). (عبد الكريم، 2017، صفحة 45_53_77)

4. العوامل المتحكمة في تحديد الأجور:

هناك العديد من العوامل التي تتدخل في تحديد الأجور في المؤسسة ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1.4 العوامل الاقتصادية:

الدولة تدفع أجورها مراعية إمكانياتها المالية، وظروفها الاقتصادية، وتوازن ميزانيتها، كما أنها تراعي في ذلك المستوى التكنولوجي في القطاع الخاص، التي تتحدد، بتأثير عوامل اقتصادية مختلفة لقوى العرض والطلب، لذلك تراعي الدولة عند رسم سياستها الأجرية العامل الاقتصادي:

2.4 الإمكانيات المالية للدولة:

قد ترغب الدولة في رفع مرتبات موظفيها لكنها تنظر إلى الحالة المالية لها، أي إمكانياتها المالية.

3.4 مستوى الدخل القومي:

زيادة الدخل القومي تعبر عن زيادة دخول ال، فيجب زيادة مرتبات الموظفين تبعاً لذلك، ولهذا أهمية بالنسبة للدولة التي ترغب في أن تكون رب عمل مثالي، فيجب أن تتناسب مرتبات موظفيها مع مستوى الدخل القومي لها.

4.4 العوامل الاجتماعية:

انطلاقاً من اعتبار الأجور والمرتبات تمنح للموظف ليس فحسب مصدر للعيش وإنما كذلك وبأهمية أكثر دلالة تتمثل أساساً في المكانة الاجتماعية التي توفرها للفرد حسب ما تمليه العادات والتقاليد. لهذه الاعتبارات الاجتماعية تأثير على اعتماد النظام الملائم.

5.4 دور النقابات العمالية:

أصبح جلياً أن للنقابة دورها في تحديد الأجور، وذلك عن طريق صراع قوتين العمال بدعم النقابات من جهة، وأرباب العمل من جهة أخرى، أي قوة امتياز أصحاب الأعمال في مواجهة قوة مقاومة العمال. فيكون أرباب العمل أما اختيارات كلها صعبة هي التسليم برفع الأجور الذي يعني النقص في أرباحهم، أو التعرض للإضراب في حال رفض الاستجابة لطلبات النقابة و الذي يعني الاستمرار في دفع مصاريف و فوئد الاعتمادات الائتمانية دون إنتاج، كلما طالت مدة الإضراب، كلما تفاقمت الخسائر. (سمية، علي، و عادل، 2024، صفحة 43_44_45)

5. الأوجه الإستراتيجية للأجور:

تعتبر أجور العاملين إحدى أهم العوامل التي تمكن المؤسسات من الجذب والاحتفاظ بفريق عمل كفاء وقادر على تحقيق أهدافها، كما تعكس سياسات المؤسسات في تحديد الأجور وفلسفتها في جعل مستوى الأجور منسجماً مع إمكانيتها المالية ومبادئها في تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين، والتنافس مع المؤسسات الأخرى لجذب أفضل الكفاءات.

وتسعى المؤسسات من وراء إتباع سياسات الأجور إلى تحقيق ما يلي:

- الموازنة بين تكلفة الأجور المدفوعة، وتحقيق المساواة والعدالة وإرضاء رغبات وحاجات العاملين.
- توفير مستويات أجور محفزة لجذب الكفاءات الخارجية والمحافظة على الكفاءات الداخلية.
- ربط الأجر بالفائدة العائدة على المنظمة.
- ربط الأجر بالجهد المبذول.
- انسجام الأجر مع المتطلبات التشريعية الحكومية ونظام نقابات العمال.

1.5 الدلالات السوسيوولوجية للأجور:

هناك اختلاف بين الباحثين في تحديد أهمية الأجور، فمنهم من يعتبرها أهم الحوافز أو حتى العامل الرئيسي المحفز لزيادة الإنتاج وفق ما أورده صاحب نظرية الإدارة العلمية

F.W.Taylor، بينما يشدد أصحاب الاتجاهات السلوكية والعلاقات الإنسانية على الحوافز المعنوية على أنها الأكثر أهمية، كالاقرار والتقدير ودراسة الحاجات وإشباع الرغبات. حصر (1987) D. Belcher في كتابه حول تسيير الأجور، الدلالات التي تنطوي عليها الأجور إلى دلالات اقتصادية، اجتماعية، نفسية، سياسية وأخلاقية.

أ. الدلالات الاقتصادية:

يرى Belcher بأن الأجر كالعملة له وجهان، الأول يمثل التكلفة بالنسبة لصاحب العمل، والثاني فيمثل الدخل بالنسبة للعامل، ويمثل الأجر بالنسبة لصاحب العمل السعر الذي يجب أن يدفعه مقابل توظيف أحد عوامل الإنتاج وبهذا المعنى يكون المدفوع مقابل خدمات الفرد عبارة عن عملية اقتصادية محكومة بنفس المنطق كأى عملية شراء حيث يحاول المشتري أن يحصل على أكبر كمية أو أعلى جودة ممكنة مقابل ما يدفعه من نقود.

ب. الدلالات الاجتماعية:

إن الفرد ينظر إلى الأجر كونه يمثل مقياساً لقيمته في المؤسسة التي يعمل بها، وبالتالي قيمته في المجتمع الذي يعيش فيه، أي أن الأجر يعكس المركز الاجتماعي للفرد ولأسرته.

ث. الدلالات النفسية:

إن أداء ال يتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات من أهمها العوامل النفسية وهذه الأخيرة تتأثر بدورها بعدد كبير من المتغيرات من أهمها الأجور، وبالتالي بقدر ما تساهم فيه الأجور في تحقيق الاستقرار والراحة النفسية.

ج. الدلالات السياسية:

تنطوي هذه الاعتبارات على سياسة الدولة فيما يتعلق بسياسة الأجور المطبقة في البلد من خلال القوانين التي تصدرها وتطبقها فيما يتعلق بالأجور.

ح. الدلالات الأخلاقية:

تتطوي هذه الاعتبارات على مدى تأثير المستوى الأخلاقي بالأجور التي يتقاضونها، وعلى العدالة في توزيع الأجور والمساواة فيما بين ال وذلك بالنسبة لبعض الأعمال. (سومر أديب، 2003، صفحة 17)

2.5 أهمية الأجور بالنسبة للفرد والمؤسسة:

1.2.5 على مستوى الفرد:

الأجور ذات أهمية بالغة سواء على مستوى الفرد، أو على مستوى المؤسسة، وتتمثل أهمية الأجور على مستوى الفرد في أنها وسيلة لإشباع الاحتياجات المختلفة للفرد، سواء كانت احتياجات أساسية لمعيشته وبقائه، أو لشعوره بالأمان أو الاندماج في العلاقات الاجتماعية، أو باعتبارها الوسيلة المناسبة للشعور بالتقدير من قبل المؤسسة التي يعمل بها، أو كوسيلة يقيس بها تقديره واحترامه لذاته.

2.2.5 على مستوى المؤسسة:

فإن أهمية الأجر تظهر في تأديتها للوظائف التالية:

_ الأجر هو وسيلة لجذب الكفاءات المناسبة للعمل بها؛

_ الأجر هو وسيلة للإبقاء على أفضل الكفاءات العاملة بها حالياً؛

_ الأجر هو المقابل العادل للعمل، وهو الوسيلة لإشاعة العدالة بين العاملين.

إن المساهمة الفعلية للعاملين في إتمام وإنجاز مهام وأنشطة المؤسسة لا بد له من مقابل، تعتبر المهمة الأولى لأي مسؤول في تسيير الموارد البشرية هي ضمان تخليص الأجور لكل العاملين بالمؤسسة، إذا لم تتم هذه العملية فإن كل الوظائف الأخرى لهيكله الموارد البشرية ستصاب بالخلل بل كل الهياكل الأخرى سوف تعاني من ذلك، إذا لا بد من أنظمة تسيير إداري للأجور، لتتكفل بذلك البعد الاستراتيجي المهم في تسيير وإدارة الموارد البشرية. (ماهر، 2004، صفحة 187)

3.5 أهداف الأجور:

تتعدد أهداف الأجور بتعدد الأسس والحاجات الداعية إليها لكن مفعوله يكون أقوى إذا ارتكز على ما يلي:

- جذب ومن ثم الحصول وبعد ذلك الحفاظ على القوى العاملة المؤهلة لا سيما في حالة وجود المنظمات المنافسة وذلك من خلال إتباع نظام الملائمة أي تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى الملائم للأجور.
- تحقيق العدالة في تحديد ودفع الأجور بما يتناسب مع العمل أي الأنصاف، فالموظف أو العامل يتوقع أن يحصل على أجر عادل مقابل دوام عمل من خلال وضع هيكل للأجور للسيطرة على التكاليف.
- الشعور بالضمان أي حماية العامل أو الموظف من المخاطر الحياتية الطارئة.
- خلق التوازن أي رصد مزيج من التعويضات المباشرة وغير المباشرة والمادية وغير المادية التي تشجع العاملين للمزيد من الأداء المتميز.
- أداة للتحفيز من خلال جذب والحفاظ على الموارد البشرية وزيادة الدافعية ورضا العاملين والمنظمة ورفع الروح المعنوية للعاملين بالإضافة إلى خلق علاقة طيبة بين ال وال تنظيم الذي يعملون فيه.
- قبول الأجور والتأثر بها من جانب ال يقلل من معدل دوران العمل والغياب والتأخير والشكاوى من طرفهم. (الصباغ، 2008، صفحة 349)

6. تحديد هيكل الأجور:

يمر تحديد هيكل الأجور بأربع مراحل متتالية هي:

1.6 تقييم الوظائف والأعمال: والذي يعتبر الخطوة الأولى والأهم (حجر الأساس) في تحديد هيكل الأجور حيث يمكننا من تحديد الأهمية النسبية لكل الوظائف و الأعمال تمهيداً لتحويلها إلى قيم نسبية وذلك بالاعتماد على إحدى طرق التقييم Job Evaluation Methods الكمية أو غير الكمية ،وتشمل الطرق غير الكمية Non Quantitative Evaluation Methods طريقة ترتيب الأعمال Job Rankin Method وطريقة التدرج

أو تصنيف الأعمال Job Classification أما الطرق الكمية للتقييم Quantitative
Evaluation فتشمل طريقة النقط Points Method وطريقة مقارنة العوامل Factor
.Comparaison.

2.6 وضع الوظائف والأعمال في فئات: ويطلق عليه البعض اسم تصنيف الوظائف
والأعمال حيث يتم تجميع الوظائف والأعمال المتشابهة أو المتقاربة نتيجة التقييم في
مجموعات أو فئات تمهيداً لتحديد الأجر المناسب لكل فئة وبالتالي الأجر المناسب لكل
وظيفة ضمن الفئة الواحدة، ويختلف عدد الفئات تبعاً لمجموعة من العوامل أهمها:

_ عدد الوظائف والأعمال في المنظمة

_ حجم المنظمة

_ طبيعة نشاط المنظمة

_ السياسة التي ستتبعها المنشأة فيما يتعلق بالترقيات الدورية والترقيات. (سومر أديب،
2003، صفحة 212)

خلاصة:

يُعد الأجر أحد الركائز الأساسية في العلاقة التنظيمية بين العامل والمؤسسة، إذ لا يقتصر دوره على كونه مقابلًا مالياً للجهد، بل يمتد ليعكس منطق التنظيم وتحديد المكانة الاجتماعية، كما أنه لا ينفصل عن محيطه الاجتماعي والاقتصادي بل يتأثر بعدة عوامل، ولهذا فدراسة الأجور تكشف ليس فقط هن واقع مادي، بل عن تصورات ومواقف العاملين، خاصة عندما لا يكون الأجر كافياً لتلبية الحاجات الأساسية وأحياناً يجبر الموظف إلى التفكير في تغيير المهنة أو البحث عن مصادر دخل إضافية أخرى.

الفصل الثاني:

القدرة الشرائية: بين محددات الاجتماعية والإكراهات الاقتصادية

1_ مفهوم القدرة الشرائية

2_ القدرة الشرائية في الجزائر عبر التاريخ

3_ أقسام القدرة الشرائية

4_ عناصر القدرة الشرائية

5_ العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية

6_ الثقافة الاستهلاكية

7_ المدخل النظري السوسيولوجي لدراسة الاستهلاك

8_ السوق كفضاء لقياس القدرة الشرائية

9_ الطبقة الوسطى والقدرة الشرائية بالجزائر

الفصل الثاني: القدرة الشرائية (بين المحددات الاجتماعية والاكراهات الاقتصادية)

تمهيد:

لقد عرف المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة تحولات جذرية في الكثير من المجالات ومن أبرزها المجال الاقتصادي والاجتماعي وقد نتج عن هذه التحولات مصاحبة التغيرات وانعكاسات على المجتمع ونظمه ونمو الاحتياجات الاستهلاكية وتطويرها من أجل إشباع المتطلبات.

إن هذه التحولات تعد من أهم الموضوعات التي تحاول الكشف عن أثر هذه التغيرات المتلاحقة على القدرة الشرائية للمجتمع الجزائري عامة وللموظف خاصة.

1. مفهوم القدرة الشرائية:

تعرف القدرة الشرائية (Purchasing Power) بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة، وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة؛ فتتخفص بانخفاض قيمة العملة وترتفع بارتفاع قيمتها، (institut national de la statistique et des études économiques، 2016)، حيث تعد تغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي، من خلال تأثيرها المباشر على محركات الاقتصاد من انتاج واستهلاك (العقون ، 2021، صفحة 98).

_ كما تعني القدرة الشرائية نوعية وكمية السلع والخدمات التي يمكن تلبيةها أو شرائها خلال فترة زمنية محددة بما توفر للفرد من دخل سواء كان أجيراً أو بطالاً أو ينتمي إلى العمل الحر. (مزرود ، 2022، صفحة 69)

_ وبتعريف آخر فهي كمية السلع والخدمات التي يكون بمقدور فرد ما أن يشتريها بواسطة دخله المُتاح خلال مدة زمنية محددة (شهر أو سنة)، ويعبر هذا المفهوم عن قدرة ال على

الاستهلاك وإتباع احتياجاتهم، وينبئ عن مستوى معيشتهم ورفاهيتهم. (بولعجين و بيراز، 2021، صفحة 23)

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن القدرة الشرائية تتمثل بصفة عامة في كمية السلع والخدمات التي يمكن أن نتحصل عليها انطلاقاً من الدخل المتاح أو الشهري للفرد أو العائلة في فترة زمنية معينة.

2. القدرة الشرائية في الجزائر عبر التاريخ:

برز مصطلح القدرة الشرائية بصريح العبارة في حدود عام 1950، حيث تم استخدام هذا المفهوم عند مقارنة للمنتجات والسلع والمواد المتوفرة في السوق ومدى قدرة المستهلكين على شرائها، وتم ربط سعر العملة المحلية أي المتداولة بمجتمع دولة معينة والذي يكون مرتبطاً بالانخفاض من خلال الاعتماد على مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في السوق، وقد تم التوصيل في العصر الحديث إلى أن عدد السلع التي كان يتم شرائها في الماضي والتي تكون أكثر لو تمت مقارنتها بعدد السلع في الوقت الحالي، حيث ترتبط بشكل مباشر بأسعار العملة المحلية الذي ينخفض مع الزمن مما يؤدي إلى ارتفاع المنتجات أو السلع أو الخدمات بشكل تدريجي. (دنيا و بختية، 2018، صفحة 76)

3. أقسام القدرة الشرائية:

يمكن تقسيم القدرة الشرائية إلى قسمين أو نوعين مختلفين هما:

1.3 القدرة الشرائية الداخلية: (The internal purchasing capacity):

ويطلق مفهوم القدرة الشرائية الداخلية على مقدار السلع والخدمات التي يمكن شرائها وحدة نقدية واحدة داخل البلاد، وهي ترتبط بمقدار الطلب على العملة، حيث تزداد كمية الطلب على السلع بازدياد القوة الشرائية للعملة المحلية.

2.3 القدرة الشرائية الخارجية: (External purchasing power):

فيطلق هذا المفهوم على مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى، كما يمكن احتساب القوة الشرائية الخارجية من خلال شراء عملات خارجية بالعملة المحلية إضافة اختبار القوى الشرائية للعملة المحلية في الخارج. (تومي و ساطور، 2023، صفحة 383)

4. عناصر القدرة الشرائية:

1.4 الدخل المتاح:

الدخل بالنسبة للأشخاص هو مقدار الأموال التي يتحصل عليها من خلال الأجور، الإنجازات الاستثمارات، الراتب التقاعدي، الإعانات الحكومية، خلال فترة معينة شهر أو سنة.

2.4 الائتمان (القروض):

تتيح بصرف الدخل المستقبلي في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب لذا الائتمان يزيد من القدرة الشرائية.

3.4 الرغبة في الإنفاق:

يقصد بها الرغبة في الشراء وذلك للحصول على الإشباع من المنتجات حيث تتأثر الرغبة في الإنفاق بالقدرة على الإنفاق والعوامل الاقتصادية والنفسية

4.4 الثروة :

هي تراكم ما تم تحصيله في الماضي من دخل أو مصادر طبيعية أو مالية من نقد أوراق مالية أو سندات التتمية حسابات الادخار المجوهرات أو العقارات. (دنيا و بختية، 2018، صفحة 76_77)

5. عوامل المؤثرة على القدرة الشرائية:

1.5 عوامل المتعلقة بالوضع الاقتصادي:

_ العرض والطلب: تتخفف قيمة العملة كنتيجة حتمية عند زيادة عرضها في السوق أين يصبح هنالك فائض في العرض مقارنة بحجم الطلب بمفهوم أن العرض أكبر من الطلب وهو ما ينعكس سلباً على قدرتها الشرائية، بينما تنتعش قيمة العملة عند زيادة الطلب سواء المحلي أو الخارجي عليها، وهو ما ينعكس بدوره إيجابياً على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

_ التضخم والانكماش الاقتصادي: يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض قيمة العملة، الأمر الذي يساهم في انخفاض القدرة الشرائية للوحدة النقدية المحلية فالقدرة الشرائية للمواطن هي ذات علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، كما أنه في حالة حدوث الانكماش الاقتصادي أين تتخفف قيمة السلع في المقابل ترتفع القدرة الشرائية للعملة المحلية.

_ العمالة والأجور: فكلما زادت نسبة العمالة زاد معدل دخل ال مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

2.5 العوامل المتعلقة بالوضع الاجتماعي:

- **تفشي البطالة:** حيث أن عجز سوق العمل بقطاعيه العام والخاص عن الاستجابة لطلبات التشغيل المتزايدة يترتب عنه انتشار ظاهرة البطالة، وهذه الأخيرة تؤدي إلى دخول الاقتصاد الوطني في حالة شبه ركود بسبب النقص الكبير في عدد الأشخاص الذين يمكنهم الإنفاق وبالتالي تحريك النشاط التجاري مما يعزز قوة العملة المحلية ويقوي من القدرة الشرائية للمستهلك، كما يفترض الكلاسيك أن المجتمع يعمل دائماً في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وأن المجتمع تسوده ظروف منافسة كاملة، وأن مرونة الأسعار أو الأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل في السوق.

ففي ظل هذه الظروف أي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل وبذلك يعود التوازن.

وقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية، حيث أنه يرى أن الأجور عادة ما تكون مرنة في الاتجاه الصعود وليس فالاتجاه التنازلي وهذا راجع إلى دور النقابات العمالية فيها، إضافة إلى حتى وإن كانت الأجور مرنة فالاتجاه التنازلي فهذا لا يضمن تحقيق التوظيف الكامل لأن تدني مستوى الأجور يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي ينخفض مستوى الإنتاج أيضاً وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو ارتفاعها. (بتصرف، قنوني، بن عدة، و زيغي، 2014، صفحة 115)

الإنفاق الفردي: ونقصد به قيمة ما ينفقه المستهلك الواحد من أجل اقتناء مختلف السلع والخدمات، وهو عامل مؤثر جداً في تعزيز القدرة الشرائية إذ ينجم عن تزايد الإنفاق الاستهلاكي مع توفر مختلف المنتجات في السوق زيادة في الطلب وبالتالي خلق حركية تجارية تتعزز بها المبيعات وتكون معها الأسعار متناسبة مع الدخل الخاص للمستهلك، غير أن ذلك مرتبط كما أسلفنا بحالة الوفرة في السلع والخدمات المعروضة في السوق، إذ أن الندرة تولد اختلالاً في ميزان العرض و الطلب وبالتالي ارتفاعاً في الأسعار. (بتصرف، قنوني، بن عدة، و زيغي، 2014، صفحة 116)

6. الثقافة الاستهلاكية:

لا يخلو أي مجتمع من إحدى صور الاستهلاك بحيث ان الاستهلاك يعد في ذلك بمثابة ظاهرة حتمية ترتبط بوجود الإنسان وإتباع الحاجات في جانبها المادي والمعنوي، بيد أن ثقافة الاستهلاك أو استهلاك الوفير "استهلاك الكماليات" قد ارتبطت تاريخياً بتحقيق فائض في الإنتاج، وهو ما يظهر بوضوح في المجتمعات الطبقيّة وما يظهر أساسية بالمجتمع الرأسمالي بما يمتلك من أدوات إنتاج متقدمة في ظل الثورة الصناعية.

قبل تعريف ثقافة الاستهلاك (consumption culture) لابد من التعرف على مفهوم الثقافة حيث يعرف "روبرت موريسون ماكيفير Robert Morrison McIver" و "تشارلز بيج Charles Babbage"

الثقافة بأنها تستخدم للإشارة إلى كل ما صنعه أي شعب من الشعوب أو أوجده لنفسه من مصنوعات يدوية وأدوات ونظم اجتماعية سائدة ومحرمات وأسلوب للتقليد وباختصار كل ما صنعه الإنسان أينما وجد. وعرفها "كلارك ويسلر Clark Wissler" بأنها كل الأنشطة الاجتماعية في أوسع معانيها مثل اللغة والزواج ونسق الملكية والإتيكيت والصناعات والفن. (محمد إبراهيم ، محمود ، و مشيرة ، 2024 ، صفحة 145،146)

كما تعرف على أنها أحد الجوانب الثقافية المصاحبة للعملية الاستهلاكية، أي أنها مجموع المعاني والرموز والصور التي تصاحب العملية الاستهلاكية والتي تضي على هذه العملية معناها وتحقق دلالتها في الحياة اليومية. (طايبي، 2014، صفحة 174)

7. المدخل النظري السوسيولوجي لدراسة الاستهلاك:

يحدد المدخل النظري لتحليل ظاهرة الاستهلاك من منظور سوسيولوجي في فكر أنصار مدرسة فرانكفورت والتي تمثل المصدر الذي تعود إليه النظرية النقدية ،حيث تعبر مدرسة فرانكفورت عن حركة نقدية ظهرت على نطاق واسع في الفكر الاجتماعي .ولقد امتد هذا الاتجاه السوسيولوجي ليشمل اسهامات أخرى ظهرت في إطار الاتجاه البنائي الوظيفي في نظرية علم الاجتماع على الاجتماع على أن الاستهلاك ينبع أساسا من اعتبارات سوسيولوجية من بينها اختلاف أوضاع المستهلكين في البناء الطبقي بالمجتمع ، والتي تجعل للهبة والرموز الطبقيّة أدوارا أساسية وهامة تكون متضمنة في مجال الاستهلاك بالوحدة المعيشية، حيث إن الإنفاق على بنود معينة في المستوى المعيشي للأسرة يسهم من الناحية الطبقيّة من طبقة إلى أخرى. كما أنها تتسم بالديناميكية وأن الناس ليسوا مستهلكين سلبيين، وبالتالي يقومون بالممارسات الاستهلاكية على نحو نشط وفعال وتكون أكثر ارتباطا بالعادات والتقاليد الاجتماعية والخلفيات الطبقيّة وأن ما يسود في ثقافة المستهلك من أساليب

وأنماط للاستهلاك والحياة تكون عرضة للتحول والتغير عبر الزمن. (طايبي، 2014،
صفحة 176، 177)

8. السوق كفضاء لقياس القدرة الشرائية:

يمكن القول إن هناك تحولات طرأت على الأسواق في العصر الحالي حيث تعاضم دور الأسواق الخاصة المعاصرة في عصر العولمة والاتجاه نحو توحيد السوق العالمية. وعليه تحظى دراسة الأسواق في علم الاجتماع بأهمية خاصة لأنها لا تمثل فقط بالنسبة للسوسيولوجيين مجرد أماكن للبيع والشراء أو لتبادل السلع والخدمات بل هي توضح بعض جوانب شبكة العلاقات الاجتماعية وتعكس في مجملها المظاهر المتعددة لطبيعة الحياة الإنسانية وما طرأ عليها من تغيرات تكون أكثر وضوحاً من حيث ظهورها في الأسواق، حيث يؤكد بعض علماء الاجتماع على أن السوق يسهم في تقابل كل من الطرفين والمنتجين والمستهلكين ومعرفة كل منهم الآخر فضلاً عن أن السوق يسهم في تعزيز وتقوية الروابط الاجتماعية بينهم وبالتالي فالأسواق ليست مقصورة فقط على عمليات اقتصادية بل يسودها أشكال أخرى للتبادل والتفاعل الاجتماعي والثقافي والرمزي ربما تكون أكثر أهمية من التفاعل والتبادل الاقتصادي. فمن منظور سوسيولوجي لدراسة الأبعاد الثقافية الأسواق

- يهتم بالمعنى الثقافي للموضوعات التي تدور حولها تبادلات السوق.
- يتحدد في أطراف التبادل التي يمكن تخيلها في صفقات السوق.
- ويتمثل في معايير السوق. (طايبي، 2014، صفحة 177)

9. الطبقة الوسطى والقدرة الشرائية بالجزائر:

يرى عالم الاجتماع الجزائري ناجي سفير حول مسألة الأجور أن الجزائر تعيش وهما بسبب المداخيل المالية الناتجة عن المحروقات وأن توزيع هذه المداخيل يولد بالضرورة شعوراً خاطئاً بالحماية والرفاهية بدليل أن أي أزمة تحدث في أسعار مواد لا تتحكم فيها السلطة تنتج هزات وارتدادات اجتماعية لدى مختلف الطبقة الوسطى، وقد أطلق على هذه

الطبقة مفهوم البروليتاريا الهشة أو الرثة خاصة مع بروز مظاهر الفوارق الاجتماعية وسوء توزيع الدخل أو الثروة.

أما عن حالة نمو الأجور وتطورها في السياق الجزائري فإن هذه الأخيرة لا تخضع لمنطق اقتصادي وإنما لضرورة اجتماعية وسياسية، فالزيادة في الأجور في السنوات الأخيرة جاءت مباشرة بعد احتجاجات وإضرابات مما يبين أن هذه الزيادات ماهي إلا مسكنات تستعملها الدولة في تحقيق السلم الاجتماعي.

فلهذا تعتبر الطبقة الاجتماعية جزء من البناء تتفاعل فيما بينها بدينامية مع باقي النظم الاجتماعية الأخرى. (بتصرف، محمد سعيد، و رضا، 2022، صفحة 852)

خلاصة:

تعد القدرة الشرائية من المفاهيم المحورية، إذ تعبر عن مدى تمكن ال، وخاصة العمال والموظفين، من تلبية حاجاتهم الأساسية والضرورية بناءً على مستوى دخولهم، وينظر إليه كمؤشر واقعي على فعالية الأجر ومدى ملاءمته للظروف المعيشية خاصة في ظل ارتفاع الأسعار والتغيرات الاقتصادية المتسارعة، فضعف القدرة الشرائية لا يعكس فقط أزمة اقتصادية، بل يعكس أيضاً اختلالاً في السياسات الاجتماعية وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار النفسي والاجتماعي للعامل، فإن تآكل القدرة الشرائية، خاصة في صفوف فئة التعليم يولد مواقف احتجاجية، وميولاً للبحث عن بدائل مهنية .

الإطار الميداني للدراسة:

- التعريف بميدان الدراسة
- عرض وتحليل الاستثمارات الميدانية

تمهيد:

في هذا الفصل نخصه للفاعلين وللمعنى الذي يعطونه للأجر في السياق الحالي إذن كل التركيز موجه إلى الفاعل أي الأجير (أستاذ التعليم المتوسط) والذي يمكن أن نعرفه كموضوع لهذه الدراسة.

فالمعنى أو الدلالة للأجر غير ثابت كما أشرنا في الفصول النظرية، إذن المعنى مرتبط بمحددات ومتغيرات وسياقات سنحاول في هذا الفصل تحليلها وفهمها.

إذن، ومحاولة منا لفهم الدلالات الاجتماعية للأجر قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مراحل:

_ المرحلة الأولى: مثلت دراسة استطلاعية للعديد من المتوسطات

_ المرحلة الثانية: حددنا فيها مؤسسة محمد بومدين سيدي خطاب كمجال لموضوع الدراسة نظراً للتسهيلات التي قدمت لنا من طرف إدارة المؤسسة.

_ المرحلة الثالثة: بعد اتفاقنا مع إدارة المؤسسة على برنامج محدد للدخول إلى المؤسسة وتحديد موعد لتقديم الاستثمارات، شرعنا في جمع المعطيات.

1. مجالات الدراسة:

أ_ المجال الزمني: تمت الدراسة بشقيها النظري والميداني إحدى عشر شهراً من سبتمبر 2024 إلى جوان 2025.

ب_ المجال المكاني: أُجريت الدراسة في مؤسسة محمد بومدين بولاية غليزان بالخصوص في بلدية سيدي خطاب

ج_ المجال البشري: يتكون مجتمع البحث من 70 أستاذاً في متوسطة محمد بومدين ببلدية سيدي خطاب.

2. منهج الدراسة:

إن اختيار المنهج الملائم للدراسة في علم الاجتماع يتوقف على طبيعة وخصائص الموضوع المراد دراسته وخصوصاً كونه ينتمي إلى حقلين (علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع)، والمنهج هو عبارة عن أسلوب منظم للتفكير يعتمد على الملاحظة العلمية والحقائق والبيانات لدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية دراسة موضوعية بعيدة عن ميول والأهواء الشخصية للوصول إلى حقائق علمية يمكن تعميمها والقياس عليها. (سعد سلمان، منهجية البحث العلمي، 2019، صفحة 119)

فطبيعة البحث هي التي تفرض منهج دون آخر ونحن في هذه الدراسة اعتمدنا على "المنهج الكمي": باعتباره منهج علمي يعتمد على القياس الكمي للظواهر الاجتماعية باستخدام الأرقام والإحصاءات.

3. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية التي تعتبر أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة. (سعد سلمان، منهجية البحث العلمي، 2019، صفحة 96)

وشملت 60 أستاذ العاملين في متوسطة محمد بومدين بولاية سيدي خطاب بولاية غليزان، وقد تم الاعتماد على هذه العينة نظراً لتوفرها على الخصائص المناسبة لموضوع البحث، كونها تضم أساتذة ينتمون إلى قطاع التعليم المتوسط الذي يعد مجالاً خصباً لدراسة الأجور والقدرة الشرائية.

وهذا كان بناءً على سهولة الوصول إلى الميدان، وتعاون الهيئة التربوية كما أن وجود علاقات مسبقة داخل المؤسسة ساعدنا على كسر الحاجز النفسي، دون أن يؤثر ذلك على موضوعية التحليل وحيادية النتائج.

4. أداة الدراسة:

يستخدم العلماء والباحثون مجموعة من التقنيات والأساليب لاكتشاف وفهم الدوافع، والوقائع والنتائج، إلا أن طبيعة الموضوع وخصوصيته تفرض على الباحث جمع البيانات بالأداة المناسبة للدراسة، فقد يتطلب موضوع.

وبالنسبة لدراستنا ولجمع البيانات اللازمة للدراسة فإننا اعتمدنا بشكل رئيسي على الاستمارة كأداة رئيسية.

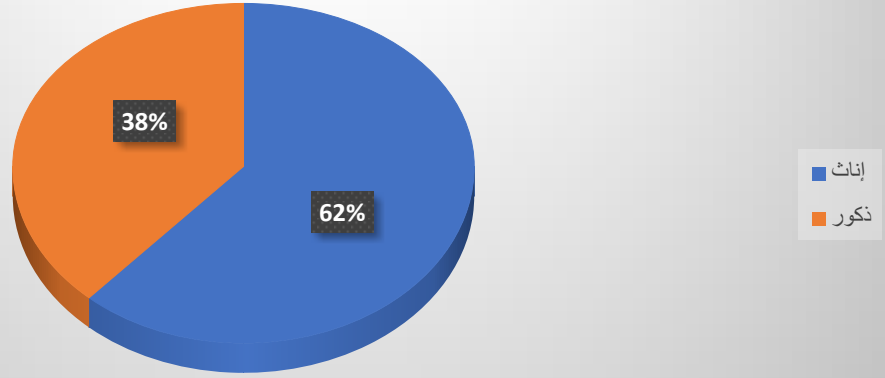
المحور الأول: البيانات الشخصية

1- الجنس:

جدول رقم (1) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية	متغير الجنس
38%	23		ذكور
62%	27		إناث
100%	60		المجموع

(يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير 1 شكل رقم)
الجنس.



من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) الذي يمثل عدد عينة الدراسة حسب متغير الجنس، أن الذكور بلغ عددهم 23 بنسبة مئوية بلغت 38%، أما فيما يخص الاناث فقد بلغ عددهم 27 بنسبة مئوية قدرت بـ 62%.

إذن ومن خلال تحليل هذه المعطيات الكمية يمكننا أن نشير إلى هيمنة العنصر النسوي على عينة الدراسة، كما توضح النسب والأرقام.

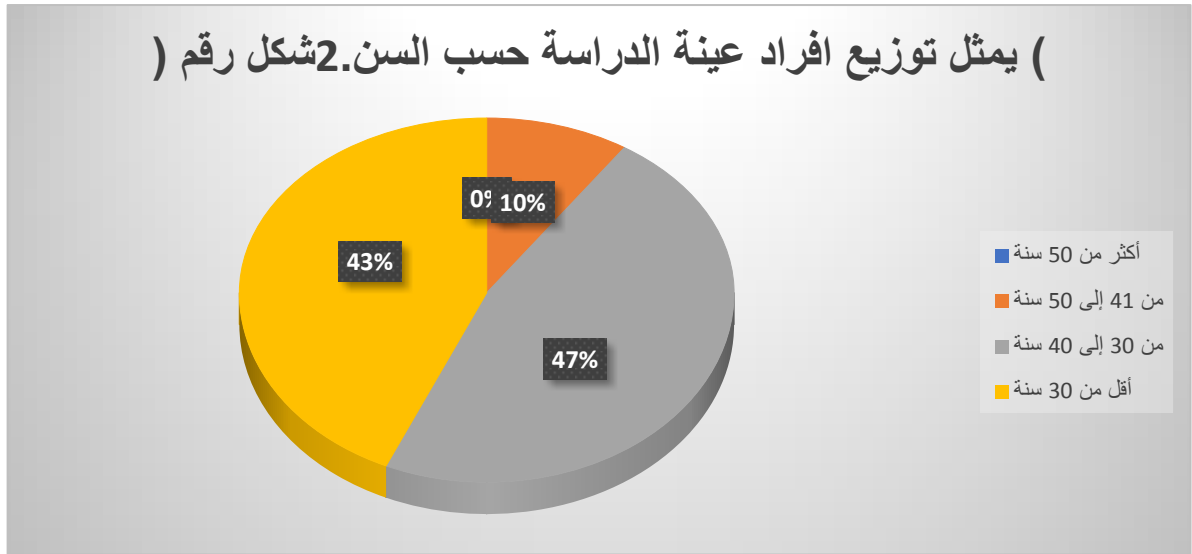
وعليه يمكن الجزم أن مهنة التعليم تبقى مهنة أنثوية خاصة في المجتمعات المحافظة، نظراً لطبيعتها أولاً ولطبيعة العنصر النسوي ثانياً، باعتبار أن التعليم امتداد لوظيفة التربية لدى المرأة بشكل خاص.

2- السن:

جدول رقم (2) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب السن.

النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية	متغير السن
43%	26		أقل من 30 سنة
47%	28		من 30 الى 40 سنة
10%	06		من 41 سنة الى 50 سنة
00%	00		أكثر من 50 سنة
100%	60		المجموع

(يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب السن. شكل رقم 2)



من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) الذي يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن، أن الاساتذة الذي يبلغ سنهم أقل من 30 سنة بلغ 26 أستاذ بنسبة مئوية بلغت 43%، أما فيما يخص الأساتذة الذي يبلغ سنهم من 30 إلى 40 سنة، فقد بلغ عددهن 28 بنسبة مئوية بلغت 47%، أما بالنسبة للأساتذة الذي يبلغ سنهم من 41 إلى 50 سنة فقد بلغ عددهن

الإطار الميداني للدراسة

06 بنسبة مئوية بلغت 10%، فيما يخص الأساتذة الذي سنهم أكثر من 50 سنة فقد بلغ 00 بنسبة مئوية بلغت 00%.

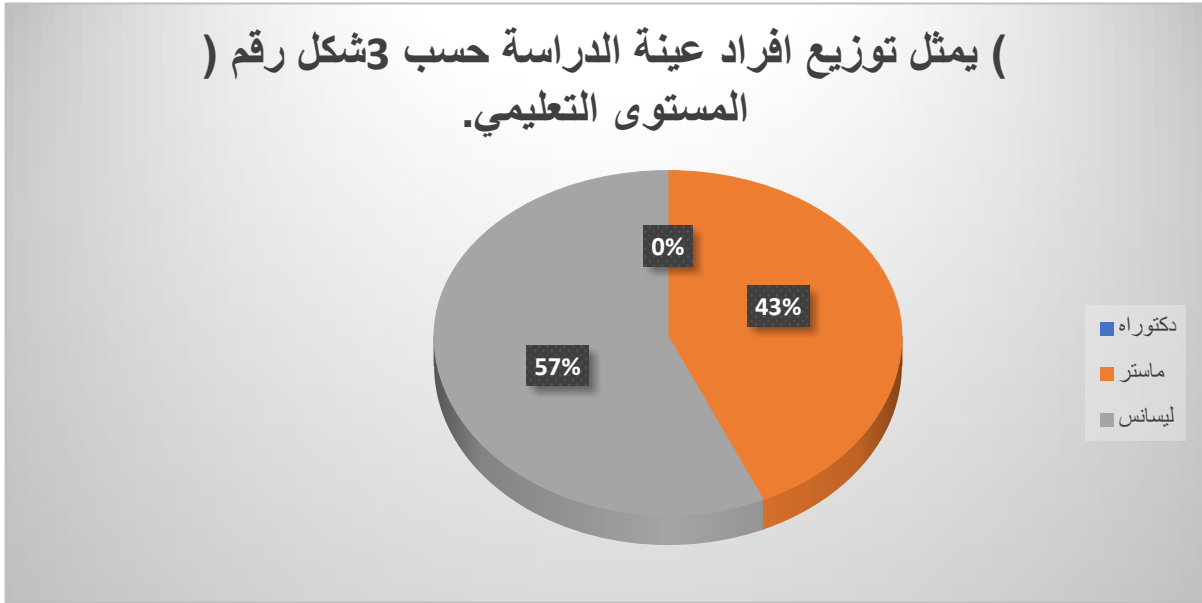
ما يلاحظ من خلال المعطيات الميدانية، فإن الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة تمثل الغالبية الكبرى بالنسبة لعينة الدراسة، وتأتي مباشرة الفئة أقل سناً (أقل من 30 سنة) بنسبة تقدر 43% مما يؤشر على أن الطبقة السوسيو مهنية في التعليم يغلب عليها عنصر الشباب.

3-المستوى التعليمي:

جدول رقم (3) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية متغير المستوى التعليمي
57%	34	ليسانس
43%	26	ماستر
00%	00	دكتوراه
100%	00	المجموع

(يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب 3شكل رقم)
المستوى التعليمي.



يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) الذي يمثل عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، أن الأساتذة المتحصلين على شهادة "ليسانس" بلغ عددهم 34 بنسبة مئوية بلغت 57 %، أما الاساتذة الذين هم متحصلين على شهادة "ماستر" بلغ عددهم 26 بنسبة مئوية بلغت 43 %، أما بالنسبة للأساتذة المتحصلين على شهادة "دكتوراه" بلغ عددهم 00 بنسبة مئوية بلغت 00 %.

هذا التوزيع يبين أن الغالبية من الأساتذة العاملين في التعليم المتوسط يمتلكون شهادات جامعية بين (ليسانس وماستر) وهذا طبيعي جداً باعتبار أن الولوج إلى هذا القطاع يتطلب هذه المستويات مع الإشارة إلى أن غالبية المبحوثين يمتلكون شهادة ليسانس (التعليم الكلاسيكي) بينما فئة الأخرى تمتلك شهادة الماستر (نظام Lmd) وهي الفئة الأقل خبرة وأقدمية من الفئة الأولى.

في حين يلاحظ غياب حاملي شهادة الدكتوراه في هذا الطور التعليمي (المتوسط) وقد وقفنا عند هذه الملاحظة، بالنظر إلى حالة البطالة الكبيرة لدى هذه الفئة إلا أنهم يرفضون العمل

الإطار الميداني للدراسة

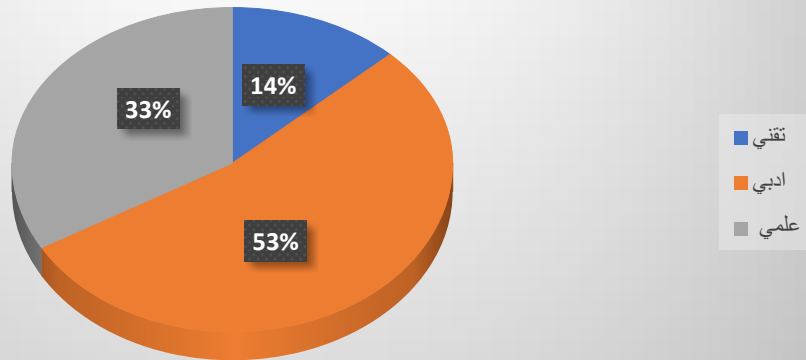
في التعليم المتوسط ليس بدافع المستوى العلمي وإنما بدافع مستوى الأجور التي يتقاضاها العاملين في هذا القطاع.

4-التخصص:

جدول رقم (4) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.

النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية متغير التخصص
33%	20	علمي
54%	32	أدبي
13%	08	تقني
100%	60	المجموع

(يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب 4شكل رقم)
التخصص



يتضح لنا من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) الذي يمثل عينة الدراسة حسب التخصص، أن الأساتذة الذين تخصصهم "علمي" بلغ عددهم 20 بنسبة مئوية بلغت 33 %،

الإطار الميداني للدراسة

أما الأساتذة الذين تخصصهم "أدبي" بلغ عددهم 32 بنسبة مئوية بلغت 54 %، أما بالنسبة للأساتذة الذين تخصصهم "تقني" بلغ عددهم 08 بنسبة مئوية بلغت 13 %.

هذا التوزيع يبين أن قطاع التعليم المتوسط يعتمد بدرجة أكبر على خريجي التخصصات الأدبية، مما قد يُفسر بكون المناهج الدراسية في هذه المرحلة تشمل نسبة كبيرة من المواد الأدبية

(كاللغة العربية، الفرنسية، تاريخ...) وهو ما يتطلب عدداً أكبر من الأساتذة في هذا المجال.

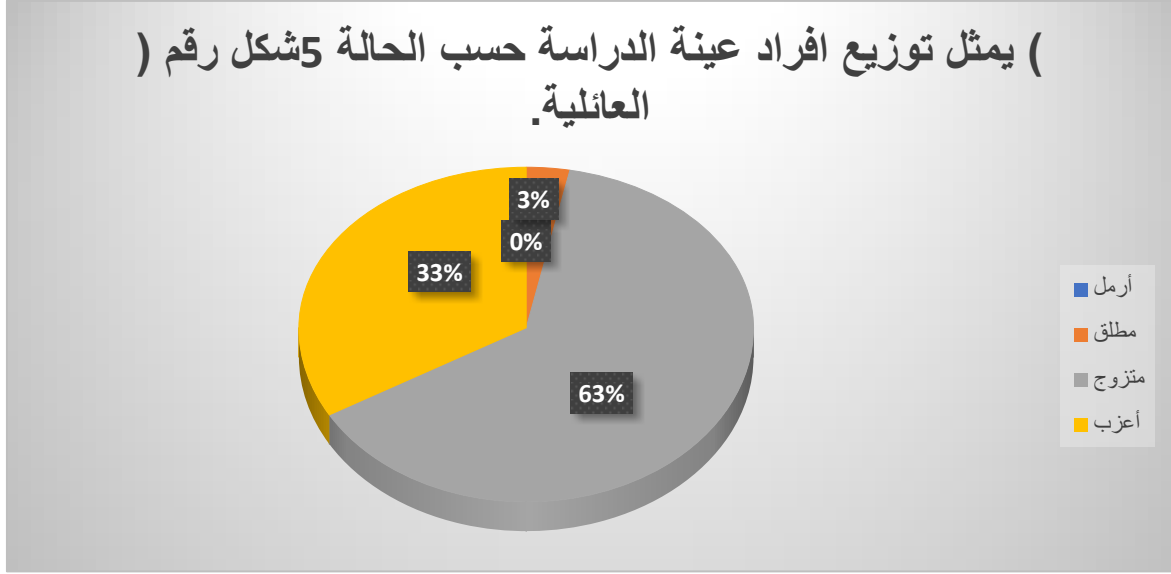
كما أن هذا التنوع قد ينتج اختلافاً في زوايا النظر إلى المسائل الاجتماعية.

5- الحالة العائلية:

جدول رقم (5) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية.

النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية متغير الحالة العائلية
33%	20	أعزب
64%	38	متزوج
03%	02	مطلق
00%	00	أرمل
100%	60	المجموع

(يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب الحالة 5 شكل رقم)
العائلية.



يتضح لنا من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (5) الذي يمثل عينة الدراسة حسب الحالة العائلية، أن عدد الأساتذة العزاب بلغ 20 بنسبة مئوية بلغت 33 %، أما الأساتذة المتزوجين بلغ عددهم 38 بنسبة مئوية بلغت 64 %، أما بالنسبة للأساتذة المنفصلين (المطلقين) بلغ عددهم 02 بنسبة مئوية بلغت 03 %، أما بالنسبة للأساتذة حلتهم العائلية "أرمل" بلغ 00 بنسبة مئوية بلغت 00 %.

يعكس هذا التوزيع طبيعة سوسيوديمغرافية سائدة في قطاع التعليم المتوسط، أين يُقبل الأفراد على الزواج في مرحلة مبكرة من الاستقرار المهني، ما يجعل الأستاذ المتزوج يواجه أعباء مالية إضافية تشمل تكاليف الأسرة، الأطفال، السكن، الرعاية الصحية والتعليم، وهو ما يزيد من حدة الشعور بعدم الكفاية الأجر وضعف القدرة الشرائية.

وهذا ما يلاحظ أن غالبية الأساتذة يختارون الزوج أو الزوجة من نفس القطاع وبالتالي تزوج دخلاً أي أن الدافع الأول لاختيار الشريك هو الأجر.

من جهة أخرى، فإن الأساتذة العزاب، ورغم محدودية التزاماتهم المعيشية، إلا أنهم يتقاسمون الشعور ذاته بعد الرضا، خاصة أمام ارتفاع الأسعار، وغلاء تكاليف المعيشة وعدم التناسب بين الأجر والتضخم المالي، فالأجور بالنسبة لهذه الفئة تمثل حاجسا أمام

الإطار الميداني للدراسة

تحقيق مشاريعهم المستقبلية كالزواج والسكن أي بهذا الأجر وبهذه الكيفية لا نستطيع أن يوفرُ ضرورياتهم.

أما الفئة القليلة من المطلقين، فقد تشير إلى تجربة حياتية تتطلب نوعاً من الاستقلال المالي وتحمل أعباء إضافية، ما يبرز أكثر تداعيات الأجر المحدود على الاستقرار الاجتماعي للفرد.

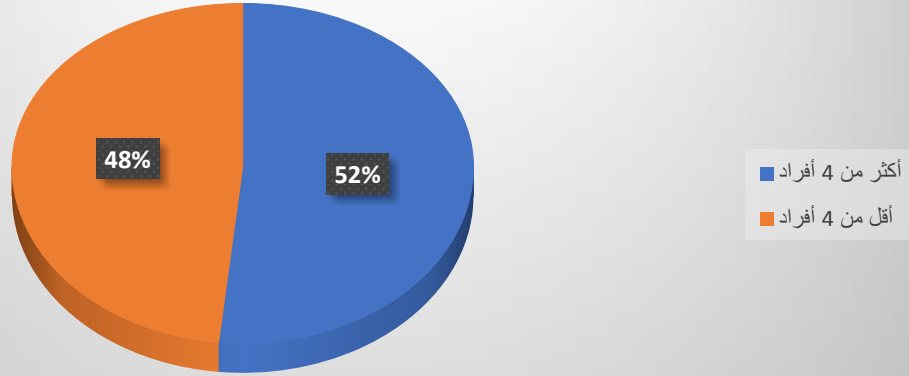
وهذا ما يذهب إليه " جون لوك " عندما نبحث عن عمل فإننا نبحث عن أجر.

6- عدد الأسرة:

جدول رقم (6) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأسرة.

النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية متغير الأسرة
48%	29	أقل من 4
52%	31	أكثر من 4
100%	60	المجموع

(يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب عدد 6 شكل رقم)
أفراد الأسرة.



يتضح لنا من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) الذي يمثل عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة، أن الأساتذة الذين عدد أفراد أسرهم «أقل من 4 أفراد» بلغ 29 بنسبة مئوية بلغت 48 %، أما الأساتذة الذين عدد أفراد أسرهم "أكثر من 4 أفراد" بلغ عدد هن 31 بنسبة مئوية بلغت 52 %.

من خلال هذا نلاحظ أن أغلب الأساتذة يعيشون ضمن أسر متوسطة إلى كبيرة، وهو ما ينعكس مباشرة على مستوى النفقات الشهرية، خاصة إذا كانت الأسرة تشمل أطفالاً في سن التمدرس، أو أشخاصاً دون دخل.

فإن كبر حجم الأسرة يُعد عاملاً ضاعفاً على الأجر، إذ يتطلب ذلك توزيع الراتب الشهري على احتياجات أكثر مثل الغذاء، الصحة، التعليم، النقل، مما يجعل الأستاذ أكثر تأثراً بتقلبات الأسعار، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض القدرة الشرائية.

وفي المقابل، فإن الأساتذة الذين لديهم عدد أقل من الأفراد في أسرهم هم في وضع مالي أقل ضغطاً، ولكنهم مع ذلك يتقاسمون التحديات المرتبطة بضعف الأجور مقارنة بمتطلبات الحياة الأساسية.

الإطار الميداني للدراسة

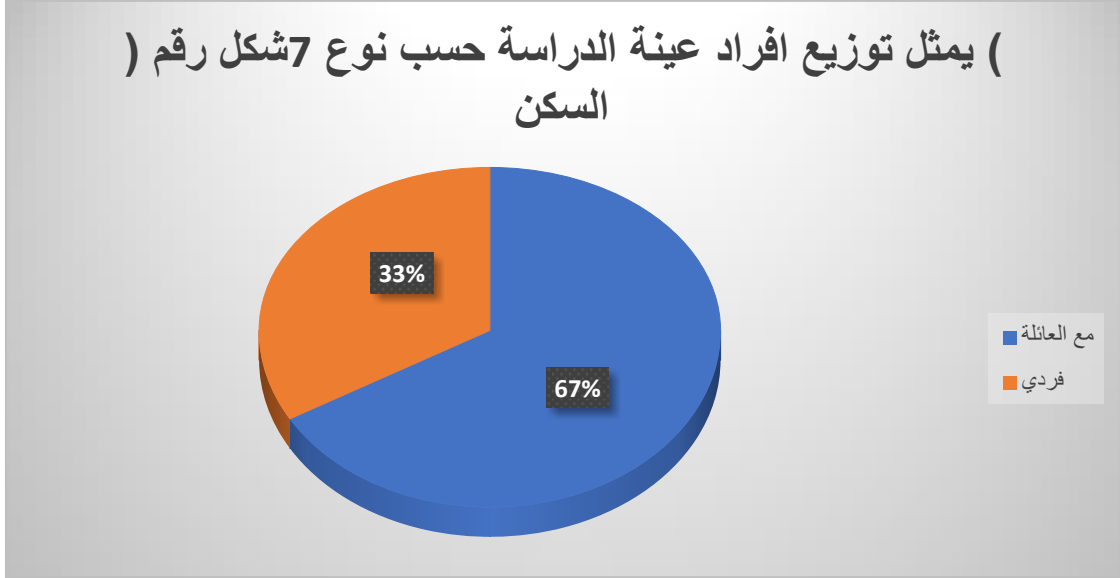
ما يلاحظ من خلال المعطيات للجانب الميداني الأسرة تحولت من وحدة اجتماعية إلى وحدة اقتصادية باعتبار أن عدد أفرادها في السابق كان مرتفعاً على عكس عدد الأفراد حالياً الذي أصبح يتحدد حسب دخل الأسرة وهذا ما يؤشر على أن الأجر محدد للنسل.

أحد المؤشرات السوسولوجيا التي يمكن أن نتعامل معها في هذه الإجابات هو أن هناك تحول كبير للأسرة في عملية تحديد الأفراد.

7- السكن:

جدول رقم (7) يمثل توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن.

النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية متغير نوع السكن
%33	20	فردى
%67	40	مع العائلة
%100	60	المجموع



يتضح لنا من خلال الجدول رقم (7) والشكل رقم (7) الذي يمثل عينة الدراسة حسب نوع السكن، أن الاساتذة الذين يملكون سكن "فردى" بلغ عددهم 20 بنسبة مئوية بلغت 33 %، أما عدد الأساتذة الذين يسكنون مع "عائلتهم" بلغ عددهم 40 بنسبة مئوية بلغت 67 %.

ما يلاحظ من خلال المعطيات الكمية، بأن السكن يعد أحد المؤشرات الجوهرية للاستقرار الاجتماعي والمادي، إذ أن امتلاك سكن فردي يعكس في العادة قدرة مالية نسبية، واستقلالاً في اتخاذ القرارات المعيشية، بينما العيش مع العائلة غالباً ما يكون خياراً اضطرارياً ناتجاً عن ضعف الإمكانيات المادية، وارتفاع أسعار الإيجار أو اقتناء السكن.

الوضعية التي تعيشها الأغلبية (السكن مع العائلة) ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى الأجور، حيث لا يكفي الراتب الشهري لتغطية تكاليف الحياة اليومية والسكن المستقل خاصة في ظل الارتفاع المستمر في عملية الإيجار.

المحور الثاني: الأجر كمحدد للقدرة الشرائية

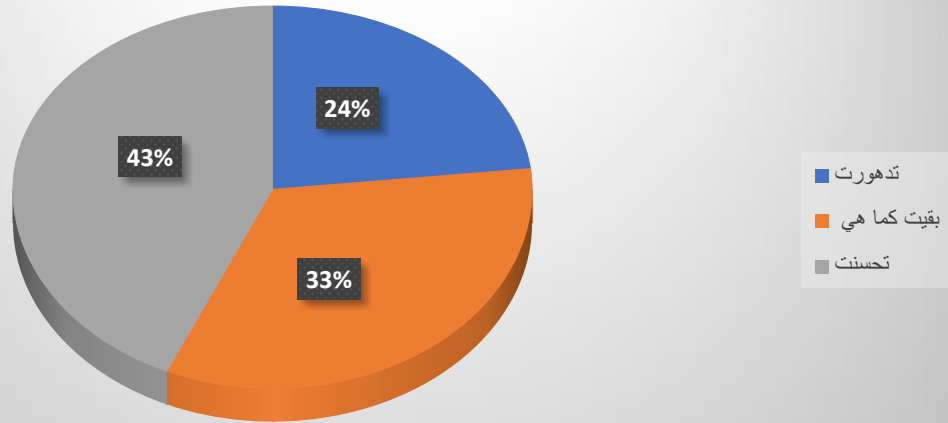
السؤال 01: كيف تقيم قدرتك الشرائية مقارنة بالسنوات الماضية؟

جدول رقم (8) يمثل آراء الأساتذة حول تقييم قدراتهم الشرائية.

الإطار الميداني للدراسة

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
غير دال	0.05	2	5.99	03.60	43%	26	تحسنت
					34%	20	بقيت كما هي
					23%	14	تدهورت
					100%	60	المجموع

(يمثل آراء الأساتذة حول تقييم قدراتهم المادية. شكل رقم 8)



من خلال الجدول رقم (8) يمثل آراء الأساتذة حول تقييم قدراتهم الشرائية، يتضح لنا أن 26 أستاذاً أجاب ب: تحسنت، وبنسبة مئوية بلغت 43 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 20 أستاذاً ب: بقيت كما هي، بنسبة مئوية قدرت بـ 34 %، بينما أجاب 14 أستاذاً ب: تدهورت، بنسبة مئوية قدرت بـ 23 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

أي قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 03.60 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 5.99 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05.

الإطار الميداني للدراسة

يتضح من إجابات المبحوثين مفارقة في اعتبار أن القدرة الشرائية قد تحسنت وفي الوقت نفسه نلاحظ خطابات مخالفة لهذا التحسن، وإذا كان من تأويل لهذا المعطى فإنه يمكننا أن نميز هذا التحسن في جانبه الكمي أو الاقتصادي بينما ترجمة هذا التحسن اجتماعياً ليس كذلك وبصورة أدق يعترف المبحوثين بارتفاع في الأجور لكن قيمة هذه الأجور ودلالاتها الاجتماعية لا تعبر بأي شكل عن التحسن في القدرة الشرائية للأجراء.

سمحت لنا الدراسة الاستطلاعية قبل توزيع الاستمارة من الوقوف على ظاهرة جديدة أنتجها الأجراء كاستراتيجية التعامل مع تدهور قيمة القدرة الشرائية.

من المفارقات التي وقفنا عليها من إجابات المبحوثين أن هناك اعتراف ضماني من تحسن القدرة الشرائية وبالمقابل هناك خطاب سلبي تجاه الغلاء ارتفاع الأسعار تجعله يشكي من ضعف الأجور، وعلى الرغم من الزيادة في الدخل وانتقال من حالة مالية إلى أخرى حتى وإن كانت طفيفة لا تكفيه مقارنة مع العيش الحالي.

السؤال 02: هل تجد صعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية؟

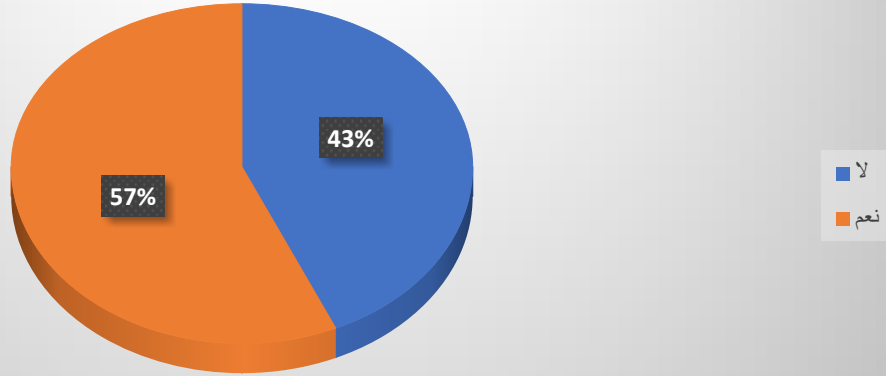
جدول رقم (9) يمثل آراء الأساتذة حول مدى وجودهم لصعوبة في تلبية الاحتياجات

الأساسية.

الأساليب الإحصائية العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	ك 2 المحسوبة	ك 2 المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
نعم	34	57%					
لا	26	43%	01.06	3.84	1	0.05	غير دال

					60	المجموع
					100%	

(يمثل آراء الأساتذة حول مدى وجودهم لصعوبة وشكل رقم)
مادية.



من خلال الجدول رقم (9) الذي يمثل آراء الأساتذة مدى وجودهم لصعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، يتضح لنا أن 34 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 57% وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 26 أساتذة بـ: لا بنسبة مئوية قدره بـ 43% وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

أي قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 01.06 وهي أصغر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05. ما يمكن الإشارة إليه في مسألة مدى قدرة المبحوثين على تلبية الاحتياجات الأساسية، فإنهم يُقرون بصعوبة توفير هذه الاحتياجات في السياق الراهن، حيث ارتفاع الأسعار، التضخم، غلاء المعيشة.

تمثل تبريراً لهذا الرأي حيث يصعب في هذا الظرف المعقد الحصول على ما نريده من مواد أساسية للفاعلين، الأجراء ولأسرهم، وهذا من شأنه أن يعيد إنتاج ثقافة استهلاكية

الإطار الميداني للدراسة

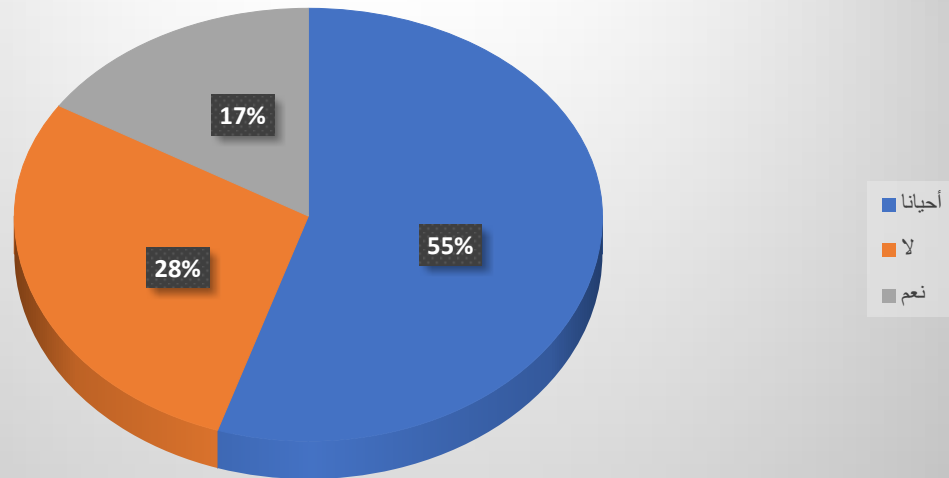
مغايرة عما كانت عليه في السابق. وهناك من حافظ على نفس القدرة الشرائية السابقة أو حتى تدهور فعلي في هذه القدرة قياساً بالتحويلات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في السنوات الأخيرة.

السؤال 03: هل تقوم بالادخار؟

جدول رقم (10) يمثل آراء الأساتذة حول مدى ادخارهم.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
دال	0.05	2	5.99	13.90	17%	10	نعم
					28%	17	لا
					55%	33	أحيانا
					100%	60	المجموع

(يمثل آراء الأساتذة حول مدى إدخارهم. شكل رقم 10)



الإطار الميداني للدراسة

من خلال الجدول رقم (10) ك² المحسوبة والمقدرة ب 13.90 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 5.99 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05.

ومحاولة منا فهم مدى قدرة المبحوثين على الادخار، إذن تبين من خلال الإجابات أن الغالبية لا تستطيع أن تقوم بعملية الادخار بحكم العوامل التي أشرنا إليه سابقاً وعليه يمكن أن نفهم المعنى الاجتماعي للأجور في الظرف الراهن.

كما لا بد من الوقوف عند مؤشر مهم وهو عدد ضئيل للمبحوثين الذين لا يستطيعون القيام بعملية الادخار. ذلك أن النصيب الأكبر من الأجر يستهلك فيما يسميه الاقتصاد الماركسي في إعادة تشكيل قوة العمل.

إذن فلا مجال مع هذا الوضع الاقتصادي المعقد التفكير في عملية الادخار أو تنويع الاستهلاك أو التوجه إلى الترفيه، أو الاستثمار في قضايا جدية كإجراء سكن مثلاً. نوظف في هذا السياق فكرة "ناصر جابي" عندما يعتقد بأنه قد يتوفى الموظف أو الأجير ورصيده المالي قريب من الصفر، بعد عمر طويل من العمل الذي يقوم به مقابل شبه الأجر المتحصل عليه.

السؤال 04: هل سبق لك أن اضطررت إلى تقليص نفقتك؟

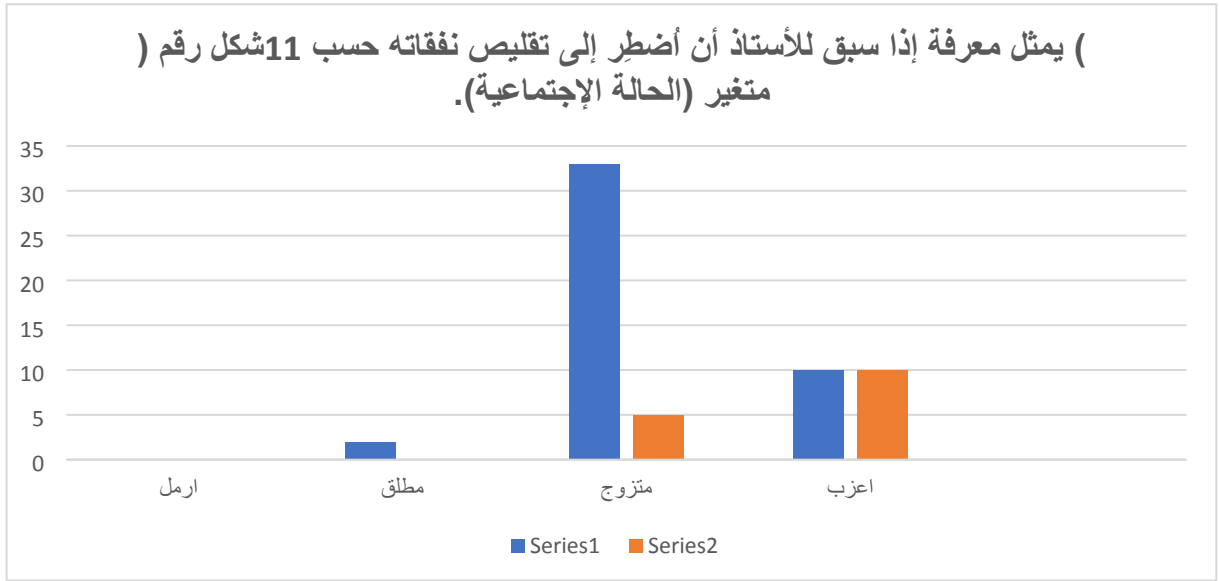
جدول رقم (11) يمثل معرفة إذا سبق للأستاذ أن اضطر إلى تقليص نفقاته حسب متغير

(الحالة الاجتماعية).

الدلالة الإحصائية	كأ الجدولية	كأ المحسوبية	المجموع ع	المتغير الحالة العائلية			الأساليب الإحصائية العبارات
				أرمل	مطلق	أعزب	
				ل	ج	ب	

الإطار الميداني للدراسة

دال	5.99	10.17	45	00	02	33	10	نعم
			15	00	00	05	10	لا
			60	00	02	38	20	المجموع



الجدول رقم (11) الذي يمثل معرفة إذا سبق للأستاذ أن أضطر إلى تقليص نفقاته حسب متغير (الحالة الاجتماعية)، يتضح لنا أن 10 أساتذة عزاب أجابوا بـ: نعم، و 10 أساتذة أجابوا بـ: لا، أما بالنسبة للأساتذة متزوجين فقد أجابوا بـ: نعم 33 أستاذ، بينما أجاب 05 أساتذة بـ: لا، أما بالنسبة للأساتذة المنفصلين (مطلقين) فقد أجاب أستاذين بـ: نعم ولم يجيب أي استاذ بـ: لا.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 10.17 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05.

الإطار الميداني للدراسة

إن في قراءة تأويلية لهذه المعطيات يمكن استنتاج خلاصة عامة لدى مختلف الحالات الاجتماعية مفادها أن هناك إجماع على تغيير في ثقافة الاستهلاكية من خلال إعادة ترتيب أولويات في المصاريف، وذلك حسب احتياجات كل فئة اجتماعية ونظراً لاشتراطات الدراسة وإشكالياتها المركزية، سنركز هنا فقط على فئة المتزوجين، باعتبار أن الحاجات والمصاريف تتزايد وتختلف مقارنة بالفئة العمرية لغير المتزوجين.

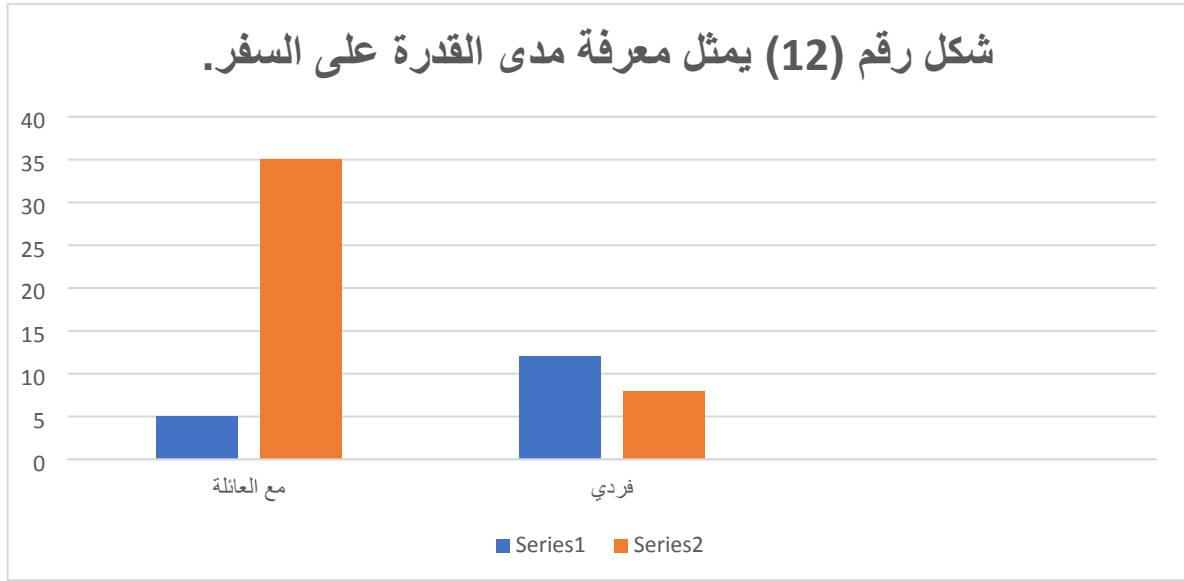
وعليه ما يلاحظ من خلال الجدول أن غالبية الأساتذة وجدوا أنفسهم مجبرين على تقليص النفقات مقارنة بما كانت عليه في السابق.

كما يمكننا أن نستنتج أن الفاعلين (الأجراء) يعيدون إنتاج إستراتيجيات وطرق جديدة في تعامل مع متطلبات الحياة اليومية وما تتطلبه من نفقات بالنسبة له كال وعائلات.

السؤال 05: هل لديك القدرة على السفر؟

جدول رقم (12) يمثل معرفة مدى القدرة على السفر حسب متغير (حالة السكن).

الدلالة الإحصائية	كا الجدولي	كا المحسوب	المجموع ع	المتغير الحالة السكن		الأساليب الإحصائية العبارات
				مع العائلة	فردية	
دال	3.84	14.81	17	05	12	نعم
			43	35	08	لا
			60	40	20	المجموع



من خلال الجدول رقم (12) والذي يمثل معرفة مدى القدرة على السفر حسب متغير (السكن)، يتضح لنا أن 12 من أساتذة الذين يملكون "سكن فردي" أجابوا بـ: نعم، و 08 أساتذة أجابوا بـ: لا، أما بالنسبة للأساتذة الذين "يسكنون مع عائلتهم" فقد أجابوا بـ: نعم 05 أساتذة، بينما أجاب 35 أساتذة بـ: لا.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 14.18 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 5.99 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05.

سوسيولوجيا تعكس هذه الأرقام الفروقات في القدرة الشرائية المرتبطة بوضعية السكن حسب حالة كل مبحوث، والتي ترتبط بدورها بمستوى الأجر وتوزيع النفقات، فامتلاك الأستاذ لسكن فردي يُعتبر مؤشراً على استقرار نسبي، ما يسمح بتوفير جزء من الدخل لاحتياجات إضافية مثل السفر، وهو ما يعكس مرونة أكبر في استعمال الأجر.

في المقابل، فإن الأساتذة الذين لا يملكون سكناً خاصاً ويقومون مع العائلة يعيشون غالباً في ظل قيود مالية أو التزامات اجتماعية (مشاركة الأجر في إعالة الأسرة، غلاء الإيجار، مصاريف متراكمة...)، من هذا المنظور يمكن اعتبار السفر في هذا السياق مؤشراً

الإطار الميداني للدراسة

رمزياً على مستوى القدرة الشرائية، ومدى تحرر الأجر من الحاجات الأساسية نحو الكماليات.

فالذي يستطيع السفر هو غالباً من غطى ضرورياته الأساسية، بينما يعجز عن الفر فهو من يظل أجره محصوراً في تلبية الحد الأدنى للمعيشة.

خلاصة وقفنا على غياب شبه كامل لثقافة السفر لدى المبحوثين قياساً بقيمة الأجر التي يتحصلون عليها والتي يستهلكونها فقط في توفير ضرورية الحياة.

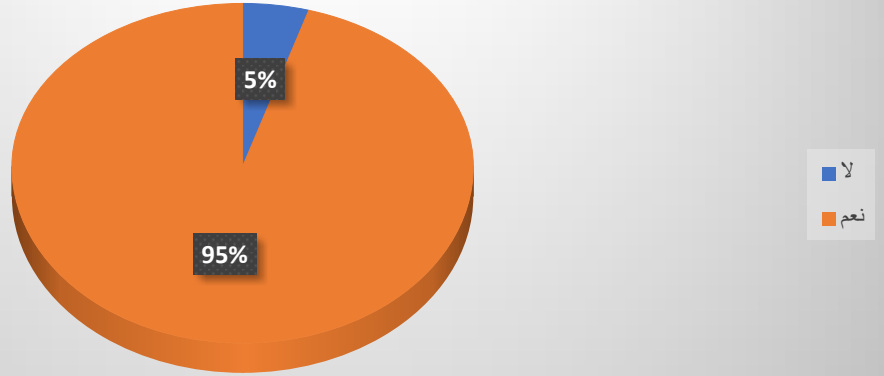
إذن الأجر بالنسبة للأستاذ لا يوفر له فرص للترفيه والسفر.

السؤال 06: هل أثر عليك ارتفاع الأسعار؟

جدول رقم (13) يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير الأسعار على قدراتهم الشرائية.

الأساليب الإحصائية العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	ك 2 المحسوبة	ك 2 الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
نعم	57	95%	48.60	3.84	1	0.05	دال
لا	03	05%					
المجموع	60	100%					

شكل رقم (13) يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير الأسعار على قدراتهم الشرائية.



من خلال الجدول رقم (13) يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير الأسعار على قدراتهم الشرائية، يتضح لنا ان 57 أستاذ أجاب ب: نعم وبنسبة مئوية بلغت 95 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 03 أساتذة ب: لا بنسبة مئوية تقدر ب 05 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

أي قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 48.60 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05. من الزاوية السوسولوجية، تشير هذه المعطيات إلى الاختلال بين مستوى الأجور وأسعار السوق، خاصة في ظل غياب مراجعة دورية للأجور تواكب تقلبات الأسعار.

فالأساتذة رغم مركزهم الرمزي والمعرفي في المجتمع، يعانون من هشاشة اقتصادية تجعلهم عاجزين عن تغطية حاجاتهم الأساسية أو تحسين مستوى معيشتهم ، وهذا ما يعني أن الأجر لم يعد يحقق الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم ،مما يؤدي إلى إحساس بالإحباط داخل الفئة التعليمية وهذا ما تناوله عالم الاجتماع "تيد روبرت غير" في نظريته "الإحباط النسبي"، والتي ترى بأن الفرد حين يدرك أن دخله لم يعد يُلبّي تطلعاته أو يواكب ارتفاع الأسعار

الإطار الميداني للدراسة

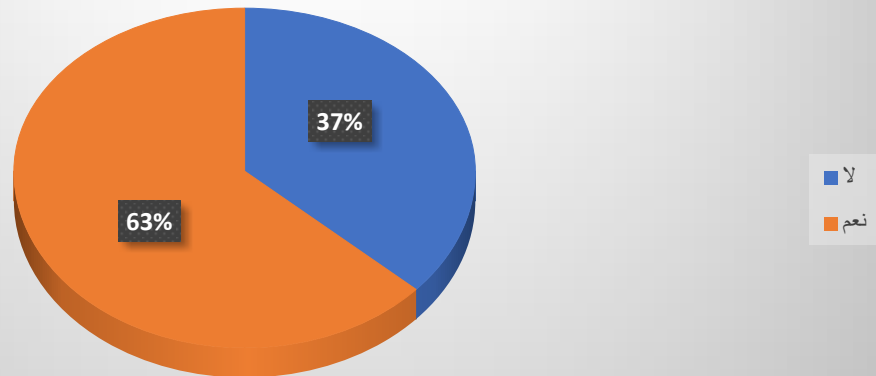
يشعر بالإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤثر على رضاه المهني والاجتماعي ويحدث نوعاً من التوتر والإحباط داخل الفئة العاملة .

السؤال 07: هل يسمح لك راتبك الشهري بالسفر؟

جدول رقم (14) يمثل آراء الأساتذة حول مدى سماح راتبهم الشهري لهم بالسفر.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
دال	0.05	1	3.84	04.26	63%	38	نعم
					37%	22	لا
					100%	60	المجموع

شكل رقم (14) يمثل آراء الأساتذة حول مدى سماح راتبهم الشهري لهم بالسفر.



الإطار الميداني للدراسة

من خلال الجدول رقم (14) يمثل آراء الأساتذة حول مدى سماح راتبهم الشهري لهم بالسفر، يتضح لنا ان 38 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 63 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 22 أستاذ بـ: لا بنسبة مئوية تقدر 37 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

أي قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 04.26 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

في الظاهر توحي هذه النسبة أن الأغلبية من المبحوثين ترى أنه هناك إمكانية السفر، ولكن هذا لا يترجم بالضرورة إلى راحة مالية دائمة إذ قد يكون السفر في هذه الحالة محدوداً، مؤجلاً، أو معتمداً على مداخيل إضافية كدروس الدعم، سكن مجاني أو دعم عائلي.

فتفسر نسبة 63% بوجود أساتذة يملكون مصادر دخل إضافية، أو لا يتحملون أعباء ثقيلة (عازبون، أو قاطنون مع الأهل) ما يتيح لهم هامشاً بسيطاً للسفر، لكنه لا يعني بالضرورة وفرة مالية، ومن جهة أخرى نجد 37% من المبحوثين ترى أن الراتب لا يسمح بالسفر وهي التي تعكس الفئة التي تعاني من ضغط مالي واضح.

فالسفر يعد من الحاجات الثانوية في سلم ماسلو، التي لا تحقق إلا بعد إشباع الحاجات الأساسية (السكن التغذية، النقل.....).

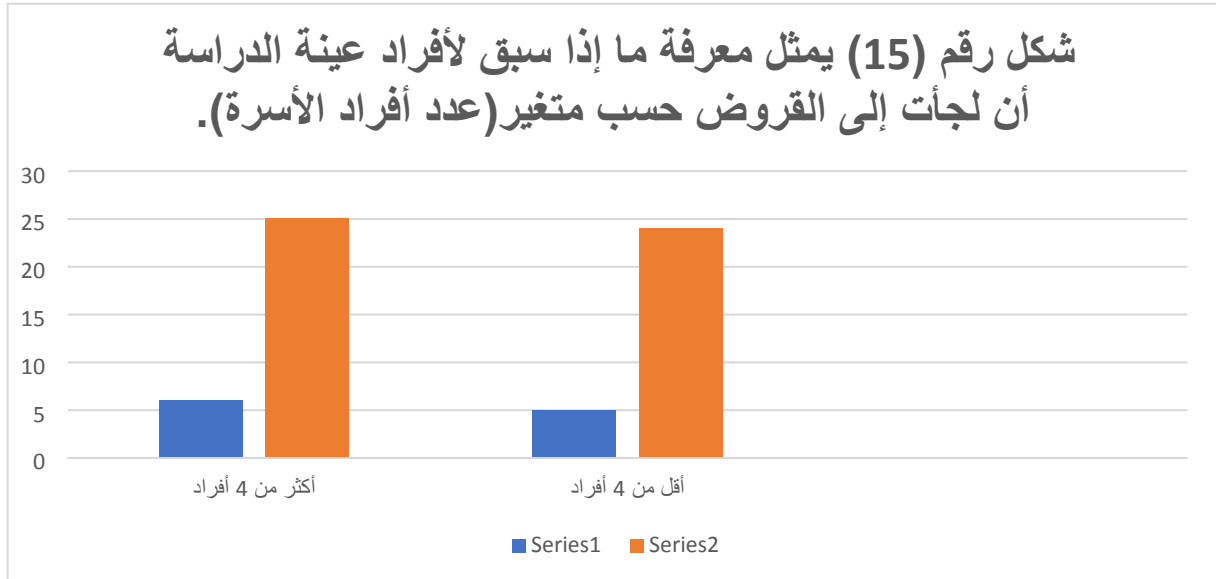
السؤال 08: هل سبق لك أن لجأت إلى القروض؟

جدول رقم (15) يمثل معرفة ما إذا سبق لأفراد عينة الدراسة أن لجأت إلى القروض حسب متغير (عدد الأسرة).

المتغير الحالة عدد الاسرة				

الإطار الميداني للدراسة

الدلالة الإحصائية	كا الجدولي	كا المحسوب	المجموع	أكثر من 4	أقل من 4	10 الأساليب الإحصائية العبارات
غير دال	3.84	00.04	11	06	05	نعم
			49	25	24	لا
			60	31	29	المجموع



من خلال الجدول رقم (15) يمثل معرفة ما إذا سبق لأفراد عينة الدراسة أن لجأت إلى القروض حسب متغير (عدد الأسرة)، يتضح لنا أن 05 أساتذة من الذين عدد أسرهم أقل من 4 أجابوا ب: نعم، و24 أستاذ أجابوا ب: لا، أما بالنسبة للأساتذة الذين عدد أسرهم أكثر من 4 فقد أجابوا ب: نعم 06 أساتذة، بينما أجاب 25 أستاذ ب: لا.

الإطار الميداني للدراسة

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 00.04 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05.

من خلال هذا يتضح أن اللجوء إلى القروض يبقى ضعيفاً نسبياً بين الأساتذة المستجوبين، سوسيوولوجياً تكشف هذه المعطيات عن مستوى الحذر المالي والاقتصادي الذي يميز سلوك الأستاذ، وتظهر الفروق حسب عدد الأسرة أن الأساتذة ذوي الأسر الكبيرة هم الأكثر لجوءاً نسبياً للقروض، وهو أمر متوقع حيث كلما زاد عدد الأفراد، زادت المصاريف وزاد الضغط على الدخل الشهري، وقد أثبتت دراسة أعدها مرصد الشؤون الاجتماعية في الجزائر (2021) إلى أن أغلب الموظفين محدودي الدخل، خصوصاً في القطاعات التعليمية، يتقادون القروض ما لم تكن مرتبطة بسكن أو علاج وذلك بسبب عدم التوازن بين الأجر واحتياجات الأسرة المتزايدة .

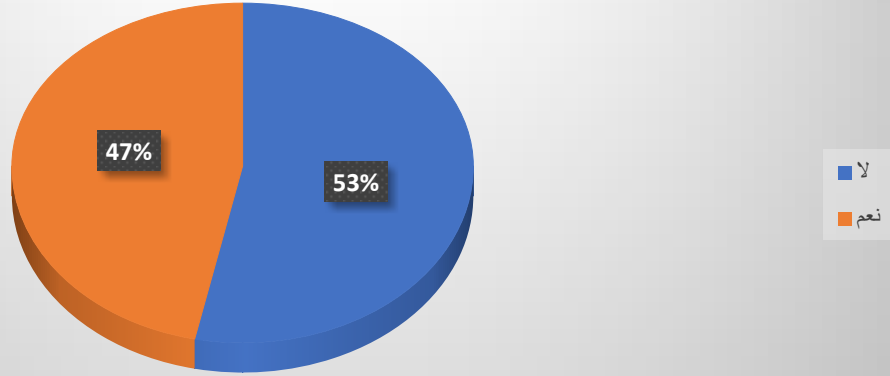
المحور الثالث: الأجر كمحدد للثقافة الاستهلاكية

السؤال 09: هل الراتب الحالي يوفر لك نفقات؟

جدول رقم (16) يمثل آراء الأساتذة حول مدى توفير الراتب الحالي لنفقاتهم.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
غير دال	0.05	1	3.84	00.26	47%	28	نعم
					53%	32	لا
					100%	50	المجموع

شكل رقم (16) يمثل آراء الأساتذة حول مدى توفير الراتب الحالي لنفقاتهم.



من خلال الجدول رقم (16) يمثل آراء الأساتذة حول مدى توفير الراتب الحالي لنفقاتهم، يتضح لنا أن 28 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 43 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 32 أستاذ بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 57 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

أي قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 00.26 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

تكشف هذه المعطيات عن خلل واضح بين الأجر الذي يتحصل عليه الأستاذ في قطاع التعليم المتوسط، والمصاريف المعيشية التي يتكبدها في الواقع اليومي، وهو ما يعكس ضعف القدرة الشرائية لفئة يفترض أنها من ركائز الطبقة المتوسطة.

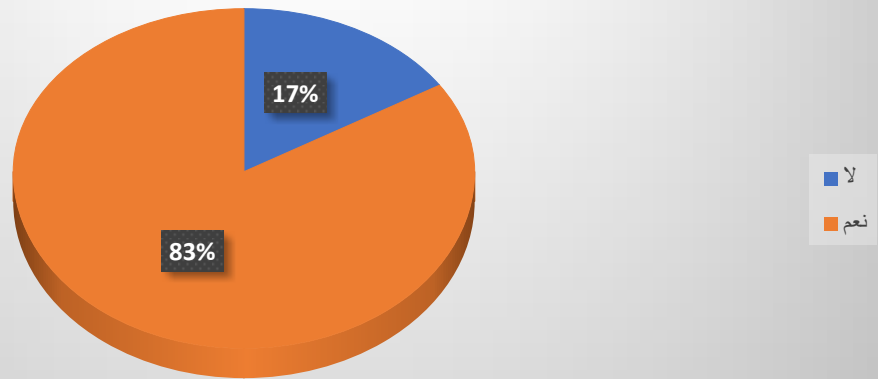
يظهر هذا التباين مؤشراً على ما يعرف بـ التدهور الطبقي التدريجي للموظف العمومي، خاصة في ظل تصاعد الأسعار وثبات الأجور، ما يؤدي إلى بروز حالة من القلق الاقتصادي الدائم لدى الفرد، وتراجع الإشباع المادي والاجتماعي.

السؤال 10: هل يوفر لك الأجر الحالي استهلاك المواد الأساسية؟

جدول رقم (17) يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأجر الحالي يوفر لهم استهلاك المواد الأساسية.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
دال	0.05	1	3.84	26.66	83%	50	نعم
					17%	10	لا
					100%	60	المجموع

شكل رقم (17) يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأجر الحالي يوفر لهم استهلاك المواد الأساسية



من خلال الجدول رقم (17) يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأجر الحالي يوفر لهم استهلاك المواد الأساسية، يتضح لنا أن 50 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 83 %

الإطار الميداني للدراسة

وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 10 أساتذة ب: لا بنسبة مئوية قدرت ب 17 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 26.66 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

هذه النتائج تُظهر أن جزءاً كبيراً من العينة يرى أن راتبه الشهري يسمح له بتلبية حاجاته الأساسية مثل الغذاء، السكن ... ومع ذلك لا يمكن فهم الأرقام بمعزل عن التغيرات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، والتي قد تجعل هذا الاستهلاك في حدوده الدنيا مما تجعل الأستاذ يتخلى عن بعض الجوانب من نفقاته.

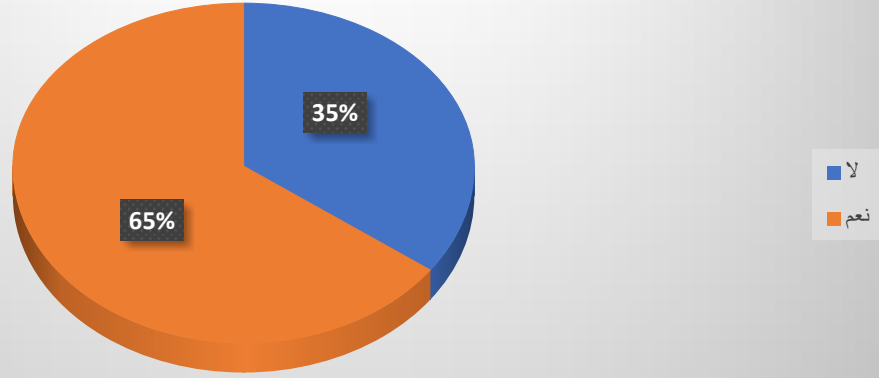
والأساتذة الذين لا يوفر لهم الأجر الاستهلاك مواد أساسية يمثلون فئة متأثرة أكثر بضعف الأجر مقارنة بتكاليف المعيشة. يمكن أن يكون هؤلاء ممن يعيلون أسراً كبيرة، أو لا يملكون مصادر دخل إضافية مما يجعلهم مباشرة مع ضعف القدرة الشرائية.

السؤال 11: هل تضع خطة مسبقة لتسيير أجرك الشهري؟

جدول رقم (18) يمثل آراء الأساتذة مدى وضعهم خطة مسبقاً لتسيير أجر الشهري.

الأساليب الإحصائية العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	ك 2 المحسوبة	ك 2 الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
نعم	39	65%					
لا	21	35%	05.40	3.84	1	0.05	دال
المجموع	60	100%					

شكل رقم (18) يمثل آراء الأساتذة مدى وضعهم خطة مسبقا للتسيير أجر الشهري.



من خلال الجدول رقم (18) يمثل آراء الأساتذة مدى وضعهم خطة مسبقا لتسيير أجر الشهري، يتضح لنا أن 39 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 65 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 21 أستاذة بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 35 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

أي قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 05.40 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

إذن ومن خلال هذا تعكس هذه النتائج وعيًّا اقتصاديا لدى فئة واسعة من الأساتذة بضرورة ترشيد النفقات، وهو سلوك يظهر عادة في البيئات التي تعاني من عدم استقرار مالي أو من فجوة بين الأجر وتكاليف المعيشة. فقيام الأساتذة بوضع خطط مسبقة لتسيير الأجر يشير إلى أنهم مضطرون لتنظيم مواردهم المحدودة بعناية لتغطية الالتزامات الشهرية.

أما الأساتذة الذين لا يضعون خططا، فقد يكون ذلك إما لعدم وجود مسؤوليات كبيرة مثل العزوبية أو العيش مع الأسرة، أو عشوائية في التدبير المالي وهو ما قد يؤدي لاحقا إلى اضطرارهم للاستدانة أو اللجوء إلى الحلول المؤقتة لتجاوز الأزمات المالية الشهرية.

الإطار الميداني للدراسة

وقد دعمت هذه الفكرة دراسة سوسيولوجية بعنوان "سلوك التدبير المالي لدى موظفي قطاع التربية" نُشرت في المجلة الجزائرية لعلم الاجتماع سنة 2021، والتي خلصت إلى تدني مستوى الأجور يدفع أغلب الموظفين إلى تبني استراتيجيات تدبير دقيق للإنفاق كإعداد قوائم أولويات وتحديد النفقات الأساسية والتقليل من الكماليات، بهدف الحفاظ على نوع من التوازن داخل الأسرة.

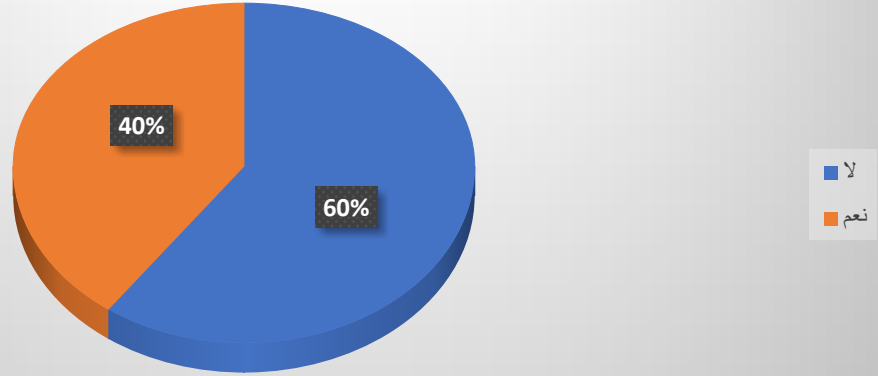
تتمثل هذه الظاهرة في تخصيص كل أجير نصيب من المال أثناء عملية المساهمة.

السؤال 12: هل تقوم بإعداد قائمة مسبقة؟

جدول رقم (19) يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأستاذ يقوم بإعداد قائمة مسبقة.

الأساليب الإحصائية العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	ك 2 المحسوبة	ك 2 الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
نعم	24	40%	02.40	3.84	1	0.05	غير دال
لا	36	60%					
المجموع	60	100%					

شكل رقم (19) يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأستاذ يقوم بإعداد قائمة مسبقة.



من خلال الجدول رقم (19) يمثل آراء الأساتذة حول ما إذا كان الأستاذ يقوم بإعداد قائمة مسبقة، يتضح لنا أن 24 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 40 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 36 أستاذ بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 60 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

أي قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 02.40 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05. يتضح من خلال هذه المعطيات أن أغلبية المبحوثين التي تقدر نسبتهم بـ 60% لا يقومون بإعداد قائمة مسبقة، ما يشير إلى نمط استهلاكي عفوي وغير منظم لدى فئة كبيرة منهم وهذا السلوك راجع إلى أن الراتب الشهري لا يلبي كل الاحتياجات، مما يجعل بعضهم ينفق حسب اللحظة لا حسب تخطيط المسبق.

أما المبحوثين الذين يضعون قائمة قبل التسوق والتي نسبتهم بلغت 40% فهم غالباً يسعون لتجنب الإنفاق العشوائي، ويدركون أهمية التنظيم في ظل ضعف القدرة الشرائية، هذا النمط

الإطار الميداني للدراسة

يعكس نوعاً من الاستجابة العقلانية للظروف الاقتصادية، ويظهر محاولة لإدارة الموارد المحدودة بكفاءة أكبر.

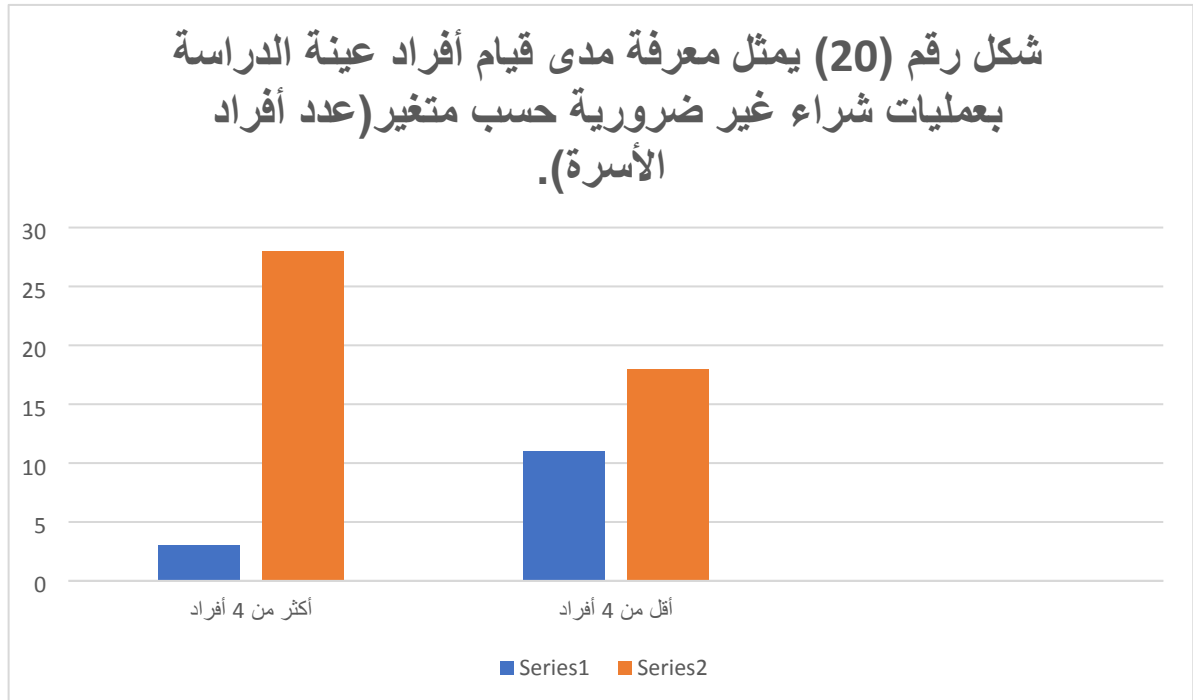
السؤال 13: هل تقوم بعمليات شراء غير ضرورية؟

جدول رقم (20) يمثل معرفة مدى قيام عينة الدراسة بعملية شراء غير ضرورية حسب متغير (عدد الأسرة).

الدلالة الإحصائية	كا الجدولي	كا المحسوب	المجموع ع	المتغير الحالة عدد الاسرة		10 الأساليب الإحصائية العبارات
				أقل من 4	أكثر من 4	

الإطار الميداني للدراسة

دال	3.84	6.86	14	03	11	نعم
			46	28	18	لا
			60	31	29	المجموع



الجدول رقم (20) يمثل معرفة مدى قيام عينة الدراسة بعمليات شراء غير ضرورية حسب متغير (عدد الأسرة)، يتضح لنا أن 11 أستاذ من الذين عدد أسرهم أقل من 4 أجابوا ب: نعم، و 18 أستاذ أجابوا ب: لا، أما بالنسبة للأساتذة الذين عدد أسرهم أكثر من 4 فقد أجابوا ب: نعم 03 أساتذة، بينما أجاب 28 أستاذ ب: لا.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 06.86 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحري 1 ومستوى الدلالة 0.05.

الإطار الميداني للدراسة

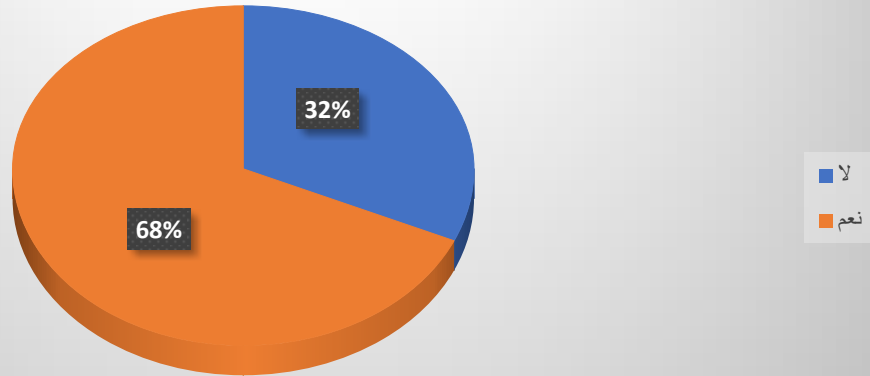
حسب الاتجاه العام يمكن تفسير هذا الفرق من خلال العامل الاجتماعي المرتبط بالهيكل الأسري، حيث تؤدي زيادة عدد أفراد الأسرة إلى ارتفاع النفقات الإجبارية مما يدفع المَعِيل إلى التقشف والتركيز على الضروريات فقط، أما في الأسر الصغيرة، فقد يكون للفاعلين هامش أكبر من الحرية المالية، ما يسمح ببعض الإنفاق العفوي أو الرفاهي.

السؤال 14: هل تعتمد على العروض والتخفيضات؟

جدول رقم (21) يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على العروض والتخفيضات.

الأساليب الإحصائية العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	ك 2 المحسوبة	ك 2 الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
نعم	41	68%	08.06	3.84	1	0.05	دال
لا	19	32%	08.06	3.84	1	0.05	دال
المجموع	60	100%	08.06	3.84	1	0.05	دال

شكل رقم (21) يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على العروض والتخفيضات.



الإطار الميداني للدراسة

من خلال الجدول رقم (21) يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على العروض والتخفيضات، يتضح لنا أن 41 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 68 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 19 أستاذ بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 32 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 08.06 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

هذا المعطى يعكس بوضوح تأثير ضعف الأجر على السلوك الاستهلاكي لأساتذة التعليم المتوسط، وفي ضوء هذا يمكن قراءة هذا الاعتماد المرتفع على التخفيضات كآلية دفاعية لتكيف الأساتذة مع ارتفاع تكاليف المعيشة، خاصة في ظل ثبات الأجور مقارنة بوتيرة التضخم حيث يصبح الأجر غير كاف لتغطية الحاجيات الأساسية دون اللجوء إلى طرق بديلة لتقليص نفقات.

كما أن هذا السلوك لا يرتبط فقط بالعقنة الاقتصادية بل أيضا بنمط الحياة الذي يتبناه العامل عند شعوره بأن مدخوله لا يعكس جهده المهني وهو ما ينتج حالة من الضغط الاجتماعي والاقتصادي المستمر.

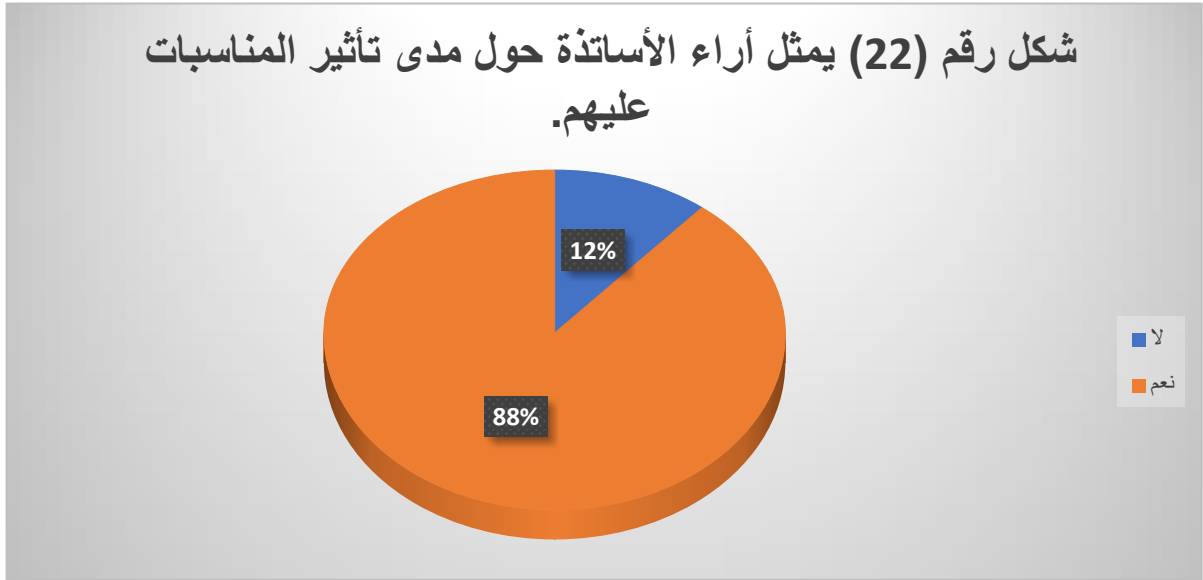
السؤال 15: هل تؤثر عليك المناسبات؟

جدول رقم (22) يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير المناسبات عليهم.

الأساليب الإحصائية العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	ك 2 المحسوبة	ك 2 الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
نعم	53	88%					

الإطار الميداني للدراسة

لا	07	%12	35.26	3.84	1	0.05	دال
المجموع	50	%100					



من خلال الجدول رقم (22) يمثل آراء الأساتذة حول مدى تأثير المناسبات عليهم، يتضح لنا أن 53 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 88 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 07 أساتذة بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 12 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 35.26 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

يتبين أن هناك فارق كبير في الآراء الذي يسلط الضوء على واقع اقتصادي حساس يعيشه الأستاذ الجزائري، خاصة في ظل أجر شهري محدود لا يواكب متطلبات المناسبات الاستثنائية. سوسيولوجيا، تعتبر هذه المناسبات محطات ضغط اقتصادي واجتماعي رغم

الإطار الميداني للدراسة

طابعها المؤقت فإنها تُعرِّي هشاشة الوضع المالي لفئة الموظفين، وتجبرهم على تعديل نمطهم الاستهلاكي أو حتى اللجوء إلى حلول بديلة.

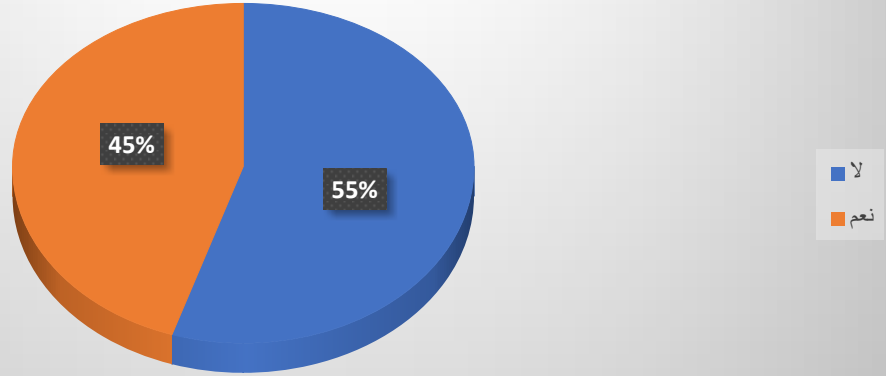
تُظهر هذه النتيجة بوضوح ضعف القدرة الشرائية لهذه الفئة المهنية، مما قد ينعكس على رضاهم المهني باعتبار أن عجزهم عن تلبية متطلبات أسرهم في هذه المحطات قد يولد لديهم شعوراً بالإحباط أو التقصير.

السؤال 16: هل تشتري بعض المنتجات أو الخدمات بالتقسيط؟

جدول رقم (23) يمثل آراء الأساتذة حول شرائهم لبعض المنتجات بالتقسيط.

الدالة	مستوى الدالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
غير دال	0.05	1	3.84	00.60	45%	27	نعم
					55%	33	لا
					100%	60	المجموع

شكل رقم (23) يمثل آراء الأساتذة حول شرائهم لبعض المنتجات بالتقسيط.



من خلال جدول رقم (23) يمثل آراء الأساتذة حول شرائهم لبعض المنتجات بالتقسيط، يتضح لنا أن 27 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 45% وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 33 أستاذ بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 55% وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

تتمثل قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 00.60 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05. من الزاوية الاجتماعية، رغم أن الأغلبية رفضت التقسيط إلا أن النسبة المرتفعة للموافقين (ما يقارب النصف) تُعد مؤشراً دالاً على وجود صعوبات مالية تدفعهم إلى البحث عن بدائل تسهل عليهم اقتناء الضروريات دون الضغط على دخلهم الشهري، وبالتالي اللجوء إلى التقسيط يعبر عن اختلال في التوازن بين الأجر والاحتياجات الأساسية. فالأستاذ يلجأ لهذه الوسيلة لتغطية نفقات يعتبرها ضرورية في ظل عدم كفاية الراتب الشهري، لكنها قد تؤدي لاحقاً إلى تراكم الديون.

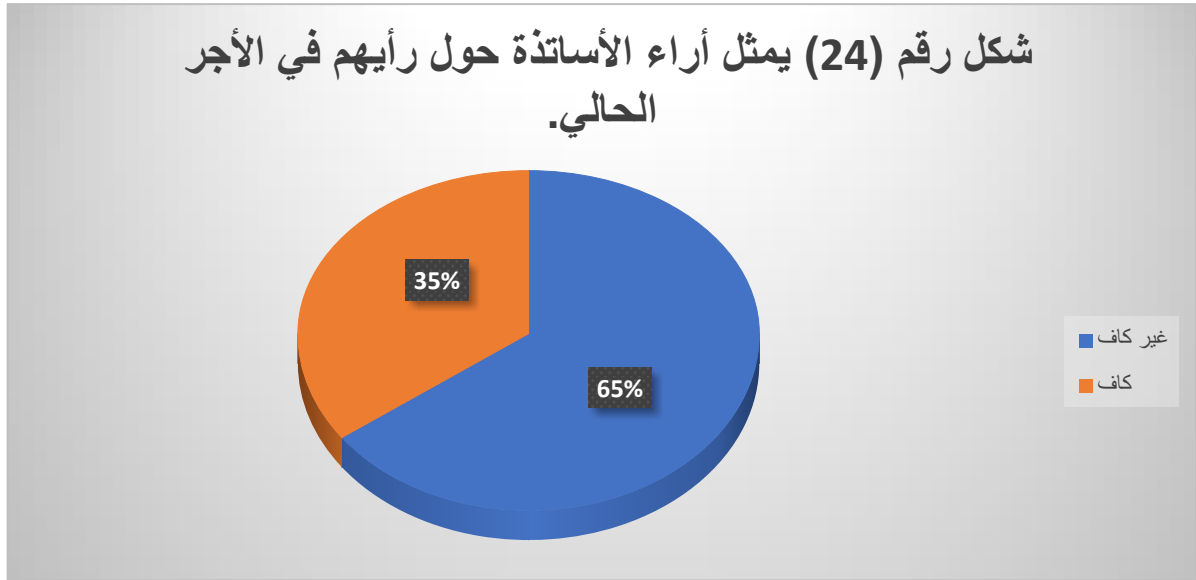
المحور الرابع: الأجور والحركة النقابية

السؤال 17: ما رأيك في الأجر الحالي الذي تتقاضاه؟

جدول رقم (24) يمثل آراء الأساتذة حول رأيهم في الأجر الحالي.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
دال	0.05	1	3.84	05.40	35%	21	كاف
					65%	39	غير كاف
					100%	60	المجموع

شكل رقم (24) يمثل آراء الأساتذة حول رأيهم في الأجر الحالي.



الجدول رقم (24) يمثل آراء الأساتذة حول رأيهم في الأجر الحالي، يتضح لنا أن 21 أستاذ أجاب ب: كاف وبنسبة مئوية بلغت 35 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 39 أستاذ ب: غير كاف بنسبة مئوية قدرت ب 65 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

الإطار الميداني للدراسة

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 05.40 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

يشير Robert Castel إلى أن: "الحصول على عمل، أجره، تكوين، حماية اجتماعية، حقوق، مكانة داخل منظمة أو تنظيم، علاقات والكثير من عناصر الضرورية للعيش في المجتمعات الحالية". وبالعودة إلى إجابات المبحوثين في مسألة المعنى الذي يمنحونه للأجور فإن هذه الأرقام تمثل عدم رضا العام عن مستوى الأجور في قطاع التربية، كما تبرز شعوراً بالضغط المعيشي وسط فئة يفترض أن تحظى بمكانة اعتبارية واجتماعية قوية.

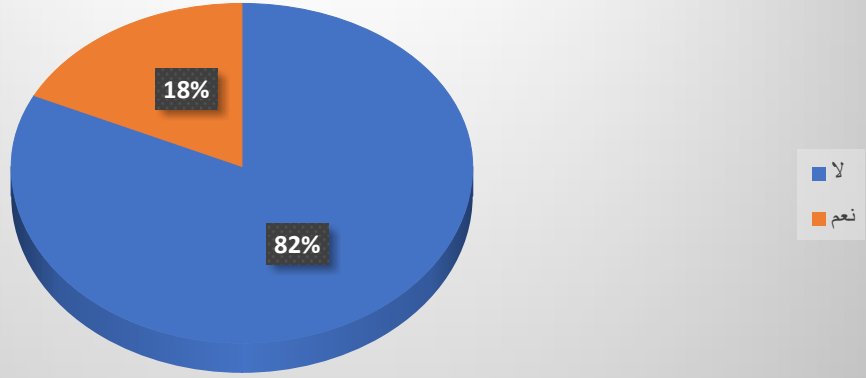
فإن هذا الانطباع السلبي عن الأجور يدل على خلل في العلاقة بين الجهد المبذول والمقابل المادي، مما قد يؤدي إلى انخفاض الحافزية، وربما حتى التفكير في مغادرة المهنة أو البحث عن دخل إضافي.

السؤال 18: هل تعتمد على مصادر دخل إضافية؟

جدول رقم (25) يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على مصادر دخل إضافية.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 الجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
					18%	11	نعم
	0.05	1	3.84	24.06	82%	49	لا
					100%	60	المجموع

جدول رقم (25) يمثل آراء الأساتذة حول مدى إعتمادهم على مصادر دخل إضافية.



من خلال الجدول رقم (25) يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتمادهم على مصادر دخل إضافية، يتضح لنا أن 11 أستاذ أجاب ب: نعم وبنسبة مئوية بلغت 18 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 49 أستاذ ب: لا بنسبة مئوية قدرت ب 82 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 24.06 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

تمثل هذه الأرقام واقعا مزدوجا: فمن جهة، هناك قلة قليلة من الأساتذة تمكنت من خلق دخل موازٍ، إم عبر نشاطات حرة أو مشاريع صغيرة أو دروس خصوصية، ومن جهة أخرى، فإن أغلبية لا تملك الإمكانيات أو الفرص اللازمة للاستفادة من مداخل أخرى.

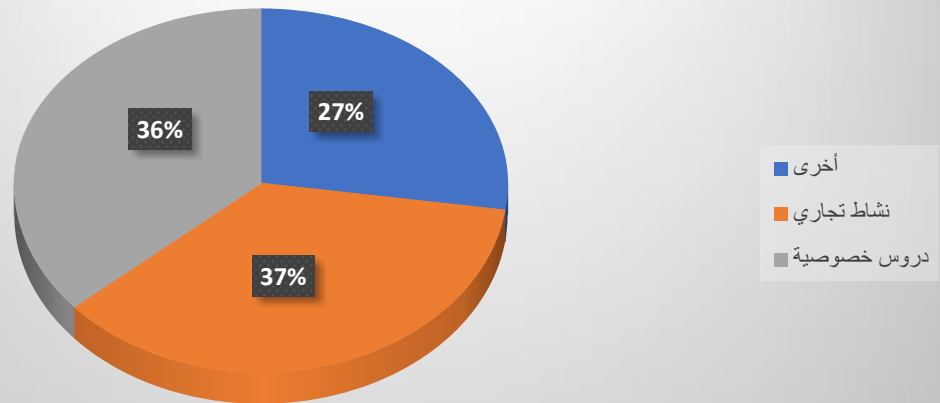
يمكن تفسير ذلك بأن الطبيعة المكثفة والمقيدة للعمل التربوي إلى جانب الضغط الزمني تجعل من الصعب على المبحوث لجمع بين مهنته الأصلية ونشاط إضافي. كما أن هناك مبرر سوسيولوجي آخر يمنع الأساتذة من مزاوله نشاط آخر الذي يكمن في أن غالبية المبحوثين نساء.

إذا كانت الإجابة بنعم، فما مصدر الدخل الإضافي؟

جدول رقم (26) يمثل آراء الأساتذة حول نوع مصدر الدخل الإضافي.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
غير دال	0.05	2	5.99	00.18	37%	04	دروس خصوصية
					36%	04	نشاط تجاري
					27%	03	أخرى
					100%	11	المجموع

جدول رقم (26) يمثل آراء الأساتذة حول نوع مصدر الدخل الإضافي.



الجدول رقم (26) يمثل آراء الأساتذة حول نوع مصدر الدخل الإضافي، يتضح لنا أن 04 أساتذة أجابوا بـ: دروس خصوصية، وبنسبة مئوية بلغت 37 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 04 أساتذة بـ: نشاط تجاري، بنسبة مئوية قدرت بـ 36 %، بينما أجاب 03 أساتذة بـ: أخرى، بنسبة مئوية قدرت بـ 27 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 00.18 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 5.99 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05.

من الملاحظ أن اتجاه عدد من الأساتذة نحو تقديم الدروس الخصوصية يعكس مدى حاجة الأساتذة إلى مداخل إضافية، إضافة إلى الأجرة الشهرية التي لا تحقق لهم حاجتهم الضرورية والكمالية ومع ذلك، فإن اللجوء إلى نشاط تجاري يظهر تطوراً في طريقة تفكير الأستاذ، حيث يسعى إلى الخروج من النسق المهني التقليدي والبحث عن استقلالية اقتصادية، رغم صعوبات الجمع بين المهنة الأصلية والمشاريع الحرة.

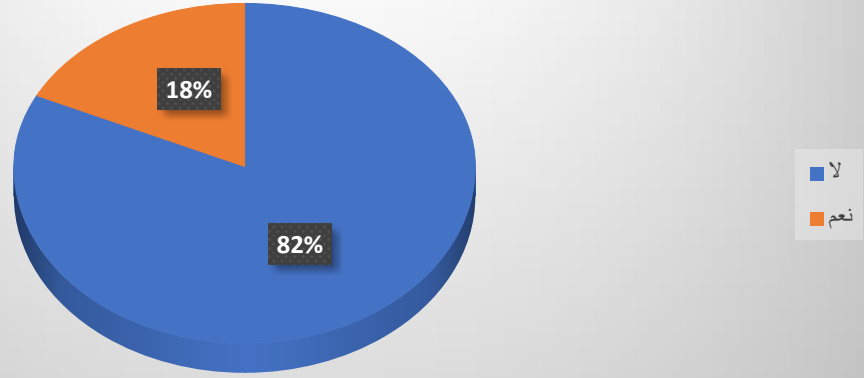
فالجوء إلى مصادر دخل بديلة أخرى يعكس أيضاً تنوع الاستراتيجيات الفردية للتكيف مع محدودية الأجر الأساسي.

السؤال 19: هل تعتقد أن نظام الأجور الحالي في قطاع التعليم مناسب؟

جدول رقم (27) يمثل آراء الأساتذة حول اعتقادهم ما إذا كان نظام الأجور الحالي في قطاع التعليم مناسب.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
دال	0.05	1	3.84	24.06	18%	11	نعم
					82%	49	لا
					100%	50	المجموع

شكل رقم (27) يمثل آراء الأساتذة حول إعتقادهم ما إذا كان نظام الأجور الحالي في قطاع التعليم عادل.



من خلال الجدول رقم (27) يمثل آراء الأساتذة حول اعتقادهم ما إذا كان نظام الأجور الحالي في قطاع التعليم مناسب، يتضح لنا ان 11 أستاذ أجاب ب: نعم وبنسبة مئوية بلغت 18 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 49 أستاذ ب: لا بنسبة مئوية قدرت ب 82 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 24.06 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

تشير معطيات الجدول إلى أن أغلبية الأساتذة لا يرون أن نظام الأجور الحالي مناسب، في حين أقلية فقط ترى العكس، فإن الإحساس بعدم العدالة في توزيع الأجور داخل مختلف القطاعات يعكس خلافاً في الهيكلة الاقتصادية والسياسات العمومية الخاصة بالأجور، يؤدي إلى انخفاض الدافعية والإنتاجية وزيادة مظاهر الاحتجاج، كما أن غياب العدالة في الأجور يعتبر عاملاً سوسيوولوجياً مهماً في تفسير العلاقات المهنية داخل المؤسسة.

العمل لا يمثل فقط "مصلحة باعتباره يوفر مالاً وإنما يحقق أشياء أخرى: مكانة، علاقات اجتماعية، قدرات، الاعتراف والكثير من الرساميل التي تأسس وجود الاجتماعي".

(Gaulejac, p. 29)

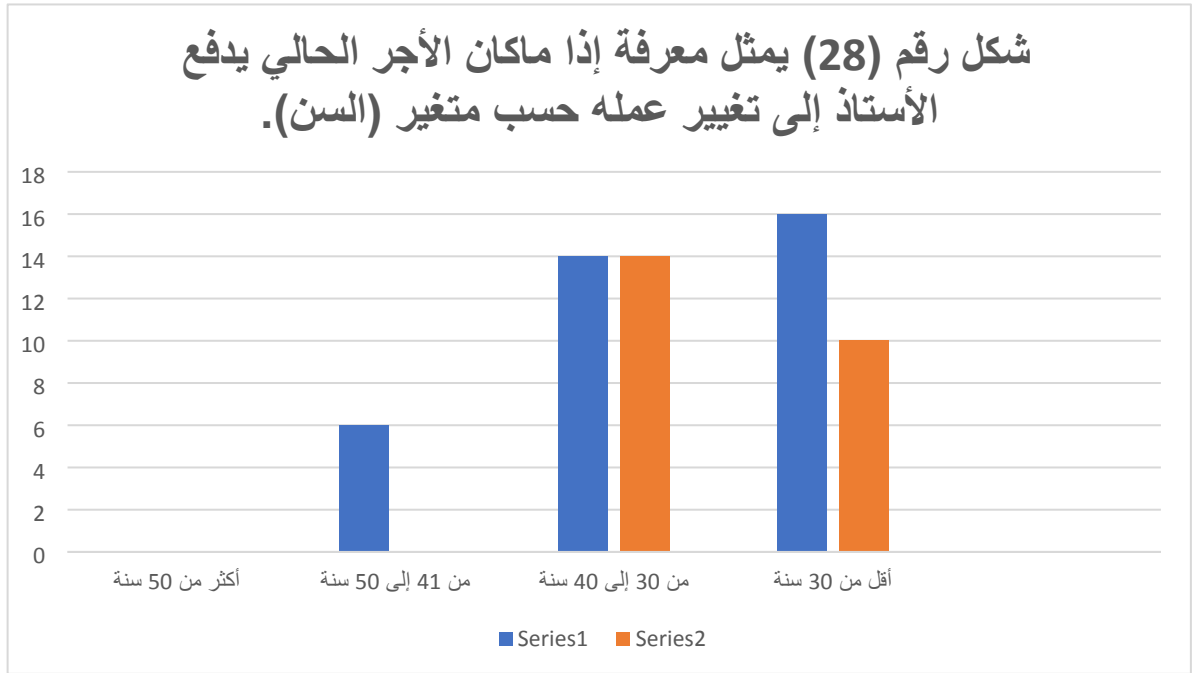
السؤال 20: هل الأجر الحالي يدفعك لـ:

جدول رقم (28) يمثل معرفة إذا ما كان الأجر الحالي يدفع الأستاذ إلى تغيير عمله أو الاستمرار فيه حسب متغير (السن).

الدلالة الإحصائية	كا الجدولية	كا المحسوبية	المجموع	المتغير السن				الأساليب الإحصائية العبارات
				أقل من 30 سنة	من 30 إلى 40 سنة	بين 40 و 50 سنة	أكثر من 50 سنة	
دال	3.84	5.19	36	00	06	14	16	الاستمرار في المهنة

الإطار الميداني للدراسة

			24	00	00	14	10	تغيير المهنة
			60	00	06	28	26	المجموع



من خلال الجدول رقم (28) يمثل معرفة إذا ما كان الأجر الحالي يدفع الأستاذ إلى تغيير عمله حسب متغير (السن)، يتضح لنا أن 16 أستاذ الذين عمرهم "أقل من 30 سنة" أجابوا بـ: الاستمرار في المهنة، و 10 أساتذة أجابوا بـ: تغيير المهنة أما بالنسبة للأساتذة الذين عمرهم "من 30 إلى 40 سنة" فقد أجابوا بـ: الاستمرار في المهنة 14 أستاذ، بينما أجاب 14 أستاذ أيضا بـ: تغيير المهنة ، أما بالنسبة للأساتذة الذين أعمارهم "بين 40 و 50 سنة" فقد أجاب 06 أساتذة بـ: الاستمرار في المهنة ولم يجيب أي استاذ بـ: تغيير المهنة.

الإطار الميداني للدراسة

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 05.19 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0.05.

سوسيولوجياً ، تشير هذه النتائج إلى أن العامل الاقتصادي (الأجر) يُعتبر محدداً مهماً في قرارات الاستقرار أو التنقل المهني، خاصة لدى الفئات العمرية الشابة أو في منتصف الحياة المهنية، وهي الفئات التي تكون غالباً في مرحلة بناء المشاريع حياتية (زواج، سكن، تربية الأبناء...)، انخفاض الأجر يدفع هذه الفئة للبحث عن بدائل مهنية تضمن استقراراً مادياً أكبر.

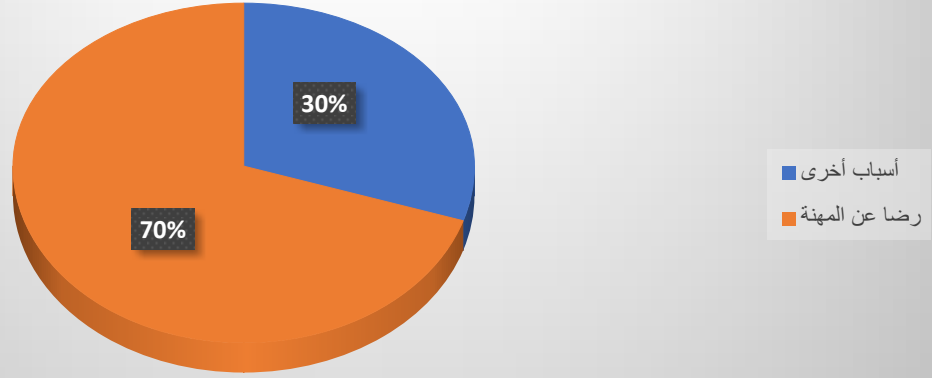
أما الأساتذة الأكبر سناً ، فيميلون إلى الاستقرار المهني رغم ضعف الأجر، وهو ما يمكن تفسيره بأن التقدم في السن يقلل من فرص التغيير المهني، الشعور بعدم الجدوى من تغيير المهنة في هذه المرحلة.

السؤال 21: هل اختيارك لمهنة التعليم ناتج؟

جدول رقم (29) يمثل آراء الأساتذة حول أسباب اختيارهم لمهنة التعليم.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
دال	0.05	1	3.84	09.60	70%	42	رضا عن المهنة
					30%	18	أم سبب آخر
					100%	60	المجموع

شكل رقم (29) يمثل آراء الأساتذة حول أسباب إختيارهم لمهنة التعليم.



من خلال الجدول رقم (29) يمثل آراء الأساتذة حول أسباب اختيارهم لمهنة التعليم، يتضح لنا أن 42 أستاذ أجاب بـ: رضا عن المهنة وبنسبة مئوية بلغت 70 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 18 أستاذ بـ: سبب آخر بنسبة مئوية قدرت بـ 30 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 09.60 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

محاولة منا إسقاط هذه الطروحات على عينة الدراسة، فإننا نلاحظ ضعف الأجور وتدني القدرة الشرائية لدى غالبية المبحوثين، وبالرغم من ذلك بينت الدراسة أن فئة واسعة من المبحوثين لا تزال ترى في التعليم مهنة ذات قيمة رمزية واجتماعية، وتمارسها عن قناعة ذاتية، وهذا يدل على أن الدافع القيمي والمعنوي لا يزال حاضراً بقوة في أوساط الأسرة التربوية.

الإطار الميداني للدراسة

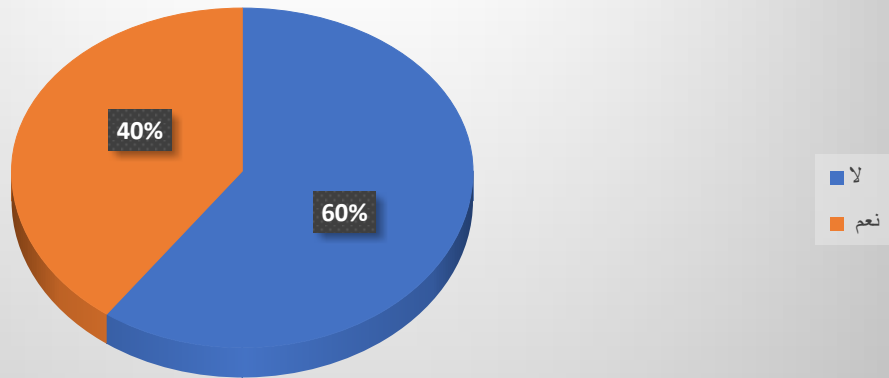
في المقابل فإن نسبة 30% ممن دخلوا المهنة لأسباب غير الرضا تكشف عن وجود فئة قد تكون أكثر عرضة للإحباط والاحتراق المهني، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ما قد ينعكس سلباً على جودة الأداء ومسألة الولاء التنظيمي.

السؤال 22: هل فكرت في تغيير وظيفتك؟

جدول رقم (30) يمثل آراء الأساتذة حول مدى تفكيرهم في تغيير الوظيفة.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
غير دال	0.05	1	3.84	02.40	40%	24	نعم
					60%	36	لا
					100%	60	المجموع

شكل رقم (30) يمثل آراء الأساتذة حول مدى تفكيرهم في تغيير الوظيفة.



الإطار الميداني للدراسة

من خلال الجدول رقم (30) الذي يمثل آراء الأساتذة حول مدى تفكيرهم في تغيير الوظيفة، يتضح لنا أن 24 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 40 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 36 أستاذ بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 60 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 02.40 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

هذه المعطيات تعكس ارتباطاً مهنيًا واجتماعيًا لدى أغلبية المستجوبين بمهنة التعليم، ربما بدافع الاستقرار الوظيفي أو لانعدام البدائل المهنية الأفضل، خاصة في السياق الجزائري المعروف بندرة فرص العمل.

في المقابل، فإن نسبة 40% من الأساتذة الذين يفكرون في مغادرة المهنة تبرز حالة من عدم الرضا المهني المرتبط غالباً بعدم كفاية الأجر الشهري، هذا الاتجاه نحو التفكير في التغيير يمكن تفسيره في إطار نظرية الاغتراب المهني التي تشير إلى أن العامل حين يشعر بعدم التقدير المادي أو الرمزي يبدأ في الانفصال النفسي والرمزي عن المهنة، حتى وإن لم يُقدم فعلياً على مغادرتها.

السؤال 23: في حالة تغييرك للمهنة ما هو السبب؟

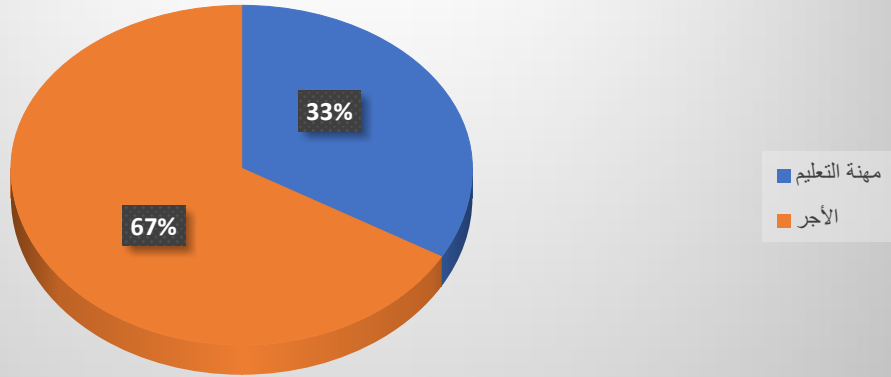
جدول رقم (31) يمثل آراء الأساتذة حول معرفة السبب في حالة ما تم تغيير المهنة.

الأساليب الإحصائية العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	ك ² المحسوبة	ك ² الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة

الإطار الميداني للدراسة

					67%	40	الأجر
					33%	20	مهنة التعليم
					100%	60	المجموع
دال	0.05	1	3.84	06.67			

شكل رقم (31) يمثل آراء الأساتذة حول معرفة السبب في حالة ما تم تغيير المهنة .



من خلال الجدول رقم (31) يمثل آراء الأساتذة حول معرفة السبب في حالة ما تم تغيير المهنة، يتضح لنا أن 40 أستاذ أجاب ب: الأجر وبنسبة مئوية بلغت 67 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 20 أستاذ ب: مهنة التعليم بنسبة مئوية قدره ب 33 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 06.67 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

أثناء العمل، العامل يضع نفسه في علاقة مع المجتمع، من خلاله يثبت انتمائه لهذا المجتمع، فبالعمل فقط يشعر الفرد برابطة الانتماء إلى مجتمع وفق المنظور الدوركايمي فإن المجتمع

يتجسد من خلال العمل فعندما نكون في العمل être au travail، فإنك تكون مثل آخرين.
(p. 21،Lienhart)

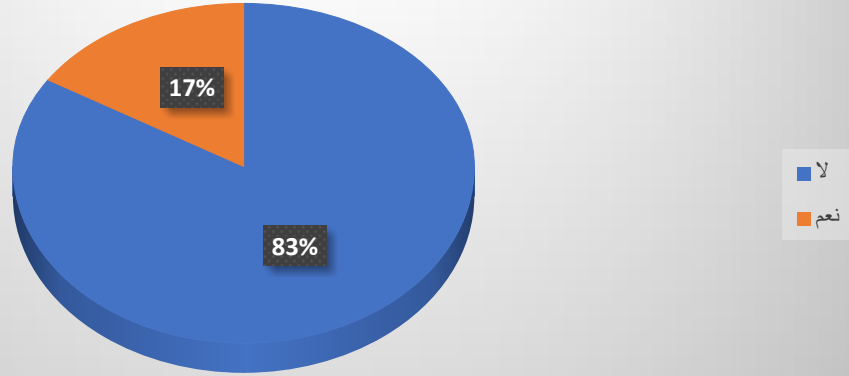
هذا يشير بوضوح إلى أن العامل الاقتصادي والمتمثل في ضعف الأجر يعد المحفز الرئيسي للتخلي عن مهنة التعليم في هذا السياق، وهو ما ينسجم مع دراسات سابقة في علم اجتماع العمل تؤكد أن العائد المادي الضعيف يؤثر سلباً على استمرارية الأفراد في وظائفهم خاصة في القطاعات التي تتطلب جهداً عاطفياً وتواصلية كالتعليم، كما يمكن تفسير هذا من خلال منظور النظرية النقدية للعمل التي ترى أن العامل حين لا يجد مردوداً اقتصادياً يوازي الجهد الذي يبذله، تبدأ علاقته بالمهنة تتدهور، ويتحول من العمل كقيمة إلى العمل كعبء.

السؤال 24: هل أنت منخرط في النقابة؟

جدول رقم (32) يمثل آراء الأساتذة حول مدى انخراطهم في النقابات.

الأساليب الإحصائية العبارات	التكرارات	النسبة المئوية	ك 2 المحسوبة	ك 2 المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
نعم	10	17%	26.66	3.84	1	0.05	دال
لا	50	83%					
المجموع	60	100%					

شكل رقم (32) يمثل آراء الأساتذة حول مدى إنخراطهم في النقابات.



من خلال الجدول رقم (32) يمثل آراء الأساتذة حول مدى انخراطهم في النقابات، يتضح لنا أن 10 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 17 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 50 أستاذة بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 83 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 26.66 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

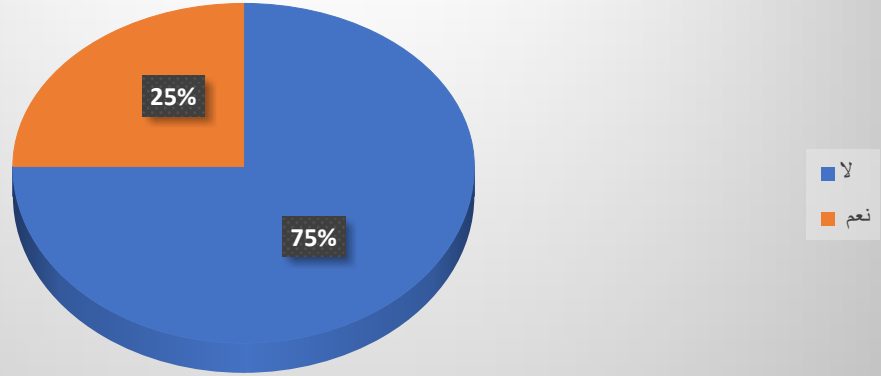
لا بد أن نبين هنا لماذا طرحنا هذا السؤال، ففي اعتقادنا أن مسألة الانخراط في العمل النقابي مؤشر على شكل من أشكال الرفض أو المقاومة التي ينتجها الأجراء كتعبيراً عن عدم رضاهم عن الأجور، وبالعودة إلى تحليل المعطيات في هذا الجانب نلاحظ أن هذا التوزيع يعكس ضعف الثقافة النقابية داخل قطاع التعليم، وهذا الضعف يعود إلى غياب الثقة في فعالية العمل النقابي و تراجع دور النقابات في تمثيل الفئات المهنية بفعالية، كما يمكن أن يفهم أيضاً في إطار الفردانية المتزايدة في العمل، حيث يفضل الأستاذ التعامل الفردي مع وضعه المهني بدلاً من الانخراط في عمل جماعي منظم.

السؤال 25: هل شاركت في إضراب أو احتجاج بسبب تدني الأجور؟

جدول رقم (33) يمثل آراء الأساتذة حول مدى مشاركتهم في الإضراب.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
دال	0.05	1	3.84	15.00	25%	15	نعم
					75%	45	لا
					100%	60	المجموع

شكل رقم (33) يمثل آراء الأساتذة حول مدى مشاركتهم في الإضراب.



من خلال الجدول رقم (33) يمثل آراء الأساتذة حول مدى مشاركتهم في الإضراب، يتضح لنا أن 15 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 25 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 45 أساتذة بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 75 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة بـ 15.00 وهي أكبر من قيمة ك² الجدولية والمقدرة بـ 3.84 وهذا يعني أن لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05.

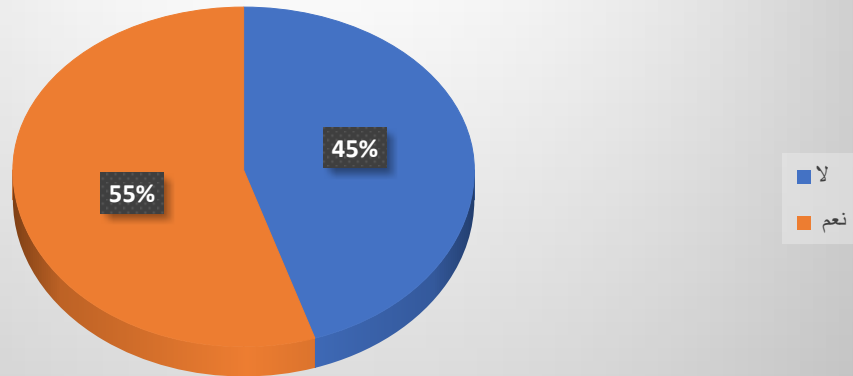
ما يمكن ملاحظته على قطاع التربية في الجزائر بشكل عام أنه القطاع الأكثر نشاطاً في مجال إضرابات والاحتجاجات، ولعل قضية الأجور مثلت المطلب أو المحرك الأول لهذه الاحتجاجات، في هذا الصدد تشير هذه النتيجة إلى وجود ضعف في التعبئة الجماعية حول قضية تعد مركزية في مهنة التعليم، وهي الأجر أي هناك خلل في آليات الدفاع الجماعي عن الحقوق داخل قطاع التعليم، وهو ما يمكن تفسيره في إطار مفهوم "اللامبالاة التنظيمية" أو "التفكك النقابي" من جهة وهيمنة العنصر النسوي على التركيبة البشرية للتنظيم من جهة أخرى والتي بطبيعتها تمقت على المشاركة في الحركات الاحتجاجية حسب خصوصية المجتمع الجزائري.

السؤال 26: هل تعتقد أن الإضرابات تحقق المتطلبات الأساتذة؟

جدول رقم (34) يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتقادهم بأن الإضراب يحقق المطالب.

الدلالة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	ك 2 المجدولة	ك 2 المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	الأساليب الإحصائية العبارات
غير دال	0.05	1	3.84	00.60	55%	33	نعم
					45%	27	لا
					100%	60	المجموع

شكل رقم (34) يمثل آراء الأساتذة حول مدى إعتقادهم بأن الإضراب يحقق المطالب.



من خلال الجدول رقم (34) يمثل آراء الأساتذة حول مدى اعتقادهم بأن الإضراب يحقق المطالب، يتضح لنا أن 33 أستاذ أجاب بـ: نعم وبنسبة مئوية بلغت 55 % وهي أعلى نسبة من إجابات الأساتذة، وأجاب 45 أستاذ بـ: لا بنسبة مئوية قدرت بـ 45 % وهي أقل نسبة من إجابات الأساتذة.

ومن خلال قيمة ك² المحسوبة والمقدرة ب 00.60 وهي أقل من قيمة ك² الجدولية والمقدرة ب 3.84 وهذا يعني أن ليس لها دلالة إحصائية عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.05. من منظور السوسولوجي، تعكس انقساماً في القناعات المهنية داخل هيئة التدريس، ما بين من يرى في الاضرار أداة ضغط شرعية وفعالة لتحقيق المطالب وبين من يشكك في جدواها أو يرى أنها فقدت فعاليتها، وربما تؤدي إلى تبعات سلبية أكثر من النتائج المرجوة.

مناقشة الفرضيات:

بالعودة إلى دراسة مدى تحقق فرضيات الدراسة التي أوردناها في الفصل المنهجي، يمكن اعتبار بالنظر إلى المعطيات الميدانية المستقاة لدى الباحثين، الفرضية الأولى المتمثلة في أن الأجر لازال منتجاً للحماية المادية والاجتماعية قد تحققت بصفة كبيرة باعتبار أن الأجر لازال هاجساً ومحددًا محورياً للمكانة الاجتماعية، المرجوة. بشكل عام للفرد والمجتمع، كما أنه لازال يمثل العامل الرئيسي في تحديد كل من الثقافة الاستهلاكية وكذا القدرة الشرائية للأجراء.

أما الفرضية الثانية التي صغناها في الفصل المنهجي فأتضح من خطابات الباحثين أن السياق الراهن الاقتصادي والاجتماعي قد أنتج فعلاً خطاباً مغايراً للمعنى الاجتماعي للأجور، حيث وقفنا على أن الأجراء (الأساتذة) أنتجوا استراتيجيات وآليات مختلفة في التعامل مع مقتضيات الحياة اليومية من خلال تغيير في الثقافة الاستهلاكية وبحث عن سبل وطرق متنوعة لسد حاجيات الفاعلين وحاجيات عائلاتهم.

نتائج الدراسة:

_ الأجر كدخل وكقدرة شرائية عرف تحولات جذرية لدى الأجراء وعليه فإننا لاحظنا معاني ودلالات مختلفة لهذا الأجر عما كان عليه في السابق.

_الأجر لازال محددًا جوهرياً لاختيار الوظيفة والاستمرار فيها وإنتاج ما يعرف سوسولوجياً بالرضا الوظيفي.

_ الأجر استطاع أن يحدث تغييراً اجتماعياً في الأسرة الجزائرية، حيث انتقلت هذه الأخيرة من وحدة اجتماعية إلى وحدة اقتصادية.

_الأجر عاملاً محددًا ومتحكماً في مسألة النمو الديمغرافي وتركيبية العائلية للأسرة.

_خطابات العمال بينت أن الأجر والقدرة الشرائية في وادٍ ومتطلبات الحياة في وادٍ آخر بعبارة أدق الأجر لا يغطي نفقات شهر كامل.

خاتمة

خاتمة

خاتمة:

يمكن الوقوف عند خلاصات مهمة جداً لعل أبرزها أن الأجر أو مسألة الإجارة بالنسبة للمواطن الجزائري هي قضية وجود، قضية حياة باعتبار أن الأجر هو محدد للمكانة والهوية وحتى للمستوى المعيشي، وعليه اتضح من خلال الدراسة التي تمت بشقيها النظري والميداني أن الأجر مازال هاجس الأول بالنسبة للطبقة الشغيلة عموماً والأساتذة بشكل خاص، حيث في السياق الجزائري مازال لحد الان أمام هذه التحولات لازال يمثل المطلب الأول للحركات الاحتجاجية، وعليه هذا المعنى الاجتماعي للأجر زادت وتيرته وأهميته خاصة مع تعقيدات الحياة الاقتصادية حالياً من غلاء المعيشة، إذن الأجر أخذ معنى آخر نظراً للزيادات الكمية تتمثل في ارتفاع الأسعار، كذلك بنظرة أخرى أن الأجر أصبح منتج أكثر من مستوى كما استنتجناه في الدراسة الميدانية على أنه محدد لتكوين الأسرة وتركيبها من حيث النمو الديمغرافي وعدد ها مع تحويلها من وحدة اجتماعية إلى وحدة اقتصادية، ومحدد للثقافة الاستهلاكية للعامل.

وبالتالي نستطيع أن نقول إن الأجر تكتسي الأهمية القصوى والبعد المحوري في تشكيل المعنى الذي يمنحه العامل لحياته المهنية والمعيشية لألما له أثر مباشر على استقراره الاجتماعي والاقتصادي.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

• الكتب

1. أحمد ماهر. (2004). *إدارة الموارد البشرية*. الدار الجامعية.
2. جون سكوت. (2006). *علم اجتماع المفاهيم الأساسية* (ط. 1). بيروت: الشبكة العربية.
3. سعد سلمان المشهداني. (2019). *منهجية البحث العلمي* (المجلد 1). عمان: دار أسامة.
4. عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ. (2008). *إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين*. عمان: دار وائل.
5. عبد الرحمان مساهل. (2022). *وظيفة الموارد البشرية وتحسين إنتاجية العمل في المؤسسة* (ط. 1). عمان: منشورات ألفا.
6. عشوي نصر الدين. (2015). *إدارة الموارد البشرية رؤية إستراتيجية*. وهران: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. عوني اللبدي نزار. (2015). *إدارة الموارد البشرية وتتميتها* (ط. 1). دار دجلة.
8. فرنسوا شانلا جان. (2004). *العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال* (ت. هناد محمد). الجزائر: دار القصبية.
9. قارح سماح. (2010). *الطبقة الوسطى الجزائرية: النشأة والتغيرات*. مجلة العلوم الإنسانية.
10. نوري منير. (2015). *الوجيز في تسيير الموارد البشرية*. ديوان المطبوعات الجامعية.
11. هزيل سمية، خنافر علي، رزقي عادل. (2024). *نظام الأجور والحوافز في المؤسسة* (ط. 1). الجزائر: دار أجيال الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

12. المنجد في اللغة العربية المعاصرة. (2000). بيروت: دار المشرق.
13. عبد الكريم بوحفص، تطور الفكر التنظيمي الرواد والنظريات، 2017، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. التكريتي إسماعيل يحيى، محاسبة التكاليف في المنشأة الصناعية بين نظرية والتطبيق، الأردن، دار حامد، 2010.

الأطروحات والمذكرات:

15. بلال تومي، رشيد ساطور. (2023). *قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية*. مجلة الأبحاث الاقتصادية.
16. بن حمو محمد سعيد، بن تامي رضا، (2022)، تحليل مفاهيمي لتشكيل الطبقات الاجتماعية في الجزائر، مجلة الحكمة، العدد 10.
17. جواد، ب. م.، سعيداني، م. (2018). *تحديد الأجور في المؤسسات العمومية الإدارية*. مجلة البشائر الاقتصادية.
18. حامد، ع. ا. (2015-2016). *دور التغيير التنظيمي وانعكاساته في تحسين السياسات الأجرية - دراسة حالة حاسي الرمل وحاسي مسعود*. أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة.
19. حبيب، قنوني محمد، مليكة زيغي. (2014). *البطالة والتضخم في الجزائر*. مجلة العلوم الاقتصادية.
20. حسين مزرود. (2022). *الزيادة في الأجور وتأثيرها على القدرة الشرائية*. مجلة مدارات سياسية، 6. (1)
21. راوي دنيا، رابح بختية. (2018). *أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية*. جامعة تيارت.
22. رتبية طايبي. (2014). *الثقافة الاستهلاكية في المجتمع الجزائري*. مجلة الأبحاث الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

23. رتيمة أسماء، لطيفة طبال. (بلا تاريخ). *الدلالة السوسولوجية للقيم*. جامعة البليدة2.
24. ريان، س. (2023). *انخفاض القدرة الشرائية في ظل التمويل غير التقليدي*. مجلة الجزائرية للأمن والتنمية.
25. زيدان مؤيد. (2018). *علم الاجتماع القانوني*. سوريا: الجامعة الافتراضية.
26. عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان. (2021). *دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي*. مجلة الاقتصاد الجديد.
27. فايزة بولعجين، نوال بيراز. (2021). *أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر*. المجلة الدولية للاقتصاد.

المقالات والمجلات:

28. نادية العقون. (2021). *أثر سعر الصرف على القوة الشرائية*. مجلة الاقتصاد الصناعي.
29. ناصر سومر أديب. (2003). *أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في القطاع العام الصناعي في سوريا*. رسالة ماجستير.

المراجع الأجنبية:

30. Domenique , Meda, le travail une Valeur en Voie disparition, altu aubu
31. Gaulejac, V. d. (s.d.). *Travail, les raisons de la colère*. Seuil.
32. Linhart, D. (s.d.). *Pourquoi travaillons-nous*. Eres.

قائمة المصادر والمراجع

33. Serge, Pougan, Forms d'intégration professionnelle en attitudes syndicales et Politiques français sociologie, octobre 1999

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس _ مستغانم_

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة حول:



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

تصورات عمال التربية للأجور في سياق التحولات الاقتصادية بالجزائر
دراسة ميدانية بمتوسطة محمد بومدين ببلدية سيدي خطاب - غليزان –

السلام عليكم

في إطار اعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل
حول موضوع بحثنا هذا .

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف مشاركتكم في هذه الدراسة من أجل
الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستمارة بوضع علامة (X) أمام المكان المناسب،
ونعدكم أن تحظ معلوماتكم بالسرية التامة وأن تستخدم في إطار البحث العلمي
نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتمكم في هذا العمل.

قائمة الملاحق

البيانات الشخصية :

_ الجنس: 1_ ذكر 2_ أنثى

_ السن: أقل من 30 سنة بين 30 و40 سنة بين 40 و50 سنة

أكثر من 50 سنة

_ المستوى التعليمي: ليسانس ماجستير دكتوراه

_ التخصص: علمي أدبي تقني

_ الحالة الاجتماعية: أعزب/عزباء متزوج/متزوجة مطلق/مطلقة

أرمل/أرملة

في حالة كنت متزوج (ة)، ماهي مهنة الزوج/الزوجة؟ التعليم مهنة أخرى

_ عدد أفراد الأسرة:

_ الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات بين 5 و10 سنوات بين 10 و20 سنة

أكثر من 20 سنة

_ السكن: فردي مع العائلة

المحور الأول: الأجر كمحدد للقدرة الشرائية

1/ كيف تقيم قدرتك الشرائية مقارنة بالسنوات الماضية؟

تحسنت بقيت كما هي تدهورت

2/ هل تجد صعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية؟ نعم لا

قائمة الملاحق

3/ هل تقوم بالادخار من راتبك الشهري؟ نعم لا أحياناً

4/ هل سبق لك أن اضطررت إلى تقليص نفقاتك بسبب ضعف قدرتك الشرائية؟

نعم لا

5/ هل لديك القدرة على السفر وقضاء العطل؟ نعم لا

6/ هل أثر ارتفاع الأسعار الأخير على قدرتك الشرائية؟ نعم لا

7/ هل يسمح لك راتبك الشهري بتغطية تكاليف الدروس الخصوصية للأبناء؟

نعم لا

8/ هل سبق لك أن لجأت إلى القروض البنكية أو الاستدانة بسبب عدم كفاية الراتب؟

نعم لا

المحور الثاني: الأجر كمحدد للثقافة الاستهلاكية

9/ هل الراتب الحالي يوفر لك نفقات شهراً كاملاً؟ نعم لا

10/ هل يوفر لك الأجر الحالي استهلاك المواد الأساسية؟ نعم لا

11/ هل تضع خطة مسبقة لتوزيع راتبك الشهري؟ نعم لا

12/ هل تقوم بإعداد قائمة مسبقة قبل التسوق لتجنب الإنفاق العشوائي؟

نعم لا

13/ هل تقوم بعمليات شراء غير ضرورية أو ترفيهية عدة مرات في الشهر؟

نعم لا

14/ هل تعتمد على العروض والتخفيضات بانتظام عند التسوق؟ نعم لا

قائمة الملاحق

15/ هل تؤثر المناسبات (رمضان، الأعياد الدخول المدرسي ...) على نفقاتك بشكل كبير؟

نعم لا

16/ هل تشتري بعض المنتجات أو الخدمات بالتقسيط؟ نعم لا

المحور الثاني: الأجور و الحركة النقابية

17/ ما رأيك في الأجر الحالي الذي تتقاضاه؟ كافر غير كافر

18/ هل تعتمد على مصادر دخل إضافية؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم، فما مصدر الدخل الإضافي؟

أ_ دروس خصوصية ب_ نشاط تجاري

ج_ أخرى.....

19/ هل تعتقد أن نظام الأجور الحالي في قطاع التعليم المتوسط مناسب مقارنة بقطاعات

أخرى؟

نعم لا

20/ هل الأجر الحالي يدفعك لـ: الاستمرار في المهنة تغيير المهنة

21/ هل اختيارك للمهنة التعليم ناتج: عن رضا للمهنة أم سبب آخر

22/ هل فكرت في تغيير وظيفتك؟ نعم لا

23/ في حالة تغييرك للمهنة، هل هذا بسبب: الأجر مهنة التعليم

24/ هل أنت منخرط في نقابة الأساتذة؟ نعم لا

في حالة لا لماذا؟

قائمة الملاحق

.....

25/ هل شاركت في إضراب أو احتجاج بسبب تدني الأجور؟ نعم لا

26/ هل تعتقد أن الإضرابات تحقق متطلبات الأساتذة؟ نعم لا

..... لماذا؟

قائمة الملاحق

الملحق رقم 02:

مخرجات برنامج SPSS

```
DATASET ACTIVATE DataSet1.  
NEW FILE.  
DATASET NAME DataSet4 WINDOW=FRONT.  
NPAR TESTS  
/CHISQUARE=السؤال 01  
/EXPECTED=EQUAL  
/MISSING ANALYSIS.
```

المادية؟ قدرتك تقييم كيف

	Observed N	Expected N	Residual
تحسنت	26	20.0	6.0
هي كما بقيت	20	20.0	.0
تدهورت	14	20.0	-6.0
Total	60		

Test Statistics

المادية؟ قدرتك تقييم كيف

Chi-Square	3.600 ^a
df	2
Asymp. Sig.	.165

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 20.0.

```
NPAR TESTS  
/CHISQUARE=السؤال 02  
/EXPECTED=EQUAL  
/MISSING ANALYSIS.
```

صعوبة؟ تجد هل

قائمة الملاحق

	Observed N	Expected N	Residual
نعم	34	30.0	4.0
لا	26	30.0	-4.0
Total	60		

Test Statistics

صعوبة؟ تجد هل

Chi-Square	1.067 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.302

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=ال 03 السؤ ال

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

بالادخار؟ تقوم هل

	Observed N	Expected N	Residual
نعم	10	20.0	-10.0
لا	17	20.0	-3.0
أحياناً	33	20.0	13.0
Total	60		

Test Statistics

بالادخار؟ تقوم هل

Chi-Square	13.900 ^a
df	2
Asymp. Sig.	.001

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 20.0.

قائمة الملاحق

```
NEW FILE.
DATASET NAME DataSet5 WINDOW=FRONT.
WEIGHT BY التكرارات.
CROSSTABS
/TABLES=الاجتماعية_الحالة BY السؤال 04
/FORMAT=AVALUE TABLES
/STATISTICS=CHISQ
/CELLS=COUNT
/COUNT ROUND CELL.
```

Case Processing Summary

	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
السؤال 04 * الاجتماعية_الحالة	60	100.0%	0	0.0%	60	100.0%

السؤال 04 * الاجتماعية_الحالة Crosstabulation

Count

		السؤال 04		Total
		نعم	لا	
الاجتماعية_الحالة	أعزب	10	10	20
	متزوج	33	5	38
	مطلق	2	0	2
Total		45	15	60

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymptotic Significance (2- sided)
Pearson Chi-Square	10.175 ^a	2	.006
Likelihood Ratio	10.162	2	.006
Linear-by-Linear Association	9.557	1	.002
N of Valid Cases	60		

a. 2 cells (33.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .50.

Warning # 3211

On at least one case, the value of the weight variable was zero, negative, or missing. Such cases are invisible to statistical procedures and graphs which need positively weighted cases, but remain on the file and are processed by

قائمة الملاحق

non-statistical facilities such as LIST and SAVE.
 CROSSTABS
 /TABLES=السكن_نوع BY السؤال 05
 /FORMAT=AVALUE TABLES
 /STATISTICS=CHISQ
 /CELLS=COUNT
 /COUNT ROUND CELL.

Case Processing Summary

	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
السؤال 05 * السكن_نوع	60	100.0%	0	0.0%	60	100.0%

السؤال 05 Crosstabulation * السكن_نوع

Count

	السؤال 05		Total
	نعم	لا	
السكن_نوع فردي	12	8	20
العائلة مع	5	35	40
Total	17	43	60

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymptotic Significance (2- sided)	Exact Sig. (2- sided)	Exact Sig. (1- sided)
Pearson Chi-Square	14.815 ^a	1	.000		
Continuity Correction ^b	12.568	1	.000		
Likelihood Ratio	14.467	1	.000		
Fisher's Exact Test				.000	.000
Linear-by-Linear Association	14.568	1	.000		
N of Valid Cases	60				

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.67.

b. Computed only for a 2x2 table

DATASET ACTIVATE DataSet4.
 NPAR TESTS
 /CHISQUARE=السؤال 06
 /EXPECTED=EQUAL
 /MISSING ANALYSIS.

الأسعار؟ ارتفاع عليك أثر هل

قائمة الملاحق

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	57	30.0	27.0
2.00	3	30.0	-27.0
Total	60		

Test Statistics

ارتفاع عليك أثر هل

الأسعار؟

Chi-Square	48.600 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=ال 07 السؤ ال

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

بالسفر؟ الشهري راتبك لك يسمح هل

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	38	30.0	8.0
2.00	22	30.0	-8.0
Total	60		

Test Statistics

راتبك لك يسمح هل

بالسفر؟ الشهري

Chi-Square	4.267 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.039

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

DATASET ACTIVATE DataSet5.

قائمة الملاحق

```
CROSSTABS
/TABLES=السكن_نوع BY السؤال 05
/FORMAT=AVALUE TABLES
/STATISTICS=CHISQ
/CELLS=COUNT
/COUNT ROUND CELL.
```

Case Processing Summary

	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
السؤال 05 * السكن_نوع	60	100.0%	0	0.0%	60	100.0%

السؤال 05 Crosstabulation * السكن_نوع

Count

السكن_نوع	السؤال 05		Total
	نعم	لا	
4 من أقل	5	24	29
4 من أكثر	6	25	31
Total	11	49	60

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymptotic Significance (2- sided)	Exact Sig. (2- sided)	Exact Sig. (1- sided)
Pearson Chi-Square	.045 ^a	1	.833		
Continuity Correction ^b	.000	1	1.000		
Likelihood Ratio	.045	1	.832		
Fisher's Exact Test				1.000	.549
Linear-by-Linear Association	.044	1	.834		
N of Valid Cases	60				

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.32.

b. Computed only for a 2x2 table

```
DATASET ACTIVATE DataSet4.
NPAR TESTS
/CHISQUARE=السؤال 09
/EXPECTED=EQUAL
/MISSING ANALYSIS.
```

قائمة الملاحق

نفقات؟ يوفر لك الحالي الراتب هل

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	28	30.0	-2.0
2.00	32	30.0	2.0
Total	60		

Test Statistics

يوفر الحالي الراتب هل

نفقات؟ لك

Chi-Square	.267 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.606

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=ال10 السؤال

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

الحالي؟ الأجر لك يوفر هل

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	50	30.0	20.0
2.00	10	30.0	-20.0
Total	60		

Test Statistics

الأجر لك يوفر هل

الحالي؟

Chi-Square	26.667 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.000

قائمة الملاحق

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 11

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

مسبقة؟ خطة تضع هل

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	39	30.0	9.0
2.00	21	30.0	-9.0
Total	60		

Test Statistics

مسبقة؟ خطة تضع هل

Chi-Square	5.400 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.020

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 12

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

مسبقة؟ قائمة بإعداد تقوم هل

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	24	30.0	-6.0
2.00	36	30.0	6.0
Total	60		

Test Statistics

قائمة بإعداد تقوم هل

مسبقة؟

Chi-Square	2.400 ^a
------------	--------------------

قائمة الملاحق

df	1
Asymp. Sig.	.121

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

```

DATASET ACTIVATE DataSet5.
CROSSTABS
/TABLES=السكن_نوع BY السؤال 13
/FORMAT=AVALUE TABLES
/STATISTICS=CHISQ
/CELLS=COUNT
/COUNT ROUND CELL.
    
```

Case Processing Summary

	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
السؤال 13 * السكن_نوع	60	100.0%	0	0.0%	60	100.0%

السؤال 13 Crosstabulation * السكن_نوع

Count

		السؤال 13		Total
		نعم	لا	
السكن_نوع	4 من أقل	11	18	29
	4 من أكثر	3	28	31
Total		14	46	60

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	6.686 ^a	1	.010		
Continuity Correction ^b	5.200	1	.023		
Likelihood Ratio	6.985	1	.008		
Fisher's Exact Test				.014	.010
Linear-by-Linear Association	6.575	1	.010		
N of Valid Cases	60				

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 6.77.

b. Computed only for a 2x2 table

قائمة الملاحق

```
DATASET ACTIVATE DataSet4.  
NPAR TESTS  
/CHISQUARE=السؤال 13  
/EXPECTED=EQUAL  
/MISSING ANALYSIS.
```

والتخفيضات؟ العروض على تعتمد هل

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	41	30.0	11.0
2.00	19	30.0	-11.0
Total	60		

Test Statistics

العروض على تعتمد هل

والتخفيضات؟

Chi-Square	8.067 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.005

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

```
NPAR TESTS  
/CHISQUARE=السؤال 15  
/EXPECTED=EQUAL  
/MISSING ANALYSIS.
```

المناسبات؟ عليك تؤثر هل

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	53	30.0	23.0
2.00	7	30.0	-23.0
Total	60		

Test Statistics

المناسبات؟ عليك تؤثر هل

Chi-Square	35.267 ^a
df	1

قائمة الملاحق

Asymp. Sig. .000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 16

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

المنتجات؟ بعض تشتري هل

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	27	30.0	-3.0
2.00	33	30.0	3.0
Total	60		

Test Statistics

بعض تشتري هل

المنتجات؟

Chi-Square	.600 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.439

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 17

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

الحالي؟ الأجر في رأيك ما

	Observed N	Expected N	Residual
كاف	21	30.0	-9.0
كاف غير	39	30.0	9.0
Total	60		

قائمة الملاحق

Test Statistics

الحالي؟ الأجر في رأيك ما

Chi-Square	5.400 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.020

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 18

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

إضافية؟ دخل مصادر على تعتمد هل

	Observed N	Expected N	Residual
نعم	11	30.0	-19.0
لا	49	30.0	19.0
Total	60		

Test Statistics

مصادر على تعتمد هل

إضافية؟ دخل

Chi-Square	24.067 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 19

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

قائمة الملاحق

الإضافي؟ الدخل مصدر فما بنعم، الإجابة كانت إذا

	Observed N	Expected N	Residual
خصوصية دروس	4	3.7	.3
تجاري نشاط	4	3.7	.3
أخرى	3	3.7	-.7
Total	11		

Test Statistics

فما بنعم، الإجابة كانت إذا

الإضافي؟ الدخل مصدر

Chi-Square	.182 ^a
df	2
Asymp. Sig.	.913

a. 3 cells (100.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 3.7.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=ال 20 السؤ ال

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

كافي؟ التعليم قطاع في الحالي الأجرور نظام أن تعتقد هل

	Observed N	Expected N	Residual
نعم	11	30.0	-19.0
لا	49	30.0	19.0
Total	60		

Test Statistics

الأجرور نظام أن تعتقد هل

التعليم قطاع في الحالي

كافي؟

Chi-Square	24.067 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.000

قائمة الملاحق

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

```
DATASET ACTIVATE DataSet5.
CROSSTABS
/TABLES=السن BY السؤال 20
/FORMAT=AVALUE TABLES
/STATISTICS=CHISQ
/CELLS=COUNT
/COUNT ROUND CELL.
```

Case Processing Summary

	Valid		Cases Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
السؤال 20 * السن	60	100.0%	0	0.0%	60	100.0%

السؤال 20 Crosstabulation * السن

Count

السن	السؤال 20		Total
	المهنة في الاستمرار	المهنة تغيير	
سنة 30 من أقل	16	10	26
سنة 40 إلى 30 من	14	14	28
سنة 50 و 40 بين	6	0	6
Total	36	24	60

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	5.192 ^a	2	.075
Likelihood Ratio	7.299	2	.026
Linear-by-Linear Association	.647	1	.421
N of Valid Cases	60		

a. 2 cells (33.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.40.

Warning # 3211

قائمة الملاحق

On at least one case, the value of the weight variable was zero, negative, or missing. Such cases are invisible to statistical procedures and graphs which need positively weighted cases, but remain on the file and are processed by non-statistical facilities such as LIST and SAVE.

DATASET ACTIVATE DataSet4.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 22

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

نتائج التعليم لمهنة اختياريك هل

	Observed N	Expected N	Residual
المهنة عن رضا	42	30.0	12.0
أخر سبب	18	30.0	-12.0
Total	60		

Test Statistics

التعليم لمهنة اختياريك هل

نتائج؟

Chi-Square	9.600 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.002

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 23

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

وظيفتك؟ تغيير في فكرت هل

	Observed N	Expected N	Residual
نعم	24	30.0	-6.0
لا	36	30.0	6.0
Total	60		

Test Statistics

تغيير في فكرت هل

وظيفتك؟

قائمة الملاحق

Chi-Square	2.400 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.121

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 24

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

السبب؟ هو ما للمهنة تغييرك حالة في

	Observed N	Expected N	Residual
الاجر	40	30.0	10.0
التعليم مهنة	20	30.0	-10.0
Total	60		

Test Statistics

ما للمهنة تغييرك حالة في

السبب؟ هو

Chi-Square	6.667 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.010

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 25

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

النقابة؟ في منخرط أنت هل

	Observed N	Expected N	Residual
نعم	10	30.0	-20.0
لا	50	30.0	20.0
Total	60		

قائمة الملاحق

Test Statistics

في منخرط أنت هل

النقابة؟

Chi-Square	26.667 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 26

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

إضراب؟ في تشارك هل

	Observed N	Expected N	Residual
نعم	15	30.0	-15.0
لا	45	30.0	15.0
Total	60		

Test Statistics

إضراب؟ في تشارك هل

Chi-Square	15.000 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

NPAR TESTS

/CHISQUARE=السؤال 27

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

قائمة الملاحق

المطالب؟ تحقق الإضرابات أن تعتقد هل

	Observed N	Expected N	Residual
نعم	33	30.0	3.0
لا	27	30.0	-3.0
Total	60		

Test Statistics

الإضرابات أن تعتقد هل

المطالب؟ تحقق

Chi-Square	.600 ^a
df	1
Asymp. Sig.	.439

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 30.0.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 03:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
Ministry of Higher Education And Scientific Research
University Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem

كلية العلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

مستغانم في: 2025.1.03.05

رخصة للبحث الميداني

(خاص بطلبة الماستر للعام الجامعي 2024 / 2025)

في إطار تحضير مذكرة ماستر في علم الاجتماع، تخصص: علم الاجتماع التنظيم وعمل

حول موضوع: الأحمور و القدرة الشرائية لدى العمال

نرخص للطالب(ة) (الاسم واللقب): بوعزة حياة

المسجل(ة) تحت رقم: 2037067246.

للاتصال ب (المؤسسة): متوسطة محمد بومدين ببلدية سيدي خطاب - غليزان

من أجل إنجاز بحثه(ها) الميداني.

نرجو من المصالح المعنية تسهيل المهمة للطالب(ة).

الأستاذ(ة) المؤطر(ة) (الاسم واللقب والامضاء)

المؤسسة المستقبلية.

مدير المؤسسة
جيلالي الحسن



قائمة الملاحق

الملحق رقم 04:

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

تصريح شرطي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا المعني أدناه،

المطالب(ة): بوعزة حياة الطالب رقم التسجيل الجامعي: 202037067246

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 414250257 والصادرة بتاريخ: 2025.02.07

عن: بلدية سيدي خطاب - ولاية غليزان -

المسجل بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية / قسم: العلوم الاجتماعية

شعبة: علم الاجتماع التخصص: علم اجتماع التنظيم والعمل

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

تصورات العمال لأجور في سياق التحولات الاقتصادية بالجزائر

دراسة ميدانية بمؤسسة محمد بومدين ببلدية سيدي خطاب - غليزان -

أصرح بشرطي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث، وأنحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/03

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.